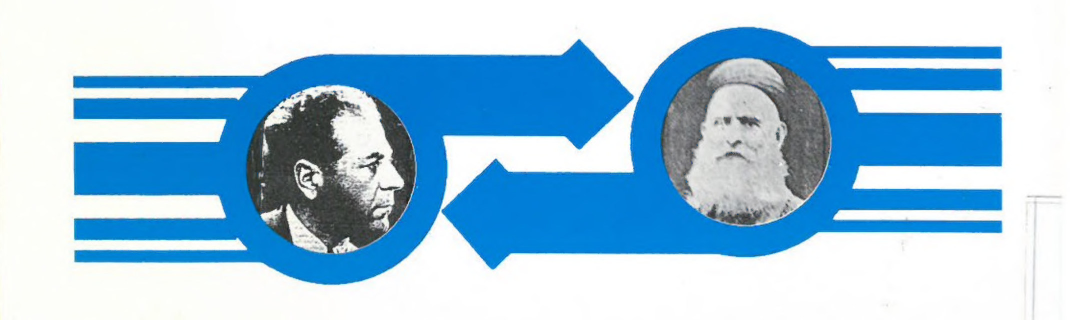
د. سليم مجاعص

أنطون سعاده والاكليروس الماروني



د. سليم مجاعص

انطون سعادة
والاكليروس الماروني

* انطوان سعادة والاكليروس الماروني
* المؤلف: الدكتور سليم مجاعص
* الطبعة الأولى: 5 كانون الثاني 1993

المحتويات

الملاحق:

الاهـداء

الـى اخـي غـسـان

الـذي لـولاه لـمـا

كـان كـثـيـر

تمهيد

لكأن بين أنطون سعاده والناس جدار!

جدار يمنع فكره النير من إضاءة حياتهم، وفلسفته الغنية من إغناء رؤيتهم. عاش لأجل الناس، أهله، وصارع لأجل الناس، قومه، واستشهد لأجل الناس، مجتمعه، ولكأن الناس في غفلة يكررون الأغلاط الماضية التي نبههم إليها، يسيرون إلى هاوية التمزق التي حذرهم منها، ويبقون كسحاء فكر وصم أدب وبكم إرتقاء رغم أنه وضع لهم أسس الفكر والأدب والارتقاء وأعلى المداميك.

وبعد، كيف يقوم في بلاد مثل أنطون سعاده ولا يلتهب الناس في قدوته ولا يسرعون إلى هديه؟ في حياته كان أنطون سعاده قبلة قومه، حملهم في قلبه وفكره وزنده ودمه، وحملوه في وجدانهم وإيمانهم. في كل سني حياته، أينما كان وكيفما اتجه كان يقدر أن يجمع إليه الناس يسمعونه ويباركونه. في تقاليد حزبه ومسرى حياته يوم في عماطور، ويوم في بكفيا، (نعم، بكفيا)، ويوم في جل الديب (نعم، هي أيضاً)، وفي دير الغزال وطرابلس والكورة، وأيام في بيروت ودمشق وحمص وحلب واللاذقية. يوم لاحقته الدول والحكومات في العهود الانتدابية «والاستقلالية»، لم ينقطع اتصاله بالناس، فكيف بينه اليوم وبين الناس جدار؟.

يوم اغتاله حكم بشارة الخوري ورياض الصلح عام 1949، جمعوا كل الجند حوله وفي مكان سجنه وإعدامه، لكأنهم أرادوا أن

يضعوا جداراً من حراب وأسنة بينه وبين الناس! وأصدروا بعد قتلهم له كتاباً جامعاً مفصلاً لتبرير عملهم وإعطاءه صبغة حقوقية[1]، ولكأنهم أرادوا أن يضعوا جداراً من الأكاذيب والتلفيق الأدبي بينه وبين الناس! ولعل ذلك الكتاب من أبهر أنواع الصفاقة والوقاحة الكاذبة في كل تواريخ بلادنا إذ فيه نقرأ:

«حقق معه صباح الخميس الواقع في 7 تموز 1949 من الساعة الخامسة صباحاً إلى الثانية عشرة وفقاً للأصول المرعية... وعند ختام التحقيق طلب توكيل محام يحضره في أثناء المحاكمة، فلم يوفق إلى بعض المحامين لخلاف في العقيدة. ولما قبل أحد المحامين بالدفاع عنه، أعطته المحكمة مهلة أربعاً وعشرين ساعة للاستعداد وفقاً للمادة 64 ق.ع.ع. وكان ذلك الساعة الثانية بعد ظهر الخميس. على أن تكون الجلسة المقبلة بعد ظهر السبت بالنظر لضيق الوقت. فتكون محاكمة أنطون سعاده الذي قبض عليه صباح الخميس، قد جرت في اليوم الثالث بعد توقيفه» (ص 63 و 64).

أما أن سعاده أعدم قبل بزوغ شمس نهار الجمعة فأمر لا يتعب الكتاب نفسه في تعليله!.

نسوق هذا المثل لنصل إلى تقرير بعض عوامل نشوء الجدار. أحد هذه العوامل هو وقوف قوى الحكم في الكيانات السياسية المتعددة في سورية الطبيعية، ووقوف هذه القوى بين أنطون سعاده والناس، تكراراً في لبنان (عهود بشارة الخوري والشهابية خاصة)، وفي الشام (تذكرون السراج أم لا!) وغيرها. وقد حاربت هذه القوى بأجهزتها وعبيدها المثقفين أنطون سعاده وفكره بالمنع والقمع

والتعتيم والإنكار والتشويه. كتبه ممنوعة، اسمه ممنوع! كتبه محروقة (أحرق عمال فؤاد شهاب مكتبة أنطون سعاده بعيد انقلاب 1962، حدث ليس مثله سوى إحراق النازين للكتب في برلين قبيل الحرب العالمية الثانية). أوراقه الخاصة، مذكراته، مفكرته، كلها محروقة (صادرها عمال بشارة الخوري عام 1949 عند اعتقاله ومداهمة بيته). وعرزاله محروق (قطع عمال فؤاد شهاب أشجار الصنوبر التي كان يقوم عليها عرزال أنطون سعاده في ضهور الشوير وأحرقوها في ساحة البلدة. ثم سكبوا حامضاً على أصول الأشجار حتى لا تعود تنبت!). وبيته مدمر (نسفت فرقة من المليشيات الطائفية بيته بعد احتلالها ضهور الشوير في بداية الحرب الأهلية اللبنانية).

وواكب قوى الحكم «المثقفون»، هذه الطبقة التي تمثل الجارية الإغريقية المثقفة المطيعة دوماً لسيدتها الرومانية. «والمثقفون» هؤلاء على أنواع. منهم من مثل المفكر اللبناني المغدور كمال يوسف الحاج (قتله «أحدهم» في بيته في بداية الحرب الأهلية، قتل طائفي لا ريب) على قدر من الشجاعة الفكرية والتهور الفلسفي. كمال يوسف الحاج لم يخف من اسم أنطون سعاده ويكتب عنه في كتاب «فلسفة اللغة» أروع وصف لوقوف سعاده في المحكمة يواجه الانتداب الفرنسي مواجهته الشهيرة. ويلقي كمال يوسف الحاج في احتفالات الحزب السوري القومي الاجتماعي في الخمسينات خطابين: «سعاده ذلك المجهول»، «وسعاده الفيلسوف»، هما أيضاً من أجمل ما كتب عن أهمية أنطون

سعاده لحياتنا الفكرية والفلسفية. لكن كمال يوسف الحاج أراد أن يلبنن أنطون سعاده ويخرجه عن محوره رغماً عنه كما فعل في كتابه «موجز الفلسفة اللبنانية». وهكذا حاول كمال يوسف الحاج أن يضع جداراً من نوع آخر بين أنطون سعاده والناس، جدار من فلسفة كمال يوسف الحاج الدينية[2].

لكن النوع الأكثر شيوعاً من «المثقفين» هو من التزم التغاضي أو الإهمال أو النسيان! كيف يكتبون عن العلمانية اليوم ولا يذكرون أنطون سعاده؟ كيف يبحثون في النظم السياسية والاجتماعية في بلادنا والعالم ولا يذكرون أنطون سعاده؟ وكيف ينشر بعض الشعراء مجموعاتهم ويحذفون منها أبياتاً تذكر أنطون سعاده؟ (هكذا فعل الشاعر أدونيس عندما أعاد نشر «مختارات» من ملحمة قومية كان اسمها أصلاً «قالت الأرض»)[3].

إن القاسم المشترك للقوى الواقفة جداراً بين أنطون سعاده والناس هو الناحية السياسية، أي أن أنطون سعاده قائد سياسي. إن فكر أنطون سعاده هو، بشكل ما، مباشرة أو مداورة، ضحية العمل والموقف السياسي. كان الكاتب جورج مصروعه يروي أن فؤاد شهاب عرض عليه أن يطبع على نفقة الدولة ويعمم كتاب «ابن زيكار» الذي يصف وقوف صور في وجه الإسكندر، الكتاب الذي دبجه يراع جورج مصروعه وهو أسير سياسي في معتقل الميه وميه على عهد الانتداب. عرض فؤاد شهاب على الكاتب تكراراً تعميم الكتاب على المدارس إن قبل جورج مصروعه أن يحذف الإهداء

الذي صدر به الكتاب! الإهداء، لا شك عرفتم، كان إلى أنطون سعاده[4]. يكفي جورج مصروعه شرفاً أنه رفض يومها! وطلب فؤاد شهاب دليل على نوع. لقد أصدرت إحدى دور الكتب في دمشق كتاب أنطون سعاده «نشؤ الأمم» حديثاً دون الإهداء الذي صدر به الكتاب أصلاً[5]. والإهداء، لا شك عرفتم، كان إلى رجال ونساء النهضة القومية! ولم نسمع أن أحداً اعترض على هذا العمل!.

بين أنطون سعاده والناس جدار، بعض الجدار من أعداء أنطون سعاده والناس، وبعضه الآخر من من قالوا أنهم حاملو إرثه السياسي. ان فكر أنطون سعاده يدفع ثمن الممارسات والأغلاط السياسية للحزب السوري القومي الاجتماعي بكافة أقسامه. وإعراض الناس، كثيرهم أو قليلهم، عن فكر أنطون سعاده هو لأن الحزب، أو الأحزاب، أخذت هذا الموقف السياسي أو ذاك. المغامرون السياسيون يأكلون الحصرم والفكر النير يضرس!.

من نكد الدنيا على الحر أن يحيا ويموت لأجل الناس ولا يعرف الناس كيف يحيون وينهضون بهديه. فكر أنطون سعاده دعوة إلى المستقبل. هكذا الرجل في حقيقته. همه ليس إعادة مجد الماضي بل فتح باب المستقبل. هاجسه أن يكون لامته، لأهله، مستقبل، وأن يكون هذا المستقبل زاهياً رائعاً. نلمس هذا الهاجس المستقبلي في كل أفعاله. ليس من الصدف أنه يتحدث دوماً عن «الجيل الجديد»، «النظام الجديد»، «وسورية الجديدة»، وإنه بهذه الألقاب وسم مطبوعات حزبه المتعددة[6]. ونلمس هذا الهاجس

المستقبلي في وصفه لأعداء الأمة والنهضة بأصحاب «الرجعة»، وإن حاولوا خداع الشعب بطلاء من التجديد فهم «نيو رجعيين!».

لقد سهى عن هذه الحقيقة كثيرون خارج حزبه وداخله. رأى هؤلاء مسألة تحديد الهوية القومية وبعدها التاريخي، وفاتهم التقدم الصراعي إلى المستقبل. لم يفقهوا أن تأسيس فكرة الأمة ليس الغاية النهائية لعمله الفكري بل الشرط الأول، الشرط الضروري لكن غير الكافي، لإنشاء النظام الجديد في مجتمع جديد.

إن روعة فكرة النهضة التقدمية قد أعجزت نقاد أنطون سعاده فلا تراهم يقدمون إلا نادراً على تناول برنامجه العمراني الإصلاحي بالنقد. هنا الدليل الباهر. أليس غريباً أن معظم نقاد أنطون سعاده اتفقوا على أن لا ينتقدوا خطته النهضوية، وقاموا يحاولون نقد أبحاثه التاريخية ومواقفه السياسية؟ كيف نفسر هذه الظاهرة؟ أما أن هؤلاء النقاد هم حقاً من أهل الماضي وأهل الرجعة الذي على أعينهم حجب فلا يرون، أو أنهم تنبهوا إلى سحر الخطة النهضوية فأرادوا التعتيم عليها بالإهمال والإنكار، أو البعض، كما سنرى في سياق هذا الكتاب، بالمنع والتهويل بالويل والثبور وعظائم الأمور.

إن تشديد أنطون سعاده على تحديد الهوية القومية هو لتأمين الأساس الراسخ للمهمة النهضوية. لكن للمعرفة التاريخية أيضاً دور في صياغة الطريق إلى المستقبل. سورية، في فهم سعاده لتاريخها، تجربة عمرانية فريدة في التاريخ الإنساني. فهم هذه التجربة العمرانية ومعانيها يفتح باب الثقة بهذه الأمة وبتجديدها وبقدرتها على القيام

بإبداع حالة عمرانية ثقافية جديدة على هدي التعاليم الجديدة. سعاده لم ينظر إلى التاريخ كسجل أحداث بل كسجل حياة، وأهمية هذا السجل ليست في تواريخه وأحداثه بل في امثولاته العمرانية وأدلته على ماهية الأمة. وسنرى ذلك في رؤيته الفريدة لتاريخ المارونية في بحر هذا الكتاب. إن اهتمام أنطون سعاده بالماضي سببه اهتمامه بمستقبل شعبه. فإذا كان هم أنطون سعاده المستقبلي ظاهر وواضح في أبحاثه التاريخية فكيف لا نراه في أبحاثه الإصلاحية النهضوية؟.

إن ميزة أساسية من ميزات عمل أنطون سعاده هو تجذر حلوله لأمراض الأمة في الواقع. ومن درسه لهذا الواقع وتلمسه لما يجب أن يكون هذا الواقع مستقبلاً لأجل الخير العام، وضع مبادىء حركته القومية الإصلاحية. وليس صدفة أن المبادىء الثلاث الأولى من مبادئه الإصلاحية تتمحور حول ارتباط الدين بحياتنا السياسية والقضائية والاجتماعية. مما لا شك فيه أن مسألة الفتنة الدينية قد استحوذت اهتمام سعاده بشكل مستمر خلال حياته. وإذا تفحصنا كتاباته نجده يعود تكراراً وبإصرار إلى معالجة مسألة الفتنة الدينية عله يستأصل شأفتها.

واليوم، والفتنة الدينية لا تزال معنا، لماذا يقف بين حلول أنطون سعاده لهذه المسألة وبين الناس الذين تنهكهم هذه الفتنة جدار؟ برأينا أن بعض من هذا الجدار هو عدم المعرفة. من هنا كان الغرض من هذا الكتاب. أنه مساهمة في سبيل المعرفة عبر تحري

العلاقة التي برزت بين أنطون سعاده والاكليروس الماروني منذ بدايات عمله الإصلاحي في الوطن. وقد رأينا أن نتبع في أسلوب البحث الإحاطة بحالات عينية مخصصة لأجل إعطاء الشاهد من الواقع ولأجل المعرفة التاريخية. وهكذا نعالج تباعاً الصراع العلني تارة والخفي طوراً بين الحركة القومية الإصلاحية والمراجع الدينية التي تستمر بالتدخل في شؤون السياسة القومية. فهذا الكتاب ليس بحثاً نظرياً في الموقف العلماني الذي اتخذه أنطون سعاده بل هو تحر لممارسات هذا الموقف في التاريخ.

وأود في هذا المجال شكر الذين قدموا لي مساعدات جليلة من أجل إنجاز هذا البحث فالصديق نصير الرماح في بيروت أمن لي نسخة عن كتيب الخور أسقف لويس خليل الذي عنوانه «الحزب السوري القومي: مؤامرة على الدين والوطن»، والصديق إلياس مشعلاني في المكسيك أمن لي نسخة عن الكراس الذي أصدره الحزب السوري القومي الذي حوى خطاب البطريرك ورد أنطون سعاده عليه نقلاً عن جريدة «النهضة» مع بعض التنقيح لأخطاء وقعت حين نشر الرد في الجريدة، وأخي غسان مجاعص حفظ لي خلال تقلب الأحداث أوراقي ومجموعة الملاحظات التي بني عليها هذا البحث. وأود أن أشكر أخيراً ابنتي آيات التي لولاها لكان الانتهاء من هذا الكتاب في نصف الوقت الذي تطلبه، وأشكر زوجتي التي منعت آيات من احتكار كل وقتي فكان إكمال هذا العمل ممكناً.

د. سليم مجاعص

هوامش التمهيد

(1) على أثر إعدام أنطون سعاده في 8 تموز 1949، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها أمام موجة من النقمة الشعبية أثارتها السرعة التي نفذ بها الإعدام. فأصدرت وزارة الأنباء كتابا خاصاً في أيلول 1949 حول ملابسات الثورة والمحاكمة التي تلتها. والكتاب عبارة عن مرافعة المدعي العام مع بعض الفصول حول تاريخ الحزب وعقيدته، ثم نصوص الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية في محاكمة أنطون سعاده والقوميين الذين اعتقلوا يومها، ثم مجموعة من الوثائق التي اعتمد عليها المدعي العام يوسف شربل في مرافعته. والجدير بالذكر أن هذه الوثائق قد اعتراها الكثير من التحريف والتزوير. فمقارنة نصوص هذه الوثائق مع النصوص ذاتها المتوفرة من مصادر أخرى تبرز الكثير من الحذف والتحوير خاصة فيما يتعلق ببيان أنطون سعاده في 16 حزيران 1949 وبيان الثورة في 4 تموز 1949. ويمكن مراجعة النصوص الصحيحة في كتاب «8 تموز: وثائق الثورة والاستشهاد» الذي أعده الكاتب وأصدرته «لجنة الإصلاح القومي الاجتماعي» في تموز 1992 ومقارنتها مع نصوص كتاب وزارة الأنباء.

(2) خلال الخمسينات، تقرب المفكر كمال يوسف الحاج كثيراً من الحزب السوري القومي الاجتماعي واشترك في الكلام في عدة مناسبات علنية وكان محور كلامه دائماً أهمية فكر أنطون سعاده وقيمته الفلسفية. وقيل إن كمال يوسف الحاج كان يعد كتاباً أو بحثاً حول الفلسفة المدرحية. لكن كمال يوسف الحاج عاد وابتعد عن غكر الحزب السوري القومي الاجتماعي وسعى في آخر سني حياته إلى الدعوة إلى القومية اللبنانية باذلاً جهداً كبيراً في ترسيخ هذه الفكرة عبر محاضرات عديدة في المدارس الاكليريكية المارونية في أواخر الستينات حيث كان يجري توزيع محاضراته مطبوعة على طلاب الصفوف الثانوية. وكتاباته عن أنطون سعاده في كتابيه «فلسفة اللغة» و «موجز

الفلسفة اللبنانية» متوفرة. أما خطابيه المشار إليهما في النص فقد نشرا في «النشرة الرسمية للحزب السوري القومي الاجتماعي» في الخمسينات ولتعذر توفر هذه النشرة للقراء عامة نقتطف بعض المقاطع من خطاب «سعاده الفيلسوف» الذي ألقاه الدكتور كمال يوسف الحاج في الأول من آذار (ذكرى مولد أنطون سعاده) سنة 1958: «ولقد عرفنا الفلسفة، نحن، في هذه الرقعة من الأرض، عرفناها تحت سمائنا يوم جاء سعاده، وكانت الأمة ترتقب تلك الساعة الرائعة. عرفناها يوم نظر سعاده، وشمل، وعقد، فكانت النظرة الشاملة، كانت العقيدة. يومها كانت غاية عظيمة فعلا، فغيرت وجه التاريخ. يومها ولجنا أبواب عصر جديد، فكان عالم النور... هكذا كان سعاده في سياسته. كان عملاقا، وبطلا، فشهيدا. كان ذا عقل فاهم ونفس نيرة. لقد كان يغير من فوق، بل من فوق الفوق، على مساحب الزمان ومرابط المكان... أجل عرفنا الفلسفة يوم قال سعاده أن في حركتنا قضية عظيمة مقدسة. ونحن نثبت في هذه القضية العظيمة المقدسة نحارب بالفكر، نحارب بالعمل، نحارب بكل وسيلة... هذا هو سعاده الفيلسوف، بفضله عرفنا الفلسفة، معرفتنا السياسية الكبرى. الذي اعلمه أن سعاده لم يكن يرمي، أولا ورخرا، إلى غرض سياسي صغير... عندي أن سعاده فيلسوف. بفضله، ولأول مرة في هذه الرقعة من الأرض، تتسيس الفلسفة وتتفلسف السياسة. بفضله لم تعد السياسة من الأرض في سبيل الأرض، أصبحت من السماء في سبيل الأرض. وهذا هو الأصح والأعظم... ألا يجوز لنا القول بعد هذا بأن سعاده قد خلف لقومه تركة فلسفية خالدة؟».

(3) ظهر اسم الشاعر على أحمد سعيد في منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي لأول مرة على ما نعلم في حزيران سنة 1948 في مجلة «النظام الجديد» التي كان يشرف عليها أنطون سعاده نفسه، وذلك في قصيدة عنوانها «قافلة المجد». وقد قدمت المجلة للقصيدة بقولها: «وإذا كانت «قافلة المجد» تدل على شاعرية الرفيق علي أحمد سعيد فهي تدل على ما ينتظر منه في المستقبل، إذ هي تدل على قوة الشاعرية المبتدئة لا على حدودها المنتهية»، ولعل هذه المقدمة من قلم أنطون سعاده نفسه أو على الأقل باشرافه. ولمع نجم الشاعر في الأوساط القومية وكثر قصائده في منشورات الحزب في دمشق وفي بيروت وقد أصدر عدة ملاحم قومية من مثل «قالت الأرض»، و «دليلة»

وغيرها. وله أيضا قصائد شهيرة حفظها الكثير من القوميين حتى اليوم عن معاني الجهاد والصراع والأسر والألم من أشهرها قصيدته عن الأمينة الأولى، زوجة سعاده، في أسرها في سجن المزة في الخمسينات على أثر اضطهاد الحكم الشامي للقوميين، القصيدة التي مطلعها:

لأول مرة،
تطرق انثى طريق المجرة
وتهتف، أني كالشمس حرة...

(4) خلال الحرب العالمية الثانية، كان جورج مصروعة مع مجموعة من القوميين نزيل معتقل الميه وميه الذي كان يستعمله الفرنسيون للسجناء السياسيين، بالإضافة إلى قلعة راشيا التي سجن فيها القوميون أيضا. وخلال فترة اعتقاله، ومن سجنه المطل على الشاطىء، استوحى جورج مصروعه وكتب قصة «ابن زيكار». وعنوان القصة من اسم بطل القصة الذي يحارب مع ابناء صور لرد هجوم الاسكندر المقدوني عن المدينة الفينيقية. ويصور الكتاب حالة صور قبيل الغزو المقدوني وعلاقاتها مع الدول المدينية الفينيقية الأخرى، ثم صراعها مع جيش الاسكندر ودور المعونة القرطاجية في ذلك الصراع. ويعالج الكاتب الأحداث ومدلولاتها من منظور قومي منبها إلى مخاطر التقسيم والصراع الداخلي في الشعب الواحد في الوقت الذي يواجه فيه الاعداء الخارجيين. وقد كتب جورج مصروعة الاهداء «إلى الذي قال: إن هذا الكتاب من أفضل ما انتجته النهضة القومية خلال اغترابي القسري»، أي إلى انطون سعاده الذي كان في اميركا اللاتينية قسرا لمدة تسع سنوات. ومن المؤسف أن كتاب «ابن زيكار» مفقود من التداول!

(5) نشرت دار طلاس في دمشق كتاب «نشؤ الأمم» لانطون سعاده مع حذف الاهداء!

(6) أسس أنطون سعاده جريدة «سورية الجديدة» في البرازيل سنة 1939 واستمرت بالصدور حتى عام 1942. أما «الجيل الجديد» فاصدرها جريدة يومية في بيروت عام 1948 وعطلتها الحكومة اللبنانية بعد العدد الرابع، ثم عادت إلى الصدور في 1949 حتى حزيران 1949. و «النظام الجديد» مجلة فكرية شهرية صدرت في بيروت عامي 1948 و 1949 تحت إشراف أنطون سعاده وقد صدرت منها ستة أعداد فقط. وقد اعادت دار فكر في بيروت نشر هذه الاعداد الستة عام 1988.

الفصل الأول

الخور اسقف لويس خليل

في 25 تموز 1936 انتهى الخور اسقف لويس خليل من كتابة كراسه المعنون «الحزب السوري القومي: مؤامرة على الدين والوطن». وفي 26 تموز 1936 وافق البطريرك الماروني عريضة على نشر المقالة. إن سرعة الموافقة ليست مستغربة إذا تذكرنا أن الخور اسقف لويس خليل هو ملحق بطريركي ومن المستبعد أن يقدم على عمل علني ذي أبعاد سياسية واضحة دون موافقة مسبقة، بل انه على الأرجح يقدم على اتخاذ هذا الموقف وكتابة هذه المقالة بايعاز من قبل المراجع المارونية الدينية العليا. يجب إذا الاعتراف بداهة أن هذا الكراس هو الجولة الأولى في الصراع بين هذه المراجع المارونية وأنطون سعاده، وإن هذه المراجع رأت ضرورة المباشرة في الهجوم على أنطون سعاده وحزبه. وقد صدر هذا الكراس بعد شهر واحد من اعتقال أنطون سعاده للمرة للثانية.

وهنا يجب أن تستوقفنا حقيقة أخرى تتعلق بتاريخ بداية هذه المواجهة. فقد اعتقلت سلطات الانتداب أنطون سعاده ورفقاءه في 16 تشرين الثاني 1935، وتمت محاكمتهم في 25 كانون الثاني 1936، ولم يخرج أنطون سعاده من السجن حتى 12 أيار 1936. وجل ما عرف عن الحزب وزعيمه ونشر في ذلك الحين لا يتعدى بعض الوثائق من مثل نص المبادىء الأساسية والإصلاحية ونص خطاب

أنطون سعاده في أول اجتماع حزبي عام عقد في أول حزيران 1935 يوم كان الحزب لا يزال سري الاتجاه. وقلة الوثائق هذه كانت سببا دفع أنطون سعاده وهو في سجنة الثاني (من 26 حزيران 1936 حتى 12 تشرين الثاني 1936) إلى الإسراع بكتابة شرح المبادىء بشكل كتيب صغير. يكتب سعاده من سجنه رسالة إلى الأديبة سلمى صايغ يقول فيها: «يظهر أن السجن، مع كل ما يورثه من أذى ومتاعب، ليس عديم الجدوى. فقد تمكنت في الأسبوعين الأخيرين من اكمال العمل الأساسي الذي بدأته. وكانت حياتي، في هذه المدة القصيرة كثيرة الإنتاج، مع كل الظروف الصعبة المحيطة بي. وإني اعتبر إنجازي شرح مبادىء الحزب في مدة لا تتجاوز أربع وعشرين ساعة أعظم عمل قمت به في حياتي في أقصر وقت. إن هذا الشرح الوجيز يحتوي تعاليم الحزب وإيضاح قضيته»[1].

لكن هذه القلة في الوثائق لم تمنع من ظهور أمور أساسية حول اتجاه الحزب من مثل عقيدته القومية في قوله بالوحدة السورية واتجاهه العلماني الواضح والجذري. ولا ننسى أن الحزب نما بشكل سري من بضعة أفراد عام 1932 إلى ما يقارب الألف عضو سنة الاكتشاف استناداً إلى مواد مكتوبة أقل بكثير مما كان متوفراً للخور اسقف خليل. كما وإنه لدى الخور اسقف خطاب 1 حزيران 1935 الذي يعتبر بحق الخطاب المنهاجي الأول في تراث الحزب المكتوب والذي، باعتبار سعاده نفسه، يحتوي على أسس تفكير الحزب وخطة عمله واتجاهه. وقد قدر سعاده نفاذ فكر الخور اسقف خليل في التنبه إلى أهمية هذا الخطاب التأسيسية إن لم يقدر صدق

سريرته ونفاذ بصيرته! فعام 1948 بعد مضي 12 عاما على صدور كراس الخور اسقف يذكر سعاده في محاضرة ألقاها في «الندوة الثقافية» للحزب السوري القومي الاجتماعي في 7 كانون الثاني ما يلي عن الخور اسقف وخطاب أول حزيران: «هذا المعنى (معنى النهضة) ظهر طابعه... ضمن وثائق متعددة أهمها وأولها خطاب الزعيم في أول حزيران 1935 الذي عبر فيه عن قواعد أساسية هامة وعن أهداف عملية يتوخى الحزب إصابتها والتمكن منها. وقد فهم الناظرون، من خارج الحزب، إلى ذلك الخطاب، قيمته العقدية والتوجيهية وتعبيره عن نظرة الحزب ونهجه، وعدوه الوثيقة الأساسية لدرس حقيقة الحزب السوري القومي الاجتماعي ومراميه وكتبوا في ذلك، كما فعل الخور اسقف لويس خليل الذي أصدر سنة 1936 كراسا لمحاربة النهضة القومية الاجتماعية وتعاليمها التحريرية الواضعة قواعد مجتمع جديد، جعل عنوانه «الحزب السوري القومي، مؤامرة على الدين والوطن»»[2].

وهناك ناحية أخرى من توقيت كتابة الخور اسقف لحارضته وهي أن الحزب بعد انكشاف أمره، وخاصة بعد الموقف الباهر الذي وقفه زعيمه في المحكمة المختلطة، قد أثار موجة كبيرة من الاهتمام الواسع في الكثير من الأوساط فسارعت الجهات الأكليريكية إلى تحضير ردة فعل تمنع الضرر عن مشاريعها السياسية. وقد ترافقت المحاولات الكتابية الإذاعية، كما كان كتاب الخور اسقف، بمشاريع تنظيمية إذ سارعت الجهات الإكليريكية إلى تأسيس أو المساهمة في تأسيس مجموعة من الأحزاب الطائفية

المارونية من مثل «الوحدة اللبنانية» و «الكتائب» وغيرها. ومرد تعدد هذه الأحزاب هو أن الجهات الإكليريكية قد حاولت استيعاب كل الاختلافات في الطائفة المعنية. لكن جميع هذه الأحزاب اجتمعت على محاربة الحزب السوري القومي والدفاع عن الوضع السياسي اللبناني وحقوق الطائفة في الحكم ونجد أصداء هذه المقاومة الإكليريكية في رسائل أنطون سعاده لبعض رفقائه. فهو يكتب إلى الرفيق فضل أديب عبد الواحد نزيل مصر في حزيران 1936: «قد تظنون أننا نعمل اليوم في جو صاف هادىء ولكن الحقيقة غير ذلك لأننا في معركة عنيفة وإن تكن صامتة، فقد تضافرت علينا عدا السلطات الحكومية كل القوى الرجعية في البلاد من إكليريكية وإقطاعية وما شاكل، وكل هذه الفئات تعمل ما بوسعها للدس على الحزب واضطهاد أعضائه...»[3]. ويكتب إلى الرفيق عساف أبو مراد في المكسيك في 15 حزيران 1936 أيضا: «إن أخصامنا كما كنا ننتظر، هم السلطات الحكومية والإكليريكية وزعماء الإقطاع»[4].

من الواضح إذا أنه رغم حداثة الحزب يوم كتب الخور اسقف خليل كراسه، فإن عقيدة الحزب القومية وبرنامجه الاصلاحي كانت واضحة كفاية حتى يستطيع المفكر أن يصل إلى تعيين حقيقته وتقييم مراميه إما من أجل المعرفة أو في سبيل النقد وهو ما يهدف إليه الخور اسقف من كراسه. ومن المفيد التنبه إلى أن هذا الكراس ليس نهاية شأن الخور اسقف مع الحزب، فهو قد تابع حملته ضد الحزب لعدد من السنين خاصة على صفحات مطبوعة «البشير» التي كانت تصدر عن اليسوعيين في بيروت والتي كان هناك سجال بينها

وبين جريدة «النهضة» التي أصدرها الحزب السوري القومي في سنة 1937 واستمرت حتى صيف 1938 حين عطلتها السلطة الانتدابية إبان حملة ملاحقات جديدة ضد الحزب. إن استمرارية الموقف الخصامي الذي اتخذه الخور اسقف تجاه الحزب تتناسب كما سنرى مع أهمية وجذرية خلافه المبدئي مع فكر أنطون سعاده ومبادىء الحزب. ونجد إشارة إلى هذا الموقف العدائي في إعداد جريدة «النهضة» حيث يتضح أن الخور اسقف لم يكن وحيدا في حملته ضد الحزب بل إنه كان ينتمي إلى جبهة كهنوتية قوامها الصرح البطريركي، كما سنرى لاحقاً، واليسوعيين، ويساند هذه الجبهة لفيف من الأحزاب والسياسيين الطائفيين[5]. وإن أعضاء هذه الجبهة والأحزاب وإن اختلفوا ظاهريا في ما بينهم، إلا أنهم اتفقوا على محاربة الحزب.

وما إن يصدر الحزب السوري القومي جريدة «النهضة» حتى تباشر «البشير» هجومها فتكتب:

«سؤال إلى حكومة لبنان . جريدة حزب «الغلمان». ظهرت جريدة في الثغر عنوانها «النهضة» وقد اتصل بنا من مصادر موثوق بها إنها لسان حال حزب «الغلمان» القومي السوري. فنحن نطرح على الحكومة المسؤولة عن كيان لبنان واستقلاله والدفاع عنه بأشد الوسائل والذرائع: هل هي على اطلاع من قضية هذه الجريدة وكيف تساهلت فسمحت بإصدارها؟ والرجاء أن يلفت هذا السؤال نظرها إلى ما يطلبه منها الواجب في الدفاع عن كيان لبنان»[6].

وتعلق «النهضة» على هذا الهجوم بقولها: «لا نقول عن جريدة

«البشير» إنها جريدة «الغربان»... أو «الرهبان»، لأننا لا نحب أن نخرج عن باب التهذيب الصحفي والرقي الاجتماعي...»

ومن الطريف ذكر أن أنطون سعاده علق على نعت حزبه بـ «حزب الغلمان» بالقول أن ذلك يعني أنه لدى الحزب قابلية النمو فهو إذا جسم حي سليم! وفي هذا التعليق دليل على قدرة الرجل على رؤية الجانب المضيء من الحياة ومسائلها وموقفه المنفتح والإيجابي من الحياة والمصير. فهو يقدر طرافة الضعف البشري الذي يظهر غالباً في حدة الصراع!

يبدأ الخور اسقف خليل حارضته بتعداد مراجع بحثه فيذكر بالتخصيص العدد الخاص من مجلة «المعرض» الذي صدر في 25 شباط 1936 وحوى المبادىء الأساسية، ورسالة أنطون سعاده إلى محاميه الأستاذ حميد فرنجيه الذي تقدم للدفاع عنه بعد اعتقاله على أثر انكشاف أمر الحزب، والتي فيها يبين سعاده الأسباب التي دفعته إلى إنشاء الحزب السوري القومي، وخطاب سعاده في اجتماع حزبي عام عقد في 1 حزيران 1935، وطائفة من المقالات باقلام كتاب قوميين إختار الخور اسقف أن يتناول منها مقالة فؤاد سليمان التي عنوانها «الزعيم». ويورد الخور اسقف اتهاماً غريباً إذ يقول إن الحزب أعاد طباعة العدد لكنه حذف منه عند إعادة إصداره خطاب أول حزيران! ورغم إننا لم نتمكن من الحصول على هذه الطبعة الثانية إلا اننا لا نجد مبرراً لقيام الحزب بهذا العمل خاصة وإن هذا الخطاب من الوثائق التعليمية الهامة في تاريخ الحزب وقد أعيد نشره تكراراً خلال السنين في كل صحيفة أو مجلة أو نشرة أصدرها

الحزب. يبدو لنا أن الخور اسقف تعمد ذكر مسألة حذف خطاب 1 حزيران ليزرع في ذهن القارىء «خطورة» هذا الخطاب وكون محتواه يمكن اتخاذه ممسكا على الحزب لإحراجه، وإلا فلماذا يعمد الحزب، حسب رواية الخور اسقف، إلى «حذف» خطاب زعيم الحزب. مهما يكن من أمر هذه الطبعة الثانية المزعومة فإن ما نريد تقريره هو أن الخور اسقف يعتمد في هجومه على الحزب على محاولة إقناع القارىء أن الحزب السوري القومي يقوم بالإعداد لـ «مؤامرة» ضد الدين والوطن (من هنا عنوان كراسه)، وطبعا من عناصر المؤامرة وصفات المتآمرين «التخفي»، و «انكار الحقائق». من هنا مثلا إشارة الخور اسقف إلى كون الزعيم رجل متحفظ لا يلقي الكلام على عواهنه. ولا نعلم إذا كان تصريح الخور اسقف هذا مبني على معرفة شخصية بانطون سعاده أم لا. من المعروف أن أنطون سعاده كان حقاً دقيقاً جداً في كلامه وفي تصاريحه وأقواله العلنية والخاصة. وإننا نجد هذه الدقة والإصرار على الفهم المضبوط لأقواله حتى في رسائله الخاصة. لكننا لا نجد أن هذه الدقة تبرر وصفه بالمتكتم لإعطاء القارىء الانطباع أن هناك أمراً جللاً في الخفاء، وإن وراء أكمة الحزب السوري القومي مؤامرة على الدين والوطن يهم الخور اسقف أن يفضحها لإنقاذ الدين ونصرة الوطن.

يمكن قسمة اتهامات الخور أسقف ضد الحزب السوري القومي إلى ما يلي:

أولا، الحزب السوري القومي مؤامرة على الدين.

ثانياً، الحزب السوري القومي مؤامرة على الوطن. وسوف

نتابع الخور اسقف في حججه لدعم كل من هذه الاتهامات.

الحزب السوري القومي مؤامرة على الدين:

لتبرير هذا الاتهام يعمد الخور أسقف إلى تبيان ما يراه من مهمة الدين وعلاقته بالدولة وبالحياة، ومن ثم يسهل له توضيح كيف يكون الحزب الداعي إلى فصل الدين عن الدولة عدواً للدين. ويتبين لنا فهم الخور أسقف لدور الدين من معالجته لموضوع نتائج فصل الدين عن الدولة المعني من مبادىء الحزب السوري القومي حيث يقول: «المعنى الواضح... هو أن الدولة يجب أن تنفصل عن الدين بوجه مطلق حتى لا يكون لها علاقة بما أسميه واجباتنا للباري تعالى. فلا تؤسس على الإيمان بالله ولا تحترم حقوقه ولا تبالي بأوامره ونواهيه. بحصر المعنى ستكون «دولة بلا دين» تستغني عن الله في وضع شرائعها وإدارة أعمالها كأن الله غير موجود: هذا معنى فصل الدين عن الدولة وهو من أفظع الأمور لأنه أولاً إهانة للباري تعالى عز وجل... وليس فصل الدين عن الدولة إثم ضد الله فقط بل هو أيضاً جريمة ضد الدولة نفسها يؤدي بها إلى الخراب. لأنه إذا تركنا الله جانباً فعلى أي أساس تبنى الدولة؟» (ص 5 وما يلي[7]). فإذا أخذنا الكلام أعلاه وحولناه إلى صيغة الوجوب تبين لنا ما يراه الخور أسقف من علاقة الدين بالدولة، أي أن الدولة يجب أن تؤسس على الإيمان بالله، ويجب أن تحترم حقوقه، ويجب أن تبالي بأوامره ونواهيه، ويجب أن لا تستغني عن الله في وضع شرائعها وإدارة أعمالها، وأن الدولة يجب أن تبنى على أساس «علاقة» مع الله الذي هو أساسها.

محمل هذا الكلام أن الدولة التي يتحدث عنها الخور أسقف هي دولة «دينية» في أساسها وشرائعها وإدارتها واتجاهها، لكنه يقدم هذه الأسس تحت ستار من الألفاظ والعبارات البديهية ليجعل المؤمن المسيحي يوافقه بسهولة، أو كذلك يظن. فلا غرابة والأمر كذلك أن يكون الحزب الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة عدو للدولة الدينية! وإن الحزب الذي يقول إن أساس الدولة هو المجتمع وحقوقه وحياته هو عدو للدولة الدينية! فبعد هذا التحديد لعلاقة الدولة بالدين يصبح تبيان عداوة الحزب السوري القومي للدين أمراً سهلاً، ولا يحتاج الخور أسقف لتبيانه إلى أكثر من بضعة سطور.

لكن الخور أسقف يرى في الحزب السوري القومي ناحية أخرى خطيرة على الدين، فالحزب ليس عدو للدين بمعنى إزاحته من عالم السياسة والقضاء فحسب، بل هو عدو للدين لأنه يهدف إلى القضاء على الدين في الاجتماع. يقول الخور أسقف: «فصل الدين عن الدولة كفر بالله وحقوقه وحط من كرامة الأمة ومدعاة لخراب الدولة. ويا ليتهم يقفون عند هذا الحد. إنهم يسعون، شاؤوا أم أبوا، بالرغم منهم لملاشاة الدين تمثلاً بالهتلرية. هذا معنى مبدئهم الإصلاحي الثالث: «إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب»، ما هي هذه الحواجز؟ بلا شك أنها الحواجز الدينية لأنه ليس في حالتنا الحاضرة من حاجز بين الطوائف والمذاهب لا في الإدارة ولا في الأحكام ولا في الشرائع ولا في الحقوق والحريات الشخصية

الخ إلا ما هو من الدين أو عائد إليه، كالزواج مثلاً... ولم يريدون إزالة هذه الحواجز الدينية؟... إنهم لا يستطيعون توحيد الأمة السورية السياسية دون توحيد عقائدها... فتوحيد العقائد في نظرهم هو ملاشاة العقائد الدينية واستبدالها بعقيدة واحدة: «سورية للسوريين». (ص 8، 9). ثم يورد الخور اسقف شواهده من أقوال لأنطون سعاده هي: «رأيت أن أسير إلى السياسة باختطاط نهضة جديدة تكفل تصفية العقائد القومية وتوحيدها وتوليد العصبية... أنشأت الحزب... ووحدت فيه العقائد القومية في عقيدة واحدة وهي سورية للسوريين والسوريون أمة تامة...» وغيرها (انظر النص الكامل في الملحق).

في الواقع لقد أصاب الخور اسقف من حيث لم يدري وأخطأ حيث ظن أنه أصاب. فأنطون سعاده يعلن تكراراً، في ما قرأه الخور اسقف وفي جميع ما كتب وقال بعد ذلك، إن صعوبة كبرى تعترض قيام وحدة قومية (لا سياسية كما يحصر المعنى الخور اسقف) هي صعوبة الفتنة الدينية، والتناحر المذهبي، والانتماء الطائفي. ويفصل ذلك سعاده في المصادر المتوفرة للخور اسقف.

لكن أمر ملاشاة العقائد الدينية هو من تصور الخور اسقف نفسه بدافع الخوف على مصالح المؤسسة الدينية التي يمثلها والتي في عهد كتابة حارضته كانت القوة السياسية الكبرى في الدولة اللبنانية. من الواضح أن سعاده يتحدث عن تصفية العقائد «القومية». بالطبع بعض من العقائد القومية التي يقصد أنطون سعاده تصفيتها

ذات أساس ديني من مثل القول بدولة مسيحية لأمة لبنانية (مسيحية)، أو دولة إسلامية لأمة عربية (إسلامية)، أو العقائد التي تتخذها الأقليات وهي غالباً ذات أساس ديني. من المهم التذكير أن المرحلة التاريخية التي هي موضوعنا هي مرحلة الدول ذات الأساس الديني المذهبي. فقد أقام الفرنسيون دولة العلويين في منطقة اللاذقية، ودولة الدروز في جبل الدروز، ودولتي دمشق وحلب، ودولة لبنان التي تم تصميم حدودها على أساس ديني. ففي الواقع العقيدة التي يخاف الخور أسقف من تصفيتها ليست عقيدته المسيحية، لكن العقيدة القومية المسيحية أو المارونية التي على أساسها قام العمل لأجل لبنان مستقل من قبل البطريركية والتي عنها يدافع الخور أسقف.

ولتثبيت فكرته يستعين الخور اسقف بمقاطع من مقالة لفؤاد سليمان بعنوان «الزعيم» وردت في عدد «المعرض» المذكور أعلاه[8]. ويورد الخور أسقف من المقالة بعض المقاطع التي يعتبرها دامغة بالنسبة لتهمته وهي التالية: «ثورة تريد أن تهدم أباطيل الجهل والخرافات التي عششت في زوايا عقول الموتى وتمحق خرافة التاريخ الملعونة التي خيمت على أدمغة الرجعية في هذه البلاد»، (ويعتبر الخور اسقف أن هذا المقطع يصف الدين في لبنان!)، «ثورة تحاول أن تنظف هيكل الحياة المقدس من أوساخ العقائد البالية والمبادىء المتفسخة المشلولة (يضع الخور اسقف كلمة كذا بعد هذه العبارة). وتحطم الأصنام البلهاء الموبؤة (كذا أيضاً يضيف الخور اسقف) التي نصبها الخوف والجبانة آلهة في كل قرية وكل مدينة... هذه الأمة (يضيف هنا الخور اسقف كلمة لبنان بين

هلالين) تقدس ألف وثن مذهب وتؤله ألف مسخ مذنب».

يرى الخور اسقف أن في هذا الكلام تحقير للكنيسة الكاثوليكية وأن إيراده له هو لتنبيه «البسطاء من المسيحيين إلى شر حزب هذا دينه» (ص 11). من الواضح أن الخور اسقف يرى ما يخاف وليس ما هو مكتوب، فأما أنه يحقق ما يقوله المثل العامي «الذي تحت إبطه مسلة تنعره»، أو أنه يجتني على فؤاد سليمان والحزب الذي ينتمي إليه، إذ ان فؤاد سليمان لا يذكر الكنيسة من قريب أو بعيد وما يقوله هنا أخف بكثير مما كتبه جبران مثلاً، وإن كان يكتب بأسلوب وجداني شبيه، لكننا ننسى أن الكنيسة حرمت بعض كتابات جبران في تلك الفترة أيضاً!.

من الواضح إذاً أن الخور اسقف يرى في الحزب السوري القومي خطراً على الدولة الدينية المسيحية وعلى مقام الاكليريكية المارونية ودورها في الحياة السياسية اللبنانية. وأنه يسعى جهده لإقناع القارىء المسيحي أن دخول الحزب يتعارض مع الإيمان. والدوافع الكبرى لحارضة الخور اسقف هي ما سنراه عندما يعالج النقطة الثانية، أي تلك المتعلقة بخطر الحزب على الكيان اللبناني.

الحزب السوري القومي مؤامرة على الوطن:

إن الخور اسقف يدخل هذا الباب بطريقة غير مباشرة. فبدل أن يوضح في البداية الوطن الذي يعنيه وكيف يشكل الحزب السوري القومي خطراً عليه، نجده يأخذ طريق التدليل على خطر الحزب على الحالة الاقتصادية القائمة في لبنان ناعتاً الحزب باعتماد

المبادىء الاشتراكية. وثم يتناول المبدأ الإصلاحي الخامس الذي يدعو إلى إنشاء جيش قوي ويرى في ذلك اتجاهاً عنفياً من قبل الحزب لتحقيق خطته السياسية بالقوة. وسنعود إلى بحث هذا الموضوع لاحقاً. لكننا نفضل أن نتناول الموضوع الأن بنسق مختلف عن أسلوب الخور اسقف وعليه نتقدم لتحديد الوطن الذي رأى الخور اسقف أن الحزب السوري القومي يشكل خطراً عليه. هذا الوطن بالطبع هو لبنان المسيحي الماروني كما يتضح مما يلي.

يربط الخور اسقف بين خطر الحزب السوري القومي على الدين وخطره على الوطن بشكل مباشر وتلقائي مؤكداً أن الخطر هو في الواقع على الدولة الدينية وعلى الوطن الديني. يقول: «يحاول الحزب السوري القومي ملاشاة العقائد الدينية ليوحد «عقلية» الأمة السورية ويحاول أيضاً للغاية نفسها ملاشاة الوطن اللبناني» (ص 31). والوطن الذي يدافع عنه الخور اسقف هو «لبنان، صغيراً كان أو كبيراً، دولة شرعية بل هو وطن عزيز قاسى ما قاسى على ممر الأجيال حتى بلغ هذه الحالة. وهو وحده أمة في سورية بكل معنى الكلمة، فبأي حق يريدون هدمه وملاشاته؟» ويتابع واصفاً الوحدة السورية بأنها استعباد اللبنانيين «لأكثرية انفصل لبنان عنها منذ أكثر من اثني عشر جيلاً واستقل بذاته فألف شعباً حقيقياً وإن صغيراً يختلف عن باقي جيرانه. هذا ما لا يستحله الدين ولا العقل. ولا يرضى به اللبنانيون الأحرار الذين عرفوا ما كلف أجدادهم من التضحية والجهاد حتى كونوا لبنان وحافظوا فيه على حرية إيمانهم المقدس وتقاليدهم المسيحية» (ص 17). ويعود إلى هذه الفكرة في

ختام البحث مكرراً «لنا تقاليد مجيدة ورثناها عن جدود فضلوا حرية إيمانهم المقدس على منافعهم الزمنية. فهجروا البلدان الداخلية حيث خيم الظلم والاضطهاد واعتصموا في رؤوس الجبال أكثر من ألف سنة وألفوا فيها شعباً حقيقياً وإن صغيراً له مبادىء «وعقلية» مسيحية مختصة به...» (ص 20).

يبدو جلياً أن الخور اسقف يكاد يستشيط غيظاً من فكرة الوحدة السورية العلمانية وعبر غيظه تبرز للقارىء بعض الحقائق الهامة. قد لا يهتم القارىء كثيراً لإيراد الكلام عن لبنان «صغيراً كان أو كبيراً» إلا إذا ربط القارىء ذلك بما سمعناه من أفكار تداولتها الفئات الطائفية خلال الفتنة الدينية الأخيرة في لبنان. لكن يجب التذكير أن الخور اسقف يتكلم سنة 1936 ولبنان «الكبير» عمره يومها 16 سنة فقط، وإنه حتى في ذلك الوقت كان الحديث يقوم حول لبنان صغير له مجلس إدارة على قياسه. فنحن إذاً في فترة من التاريخ اللبناني الحديث كان «قياس» لبنان فيها في تأرجح بين موقفين. فالصراع حول حدود لبنان لم ينتهي في الواقع مع إعلان الجنرال غورو، ولم ينتهي مع إعلان دستور للجمهورية سنة 1926، ولم يكن منتهياً على ما يبدو سنة 1936 مع الخور اسقف. والتاريخ الحديث دليل على أن هذا الصراع ما يزال مستمراً في أذهان كثير من الناس تحت تأثير الفكر الطائفي.

الناحية الأخرى التي تبرز من كلام الخور اسقف هي مفهوم «الوطن الملجأ الديني»، وهو أحد أكثر المفاهيم ديمومة في الفكر

السياسي الطائفي. ويستند هذا المفهوم إلى تاريخ تقليدي للمارونية مبني على كتابات ابن القلاعي والبطريرك الدويهي[9]. المارونية في هذا التصور نشأت كجماعة دينية «محاصرة» من جماعات دينية مسيحية «كافرة» عدوانية أولا، ومن ثم من العرب المسلمين. وقد لجأت هذه الجماعة إلى جبال لبنان لحماية إيمانها وارتبطت مع بعض العناصر الاستقلالية المتمردة من مثل «المردة» (من الطريف أن إحدى المليشيات الطائفية خلال الحرب الأهلية اللبنانية تسمت بكنية تلك الجماعة التاريخية المبهمة الأصل والعلاقة مع المارونية). ومفهوم «الوطن الملجأ الديني» هو أحد المفاهيم التي يعمد إليها الفكر الطائفي في تبريره للانفصال اللبناني. هناك بالإضافة فكرة «الأصل الفينيقي»، ثم هنالك مسألة «الإمارة المعنية فالشهابية»، ثم هنالك فكرة «الإقطاع». وجميع هذه المفاهيم قديمة في الفكر الطائفي إذ نجد آثارها جميعاً في الثلاثينات موضوع بحثنا هنا. لكن الخور اسقف يقتصر في بحثه على مفهوم «الوطن الملجأ الديني» الذي كان المفهوم المفضل لدى الاكليريكيين الموارنة بينما مفاهيم «الأصل الفينيقي» و «الامارة المعنية» كانت أكثر رواجاً وقبولاً لدى غير الاكليريكيين. والنقطة الأساسية الجامعة بين هذه المفاهيم كلها هي أن اللبنانيين «يختلفون» عن بقية سكان سورية. (وقد أضيف إلى المفاهيم هذه موقف جديد يعتمد حجة الاختلاف ذاتها وأساس الاختلاف الجديد هو أن اللبنانيين «غربيين وعصريين» أكثر من سكان المحيط!).

مفهوم «الوطن الملجأ الديني» يتطلب التذكير بالاضطهاد

الديني، وبالشقاء السابق، وبضرورة استمرار الانفصال لضمان الحرية الدينية والطابع المختلف. «الوطن الملجأ الديني» هو وطن جماعة دينية واحدة يقوم على أساس عضوية دينية. من البديهي إذاً أن الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، وما يصاحب ذلك من مبادىء إصلاحية أخرى يقول بها الحزب السوري القومي، تزيل مبرر الانفصال اللبناني فهي بالتالي خطر على مفهوم «الوطن الملجأ الديني»، وفي رأي دعاة هذا الوطن، خطر و «مؤامرة» على الوطن. ولجعل أسلوب التذكير بالاضطهاد السابق أكثر فعالية، يعمد الخور اسقف إلى تصوير أن «السوريين» يطالبون بأخذ لبنان من أهله إذ يقول: «وهب إن سكان سورية «أمة واحدة» فبأي منطق يستنتجون من هذا المبدأ أن لهم الحق الأكيد الآن بأن يضعوا يدهم على أقاليم لها بعرف الكل مالكون شرعيون؟» (ص 16). وهنا يستعين الخور اسقف بما كان قد قدم له من أن الحزب السوري القومي يريد أن يعتمد القوة في تحقيق فكرة الوحدة فهو بذلك عدو جديد يضاف إلى لائحة الأعداء المتربصين بلبنان يريدون تدميره بقوة السلاح! وعذر الخور اسقف أنه يكتب في فترة كان الرفض فيها لفكرة لبنان الكبير ما يزال ماثلاً أمام عينيه خاصة في الأقضية الأربعة والمدن الساحلية، وإن المقاومة العنفية للانتداب ولـ «لبنان الكبير» حديثة العهد. وفي استثارة خوف الاضطهاد، وخوف تدمير «الوطن الملجأ الديني»، يريد الخور اسقف أن يحرك عاطفة دينية قوية لدى المسيحيين والموارنة بالأخص ضد الحزب السوري القومي. فكيف يصل الخور اسقف إلى نتيجة أن الحزب يسعى إلى تدمير لبنان بالقوة؟.

يبدأ الخور اسقف بتعداد النواحي العنفية السلبية التي يراها في

الحزب فيقول: «غير أن هناك جريمة أعظم وهي الخروج بالقوة على السلطة المدنية الشرعية والمجاهرة بالعصيان» (ص 13 وما يلي)، ويرى دليل ذلك في المبدأ الإصلاحي الخامس من مبادىء الحزب الذي يقول: «إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن». ثم يذكر مقاطع مطولة من خطاب 1 حزيران ويستنتج: «ذكرنا كلامهم مطولاً حتى لا يبقى في عقل القارىء أدنى ريب في أنهم يريدون التوصل إلى تنفيذ مآربهم بقوة السلاح... لنذكر المسيحي بل كل عاقل أن هذا العصيان والخروج على السلطة الشرعية غير جائز بل هو إثم فظيع... كل سلطان شرعي من الله... سلطة الدولة المنتدبة سلطة شرعية، لأنها مقامة من قبل الحلفاء الذين حررونا بدمائهم وأموالهم، فسلطتهم شرعية لا يجوز إنكارها» (ص16).

في الواقع أن في هذا الكلام ابتعاد كبير عن فكرة الاستقلال بالمعنى الحقيقي وفيه تمويه للحقيقة. مما لا شك فيه أن الخور اسقف يقدم كلام أنطون سعاده حول السيادة القومية في خطاب 1 حزيران على أساس أنه عصيان، وأساس هذا القول يبرز عندما يتابع الخور اسقف حديثه عن السلطة الشرعية فنجد أنها سلطة الدولة المنتدبة. فالمطالبة بالسيادة القومية التامة أمر يتعارض مع الانتداب عامة، والانتداب الفرنسي المفروض بقوة الحراب خاصة. وقد كان ينتظر أن يسمع هذا القول من قبل الفرنسيين مثلا، وقد سمع مثله من قبل النيابة العامة الفرنسية خلال محاكمة أنطون سعاده في كانون الثاني[10] 1936. أما أن تسمع هذه الحجج من لبناني يفاخر بجهاد

الأجداد للحفاظ على تمايزهم وعلى حريتهم الدينية فأمر غريب. لكن الغرابة تزول إذا تذكرنا أن شرعية وجود دولة «لبنان الكبير» المعلنة من قبل الفرنسيين تتوقف على شرعية المعلن، فإذا كان الانتداب غير شرعي كانت نتائج أعماله (إعلان دولة لبنان الكبير ودولة العلويين ودولة جبل الدروز وغير ذلك من التقسيمات الإدارية والاقتصادية) غير شرعية أيضاً. وبذلك تكون الحركة القائلة بالسيادة القومية المطلقة تنقض السلطة الانتدابية ويخاف الخور اسقف أن يلامس هذا النقض الكيان الذي همه الدفاع عنه. ويجب أن نذكر أنه في عام 1936 كان قسم كبير من اللبنانيين لا يزال ينظر إلى وجود دولة لبنان بشك كبير، فلا غرابة أن يستنفر الخور اسقف ويخشى هذا العامل الإضافي. وبالطبع لتخويف المسيحيين يصور الخور اسقف دعوة أنطون سعاده لإنشاء جيش قوي من باب «القيام على السلطة وسفك دماء الأبرياء ونقض أركان الأمن والنظام» (ص 17)، والحزب بعد في أول الطريق!

يصل الخور اسقف عندها إلى خاتمة بحثه ونتيجته الكبرى وهو أنه «لا يجوز مطلقاً للمسيحي، بل للعاقل، الاشتراك بحزب هذه غايته وهذه أعماله الثورية». ولتأكيد هذا الموقف ودفع المسيحي إلى الأخذ به، يجرد الخور اسقف سيف الحرم الديني على أعضاء الجمعيات السرية الشائع في القرن التاسع عشر ويسأل: «هل يقع أعضاء الحزب القومي السوري تحت هذا الحرم؟» (ص 19)، وجوابه بالطبع بالإيجاب.

حارضة الخور اسقف أول الغيث فالخور اسقف نفسه تابع

عبر جريدة «البشير» هجومه على الحزب السوري القومي وعاونه في ذلك عدد من كتاب الجريدة كما مر معنا فوق. وقد انتشرت المقاومة الإكليريكية إلى المدارس فقام العمل في «المدرسة البطريركية» مثلا ومدرسة «الحكمة» بتحريض الطلاب ضد الحزب السوري القومي. وسعت المراجع الإكليريكية عبر مساهمتها في تأسيس الأحزاب الطائفية إلى إيجاد تيار حزبي معارض لحركة أنطون سعاده. ثم استخدمت المراجع البطريركية نفوذها السياسي الكبير في لبنان وعلاقتها مع الفرنسيين في خدمة مقاومتها للحزب السوري القومي، كما سنرى لاحقا، بالإضافة إلى نفوذها في المؤسسات لمحاربة القوميين فرديا كما جرى في شركة شكا في خريف 1937 حيث تدخل المطران العبد لدفع الشركة إلى طرد القوميين من وظائفهم في الشركة ثم «توسط» لهم في العودة.

وقد ساهم الخور اسقف خليل شخصياً في اضطهاد القوميين وتشريدهم. فقد روى لنا الدكتور فخري معلوف أن سعاده عينه عام 1938 رئيساً للمجلس الأعلى في الحزب قبيل مغادرة سعاده بيروت والوطن في جولة عالمية ليزور الدول الكبرى والسوريين في بلاد الاغتراب. وقد وافق الدكتور فخري معلوف على هذا التعيين لكنه اشترط أن يكون تحت اسم مستعار ذلك أنه كان يدرّس في الجامعة الأميركية ولحماية قيادة الحزب من اضطهاد السلطة المنتدبة. وقد ترامى إلى الخور اسقف لويس خليل أن رئيس المجلس الأعلى للحزب هو في الواقع الدكتور فخري معلوف فوشى به إلى سلطات الانتداب والحكومة اللبنانية واضطر الدكتور فخري معلوف أن يغادر

الجامعة الأميركية إلى الولايات المتحدة حيث بقي في اغتراب قسري منذ تلك الأيام. وبعد سنوات يلتقي الدكور فخري معلوف بالخور اسقف خليل في أميركانية مغادراً بإرادته وطناً منعت وشاياته الآخرين من خدمته بحياتهم.

أخيراً لا بد من تقييم رد الخور اسقف خليل على أنه رد وعى حقيقة خطر الحزب السوري القومي على مفهوم الدولة الدينية، وخطره على مفهوم الوطن الملجأ، وخطره على ضمانة استمرار الانتداب، فقام يتصدى لهذه الأخطار. وقد استعمل أساليب إقناعية من مثل التهويل بالخطر، والتصنيف في خانة الشرور، واستمالة الفكر البديهي البسيط، واجتزاء النصوص والتعميم. باختصار، لقد استعمل الخور أسقف عدة وسائل في فن الحارضة السياسية. ويصعب تقييم مدى نجاحه بمهمته إذ أن مقياس هذا النجاح ليس في الواقع ما إذا كانت حججه تقوم عند تحليلها بدقة وروية. إن مقياس نجاح الحارضة السياسية هو بقدر ما تستطيع أن تحرك الناس بالاتجاه الذي تهدف إليه وبقدر ديمومة المفاهيم التي تحاول أن ترسخها في الشعب. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الخور اسقف والأوساط الإكليريكية قد نجحت في بعض من مهمتها. ففكرة الدولة الدينية لا تزال تطل برأسها من خلال الفتنة الدينية، وفكرة الأساس التاريخي الموهوم لتبرير الانفصال اللبناني المسيحي (الماروني) لا تزال تجد قبولا، ولا يزال المؤمنون بهذه الأفكار يجدون في الحزب السوري القومي خطراً على أفكارهم هذه.

في ختام هذا الفصل لعل أفضل نقد وتقييم لكراس الخور

اسقف لويس خليل هو ما كتبه أنطون سعاده في أول تموز 1941 في معرض رده على تحامل إيليا أبو ماضي على الحزب السوري القومي:

«إن الحزب السوري القومي كان يشتري بماله كراريس الخور اسقف لويس خليل اليسوعي الذي عنوانه «الحزب السوري القومي، مؤامرة على الدين والوطن» ويوزعه على القوميين وغير القوميين، لأن الحزب السوري القومي واثق من نفسه وعقيدته ولا يخشى مهاجمة كاتب أيا كانت صفته وكائنة ما كانت منزلته»[11].

هوامش الفصل الأول

(1) أنطون سعاده، رسائل، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 1989، ص 20.

(2) أنطون سعاده، .الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر، ص 15.

(3) أنطون سعاده، رسائل، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 1989، ص 15.

(4) المرجع نفسه، ص 18.

(5) راجع أعداد جريدة «النهضة» البيروتية لعامي 1937 و 1938 حيث هناك سجال مستمر حول مقالات جريدة «البشير» اليسوعية والمحرر فيها الخور اسقف خليل.

(6) «لبنهضة» البيروتية، عدد 18 تشرين الأول 1937.

(7) الصفحات المشار إليها بين هلالين هي إلى النص الأصلي لكراس الخور اسقف خليل. ويمكن مراجعة النص الكامل لهذا الكراس في الملحق الأول لهذا الكتاب.

(8) لأن الخور اسقف يعتمد الاجتراء في إيراده للنصوص رأينا أن ننشر هنا النص الكامل لمقالة الأديب القومي فؤاد سليمان التي عنوانها «الزعيم» لعدم توفرها في المصادر العامة المتوفرة للقراء. أما نص خطاب أول حزيران 1935 الذي ألقاه أنطون سعاده فهو منشور في آثار سعاده المتوفرة. في ما يلي مقالة فؤاد سليمان المنشورة في مجلة «المعرض» العدد 1094 تاريخ 25 شباط 1936:

الزعيم

بقلم فؤاد سليمان

طوابك! يا سورية!

طوباك! أيتها العاقر بابنها البكر،

طوباك! فها فتاك يحمل بيمينه مشعال الحق والحرية والنور،

كلمات تتدفق كأنها السيل الجارف من أفواه العرف من الشبان في كل يوم وفي كل ليلة.

شبان، وحدت الغاية الكبرى غاياتهم وعانق الحلم الأعلى جميع أحلامهم.

وتلاشت جميع مبادئهم في مبدأ واحد عام: «سورية للسوريين».

شبان، تبارك الشباب، تباركت هذه الوجوه العالية النبيلة.

تباركت هذه الدماء الطاهرة النقية.

شبان، يؤمنون بأن لهم في الحياة حقا، فيسعون إليه بجرأة وإخلاص، صفوفاً صفوفاً، وراء زعيم جريء، مخلص، يعرف ما يريد ويريد ما يعرف، ويؤمن بنفسه وباخوانه، وإيمانه بالرسالة الكبرى التي يحملها إلى الأمة السورية.

الزعيم،

ثورة بيضاء انبثقت من قلب هذا الجبل الأبيض، من جوار صنين، من تحت ظلال الصنوبر، ثورة تريد أن تهدم أباطيل الجهل والخرافات التي عشعشت في زوايا عقول الموتى، ومحق خرافة التاريخ الملعونة التي خيمت على ادمغة الرجعية في هذه البلاد.

ثورة تحاول أن تنظف هيكل الحياة المقدس من أوساخ العقائد البالية والمبادىء المتفسخة، المشلولة، وتحطم الأصنام البلهاء، الموبؤة التي نصبها الخوف والجبانة الهة في كل قرية وفي كل مدينة.

الزعيم،

وثبة عنيفة، قوية في عروق هذه الأمة الغافية منذ الاف السنين على بوابة الاستعطاء تستجدي أكف المحسنين من عابري الطريق، هذه الأمة الآكلة خبزها معجونا بالدم والدماء، والشاربة خمرها في كؤوس من التراب الأسود، هذه الأمة التي تقدس ألف وثن مذهب، وتؤله ألف مسخ مذنب، وتعبد ألف اله كاذب.

الزعيم،

صوت صارخ: «اعدوا طريق أمتي بين الأمم» صوت فتى شاب يهيب بأخوانه الشبان قائلاً: «يا اخوتي! يا أبناء أمتي الشبان! أنتم ملح الأرض فإن فسد الملح فبماذا يملح؟ أنتم نور الغد، فلا تحولوا نفوسكم إلى ظلمة كالحة، أنتم جداول صافَية، عذبة،

تسير بقوة إلى بحرها الكبير فلا تكونوا في الغد مستنقعات موبؤة تأويها الديدان وتفور منها القذارة.

إن الشجرة المباركة التي أنتم بعض أغصانها لن تقدم ثمارها باستحقاق على مائدة الجهاد المقدس، إذا لم تكن ثماراً نقية، طاهرة، بل تكون طعاماً لمزابل الحياة الكثيرة.

لا تخافوا الأفاعي الكامنة في كل معبر، ولا تركنوا إليها وإن تكن ناعمة الملمس، معسولة جذابة. فهي شريرة.

... عرفته عندما كان الحزب ضبابا في دماغه فاحسست بان من خلال ذلك الضباب سينبثق فجر الإيمان الحقيقي فجر النور والحق والعقيدة، ولمست في نبرات صوته الموسيقية أصداء زوبعة بعيدة تزمجر في صدره، وشعرت بإيمان جديد يتسرب من روحه إلى روحي فيعانق كل كياني، ماضي وحاضري ومستقبلي.

في تلك الساعة ولد اله جديد، قوي في قلبي وماتت الهة.

وكنت ألتقي به دائماً وفي كل ليلة منفرداً في زاوية مختفية من زوايا مطعم حداد، في رأس بيروت، فيدفعني قلبي إليه، ولتلك الزاوية فضل كبير علي، فضل لن أنساه إلى الأبد، كما أن لها الفضل الأكبر على أكثر شبان الحزب، من تلك الزواية انبثق إيماني الجديد، إيماني بنفسي وبقضيتي وبلادي.

الإيمان... الإيمان... ما أعظم الإيمان.

(9) لبحث التاريخ التقليدي للمارونية سلباً وإيجاباً يمكن للقارىء مراجعة الكتب التالية:

أ . د. حكمت البير الحداد: لبنان الكبير، دار مارون عبود، لبنان، 1987 الذي يقدم تكراراً للصورة التقليدية في فصوله الأولى.

ب . Kamal Salibi: A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered. University of California Press, Berkley, CA, USA 1988. الذي يقدم عرضاً خليطاً من الآراء التقليدية والمغايرات المعاصرة.

ج . Youssef M. Choueiry: Arab History and The Nation State: a Study in Modern Arab Historiography 1820-1980, Routledge, London, UK, 1989. كتاب نقدي مفيد.

(10) أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الثاني، ص 187-199.

(11) أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الثامن، ص 142-143.

الفصل الثاني

البطريرك عريضة والرد السياسي

في السادس من كانون الأول 1937 ألقى البطريرك الماروني عريضة خطاباً جامعاً تناول فيه عدداً كبيراً من المواضيع المتفرقة. وتوقيت الخطاب الظاهر هو انتقال البطريرك من مركزه الصيفي في الديمان إلى مقره الشتوي في بكركي. لكن العامل الزمني الأهم في توقيت الخطاب هو الأحداث السياسية في الكيان اللبناني خاصة الانتخابات النيابية اللبنانية ومسألة حل الأحزاب الطائفية التي كان للمقام البطريركي اليد الطولى في تأسيسها.

في عرض الخطاب (راجع نصه الكامل في الملحق) يتناول البطريرك الحزب السوري القومي في موضعين مباشرة، رغم أنه يتناول بعض المسائل السياسية ويحاول الرد على مواقف الحزب أكثر من مرة بطريقة غير مباشرة في عدة مقاطع من الخطاب. أما نقده المباشر فهو تحت باب «الاستقلال» من خطابه إذ يقول:

«... ومن المؤسف أن يتكون فريق من اللبنانيين وأحزاب تحت سيطرة الأجانب كالحزب السوري القومي والحزب الشيوعي ضد الاستقلال اللبناني متمسكين بالمبادىء الهدامة للدين والوطن والاداب. فمن واجب الحكومة اللبنانية ان تقاوم تلك الاحزاب العاملة على تقويض الاستقلال اللبناني وبث المبادىء الشريرة تحت ستار طلب منفعة الشعب. ويسوؤنا جدا ان نرى الحكومة متغاضية

عن الحزب الشيوعي الشرير بينما هي تحل وتقاوم المنظمات اللبنانية بدل إجازتها وتنشيطها للدفاع عن استقلال لبنان ولم يبد منها ما يضاد تلك الغاية النبيلة فسفك في سبيل ذلك دم الأبرياء واضطرب الأمن العام ووقع الاستياء بين عموم الشعب. بيد أننا نشكر لها مقاومتها للحزب السوري القومي ولأولئك الذين يسعون إلى التقسيم. وغاية ما نرجوه من الحكومة اللبنانية في هذا الصدد أن تكون شديدة ولا تلين فيما يختص بالاستقلال اللبناني وأن تكون حليمة نحو الشعب المتمسك بالاستقلال».

ويعود البطريرك إلى دعوته للحكومة إلى مقاومة الحزب السوري القومي تحت باب «الأمن العام» إذ يقول:

«واجبات الحكومة الأولية المحافظة على أرواح وأموال الشعب من الاعتداءات الداخلية والخارجية وتشديد المراقبة على الشرطة ليقوم كل واحد بواجبه بكل دقة ونشاط. والضرب على أيدي الأشرار والمقلقين ومنع الجمعيات والأحزاب التي تهدد كيان لبنان وتبذر الفساد والقلق بين الشعب كالشيوعية والحزب السوري القومي وما شاكلهما».

ويتركز الانتقاد المباشر على الأمور التالية:

أولاً، الإصرار من قبل البطريرك على ربط الحزب السوري القومي بالحزب الشيوعي لتسهيل تمرير تهمتي الخضوع لإرادات خارجية والعداوة للدين. ولما كانت التهمتان أسهل تطبيقاً على الحزب الشيوعي، من الممكن الإيحاء بصلاح التهم على الحزب

السوري القومي بإدراج الاثنين في تصنيف واحد.

في الواقع أن ادراج الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي سوية من المفارقات التاريخية الباهرة إذ أن هذا الأخير أظهر من بداية وجوده السياسي عداءً تاماً للحزب الشيوعي ولا يجب أن يمنعنا التقارب الذي رأيناه في التاريخ الحديث من إغفال هذه الحقيقة. وقد كانت جريدة «صوت الشعب» الناطقة باسم الحزب الشيوعي تحارب الحزب السوري القومي وتنعته بالفاشية والعمالة لالمانيا تارة وتارة لإيطاليا، بينما كانت جريدة «النهضة» المعبرة عن مواقف الحزب السوري القومي تحارب الحزب الشيوعي وتتوسع في تفصيل علاقاته مع الاتحاد السوفياتي أو الحكومة اليسارية الفرنسية، ولا تهمل نقد الأساس النظري للشيوعية. فتحت باب «شخصيات وأحزاب ومؤسسات»، تكتب «النهضة» في عدد 4، في 18 تشرين الأول 1937 ما يلي عن نقولا شاوي:

«شيوعي حدث، شيوعية سطحية سياسية لا يزال بعيداً عن فهم الفلسفة الاقتصادية، الاجتماعية التي تقوم عليها النظرية الشيوعية. فيحسب محبة العامل وانصافه شيوعية، وهذا غلط فاحش، لأن محبة العامل وانصافه اجتماعية قومية. أما الشيوعية فتضع منهاجاً لثورة تقلب النظام الاجتماعي قلباً فتعطي ما لقيصر لله وما لله لقيصر... والصحيح أن السيد شاوي متقلب في اتجاهاته، ففي حين يظهر بمظهر الشيوعي نراه ينخرط في الحزب السوري القومي... ثم يعود ينقلب على هذا الحزب ويدعي الإخلاص للعمال...».

والمجابهات بين الحزبين لم تقتصر على المواجهة الكلامية

بل تعدت ذلك إلى الصراع الدموي فقد أقدم الشيوعيون مثلاً على الاعتداء على القوميين كلما سنحت لهم الفرصة كما حدث في دمشق سنة 1937 وفي بيروت سنة 1945. وقد حاول كل من الحزبين دفع الحكومات المحلية باتجاه محاربة الحزب الآخر، تماماً كما حاول البطريرك عريضة. فجريدة «النهضة» دعت الحكومة إلى منع أعمال الحزب الشيوعي خاصة في مرحلة الانتخابات اللبنانية عام 1937، وهللت عندما منعت الحكومة اللبنانية جريدة «صوت الشعب» في 28 تشرين الأول 1937. وظلت فكرة منع الحزب الشيوعي في ذهن أنطون سعاده حتى عام1948. وفعل الحزب الشيوعي مثل ذلك على صفحات جريدته وتقدم من الحكومة اللبنانية الاستقلالية بمذكرة يطالب فيها بمنع الحزب السوري القومي من ممارسة نشاطه سنة 1945[1].

لكن من وجهة نظر الاكليروس كان الحزبان عدوين للدور السياسي لرجال الدين وإن كان الشيوعيون نظرياً ضد الدين. وقد ناهض الاكليروس الماروني نشاط الشيوعيين ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث لمرشح الحزب الشيوعي عام 1937 عند زيارته لقرية إذ هاجمه الرهبان من دير القرية وضربوه! وتكتب «النهضة» في العدد 15، في 30 تشرين الأول 1937:

«قبل إجراء الانتخابات النيابية في لبنان ذهب مرشح الخبز والزيتون السيد فرج الله الحلو إلى ميفوق لبث الدعاية لنفسه، ولسؤ حظه فإن قرية «ميفوق» تخص رهبان الموارنة فاستدعاه رئيس الدير هناك لمقابلته وما إن دخل القبة الداخلية حتى أطبق عليه الرهبان

وانهالوا عليه بالضرب بواسطة العصي...».

واختلفت استجابة الشيوعيين لهجوم البطريرك عن استجابة أنطون سعاده، فبينما قام أنطون سعاده يرد على خطاب البطريرك بشجاعة سياسية كبيرة نظراً لتلك المرحلة من تاريخنا الحديث، سارعت قيادة الحزب الشيوعي إلى التوسط مع البطريركية وإعلان أن الشيوعيين هم أبناء البطريرك الروحيين وأنهم يكنون له كل محبة واحترام!.

تبقى مسألة ارتباط هذين الحزبين بالأجانب. ومن الطريف أن يذكر البطريرك هذه المسألة نظراً للعلاقة «الحميمة» بين النشاط السياسي للاكليريكيين والأحزاب المارونية والانتداب الفرنسي. ولعل البطريرك يقصد بالأجانب كل من هو غير فرنسي! إن مسألة ارتباط الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة التاريخية، مسألة معلومة ولا تستدعي أي تعليق. أما مسألة علاقة الحزب السوري القومي بالأجانب فمن الأسئلة المتكررة منذ أسس أنطون سعاده حزبه. ولأن هذه المسألة تتكرر دون سند وبعامل النقل والترداد غير المدقق من المفيد معالجتها.

برزت هذه التهمة سريعاً غداة اكتشاف أمر الحزب السوري القومي واعتقال أنطون سعاده وأعوانه في 16 تشرين الثاني 1935. فبعد سبعة أيام من كشف أمر الحزب السوري القومي، نشرت جريدة «صوت الأحرار» في عدد 23 تشرين الثاني 1935 ما يلي: «وقد راجت في أروقة دار العدلية إشاعات مختلفة عن هذه القضية (قضية الحزب) فقيل إن أوراقاً وجدت تثبت علاقات الحزب بإحدى

القنصليات الأجنبية وإن هناك اتصالاً مالياً ليست هذه القنصلية بعيدة عنه. وراجت إشاعة أيضاً أن المحققين عثروا على أوراق تدل على وجود مخابرات بين الحزب وإحدى المؤسسات الأجنبية في الخارج». لكن المصادر الحكومية سارعت إلى نفي هذه الإشاعات ويرد في «صوت الأحرار» أيضاً في 25 تشرين الثاني ما يلي: «صرح مصدر رسمي لمندوب «صوت الأحرار» قائلاً: «لقد ثبت لنا أنه لا علاقة للأجانب أو لأية قنصلية أجنبية بهذا الحزب ويمكنكم تأكيد هذه الحقيقة رسمياً». وتأكدت استقلالية الحزب في التحقيق الدقيق الذي أجرته السلطات الانتدابية الذي استمر لأكثر من شهرين وأنطون سعاده في السجن ولم يرد أي اتهام بالعلاقة مع الأجانب من قبل النيابة العامة الفرنسية، مع أنها ربما كانت تتمنى لو أن ذلك حقيقة، وبرأت المحكمة المختلطة أنطون سعاده والحزب السوري القومي من هذه التهمة. لكن الأوساط الطائفية والشيوعية استمرت في الحديث عن هذه التهمة من باب إذا تكرر القول لا بد أن يكون أو يصبح في ذهن الناس حقيقة. وهكذا كتبت جريدة «البشير» اليسوعية عن علاقة الحزب مع الأجانب، وكرر ذلك البطريرك. والطريف أن هذه التهمة كانت تتكرر كلما دخل أنطون سعاده السجن أو كلما حاربت السلطات الانتدابية الحزب. فعند سجن أنطون سعاده الثاني ظهرت سريعاً في الصحف «معلومات» حول علاقة مع إيطاليا. لكن عندما تقدم القنصل الإيطالي بطلب رؤية هذه الوثائق، «تبخرت» الأوراق وأصدرت النيابة العامة تكذيباً. وفي صيف 1938 عندما حملت السلطات على الحزب وأخذت تعتقل رجاله صدرت النغمة ذاتها، لكن هذه المرة كانت التهمة الاتصال بالمانيا!

وقول البطريرك من هذا القبيل.

ثانياً، الإصرار على دعوة الحكومة مراراً خلال الخطاب إلى مقاومة الحزب السوري القومي ومحاربته. والدعوة بأسلوب الشكر على إتيان الأمر للتشجيع على تكراره. والبطريرك محق في أن يشكر الحكومة لأجل ما بذلته في محاربة الحزب السوري القومي فتاريخها من هذه الجهة مليء بالأعمال القمعية المتكررة! فقد دخل أنطون سعاده السجن ثلاث مرات في أقل من سنتين، وقد منعت الحكومة محاولات النشاط العلني الواسع للحزب في عدة مناسبات من مثل عماطور، الشوف (كانون الثاني 1937) وبكفيا، المتن (شباط 1937). وحتى عند إلقاء البطريرك خطبته كان أفراد من الحزب السوري القومي ما يزالون قيد المحاكمات والمواجهة مع القضاء بسبب انتماءهم الحزبي أو نشاطهم ومن بينهم أول امرأة لبنانية تواجه القضاء بتهمة سياسية. وإذا كانت هذه حال الحكومة اللبنانية مع الحزب السوري القومي، فلماذا يعود البطريرك يطالب الحكومة بمحاربته؟ جواب ذلك في أنه رغم أن الحكومة كانت قد حاربت الحزب، إلا أنه في وقت خطاب البطريرك كانت الحكومة قد دخلت في حالة هدنة مع الحزب السوري القومي. ولعل البطريرك أراد من المثابرة على دعوة الحكومة أن يعطل هذه الهدنة لأنه قد يكون رأى فيها فائدة للحزب السوري القومي أكثر منها للحكومة.

ثالثاً، تهمة الحزب السوري القومي بأنه ضد استقلال لبنان. وبالطبع ما يقصده البطريرك هو أن الحزب ضد انفصال لبنان عن

سورية لكن ذلك في البطريركية المارونية محاربة لـلاستقلال إذ أن الاستقلال الوحيد الذي يريده البطريرك هو الاستقلال عن سورية. أما أن لبنان واقع تحت الانتداب الفرنسي وأن نهاية الانتداب واستقلال لبنـان الحقيقي ليس حاصـلاً في المستقبل القـريب فأمـر لا يجهد البطريرك نفسه لمعالجته بسبب «العلاقة الخاصة» التي تربط لبنـان بفرنسا.

ويأتي هذا الاتهام بالعداوة للاستقلال اللبناني في الوقت الذي كان فيه أنطون سعاده يسعى لتوضيح موقفه من الكيان اللبناني للشعب مبدئياً وسياسياً. ففي شرح غاية الحزب يعلن أنطون سعاده قبول الحزب السوري القومي بالكيانات السياسية ما دامت لا تتعارض مع الأغراض القومية، ويقول حرفياً: «إن الحزب السوري القومي يعتبر أشكال الحالة الراهنة الحكومية في سورية الجغرافية أشكالاً قومية، حيث يصح هذا التعبير، يجب أن تتطور وفاقاً لتطور الفكرة والمصالح القومية وكل ما يهمنا الآن من هذه الحكومات أن لا يتضارب وجودها مع المصالح القومية الكبرى»[2]. وفي العدد الأول من جريدة «النهضة» الصادرة في 14 اكتوبر 1937، بالكاد لشهر واحد قبل خطاب البطريرك، يصرح أنطون سعاده على الصفحة الأولى أن الحزب لا يسعى إلى الوحدة السياسية الاعتباطية المتسرعة، «إننا لسنا أعداء الكيان اللبناني. ولسنا حزباً يطالب بالوحدة السياسية الاعتباطية التي يريدها بعض المتزعمين لأسباب غير قومية وإن تسترت بالقومية، بل نحن حزب يعمل للوحدة القومية أولاً. أما الوحدة السياسية فمسألة غير متعلقة بنا رأساً بل مرجعها الأمة. ونحن في لبنان نعمل بصورة إيجابية ضمن الكيان اللبناني لنجاح الشعب اللبناني وتقدمه»

مما قد يرضي المراجع الإكليريكية جزئياً، لكنه يتابع أنه كذلك لا يقبل باستمرار حالات جزئية وجدت لأسباب معينة خاصة ممكنة الزوال، «إن الحزب لم ينشأ لتحقيق رغبات الذين لهم في الوحدة السياسية المستعجلة أغراض تتستر وراء المصلحة القومية. ولا للقول ببقاء حالة معينة تستفيد منها فئة من الناس» وهو بذلك يعني بالطبع أنه عند زوال الأسباب التي أوجبت الانفصال اللبناني بعد تحقيق الوحدة القومية لا يوجد مبرر عندها لاستمرار هذا الانفصال، مما لا يرضي بالطبع المراجع الإكليريكية إذ في تصورها الدولة اللبنانية وجدت لتبقى.

رابعاً، الدفاع عن المنظمات اللبنانية الطائفية التي كانت الحكومة اللبنانية قد حلتها سابقاً. ويرد البطريرك الاضطراب في الأمن العام الذي وقع اثر ذلك إلى خطأ تصرف الحكومة. والبطريرك يشير هنا إلى حادث الصدام الذي جرى بين قوى الشرطة والمتظاهرين من الأحزاب الطائفية احتجاجاً على قرار المنع والذي وقع ضحيته بعض الجرحى من حزب الكتائب ومن بينهم رئيسه بيار الجميل وإيداع بعض أعضاء الحزب في السجن. وهنا من المفيد أن نعالج هذه المسألة من موقعين الأول هو سبب اهتمام البطريرك بمصير هذه الأحزاب، وبالتالي دور المقام البطريركي في نشؤ ونمو هذه الأحزاب، وثانياً في سبب الصدام ونتائجه.

من المرجح إن لم يكن من الثابت أن المقام البطريركي خصوصاً والاكليروس الماروني الكاثوليكي عموماً، لعبا دوراً هاماً

في نشؤ الأحزاب الطائفية المسيحية. فبالنسبة لحزب «الوحدة اللبنانية» من الواضح تماماً أثر الدعم الإكليريكي أكثر من أي حزب آخر فمؤسس الحزب السيد توفيق عواد من عائلة إقطاعية مارونية يدعم موقعها المتوارث اتصال دائم بالاكليروس الماروني عبر تواجد شبه دائم لأحد أعضاء هذه العائلة في السلك الكهنوتي. والتعاون متبادل. وعم مؤسس الحزب اكليريكي ماروني هو المطران بولس عواد. وعبر وساطة عمه و «وساطة» البطريرك الماروني انشأ توفيق عواد حزب «الوحدة اللبنانية» الذي استمد جل أعضائه من الموارنة. والطريف أن السيد عواد صرح بعيد حل الحكومة حزبه «إن حزب الوحدة قام ليناوىء امتداد الحزب السوري القومي الذي كان ينظم عدداً كبيراً من الشباب حتى في المناطق اللبنانية الصرفة...»، وهو بالطبع يعني بالمناطق اللبنانية الصرفة المناطق المارونية[3]. وقد كان مديروا فروع «الوحدة» في القرى غالبهم من الكهنة الموارنة.

ولعل ملابسات نشؤ حزب «الكتائب» أكثر تعقيداً من أسلوب نشؤ «الوحدة». فقد نشأت «الكتائب» بإيعاز من بعض المراجع الاكليريكية وغير الاكليريكية المارونية التي لم تنظر بعين العطف إلى نشؤ حزب «الوحدة اللبنانية» ولم تقبل أن يصير السيد توفيق عواد مرجع تكتل الحزبية المارونية كلها. وخلافاً لحزب «الوحدة» الذي استند إلى الكهنة والرعاع، ركزت «الكتائب» على استقطاب الطلبة والشباب المثقف. لكن الاتجاه الماروني كان واضحاً في كلا الحزبين كما كان واضحاً تنافسهما ضمن النطاق الماروني وتعاونهما في إحداث الفتن الطائفية ومحاربة الحزب السوري القومي. وقد برز

الصراع الماروني داخل «الكتائب» نفسها في أوائل عهدها فانسحب منها النائب شفيق ناصيف ومعه قسم من الأعضاء وخلا عندها المجال لبيار الجميل ليصبح رئيس «الكتائب» دون منازع لبقية حياته[4].

وقد لعب رئيس الجمهورية اللبنانية الأستاذ اميل اده دوراً أساسيا في تأسيس حزب «الكتائب» ساعياً بذلك إلى استخدام بعض مكاسب التكتل الحزبي الماروني لتقوية مركزه الشخصي ونفوذه. وقد انتخب اميل اده رئيساً شرفياً لحزب «الكتائب». وهكذا أصبح الحزبان مرسحاً لمنافسات الحزبية المارونية الشخصية بين فئة اميل اده والفئة المناوئة له من مثل بشارة الخوري وشارل عمون وحميد فرنجية وفريد الخازن وغيرهم. ويبدو أن هذه الفئة قد استطاعت أن تستميل «الكتائب» فلم تشارك هذه مثلاً في استقبال رئيسها الشرفي عند عودته من زيارة إلى فرنسا[5]. فاغتاظ اميل اده وأخذ يتحين الفرصة لإبادة الأحزاب المارونية التي خرجت من نطاق نفوذه.

مقدمات الصدام بين الشرطة وأعضاء من حزب الكتائب، بما فيهم رئيس هذا الحزب، تعود إلى سعي الحكومة (بالإضافة إلى عوامل التصارع ضمن الحزبية الدينية المارونية المذكورة آنفاً) لمنع القلاقل السياسية الطائفية. والحكومة لم تقتصر في قرار حل الأحزاب على الأحزاب المسيحية، بل منعت كذلك الأحزاب الإسلامية. ولعل الحادث الكبير المهم الذي شكل سبباً رئيسيا ولا شك في ذهن الحكومة هو الفتنة الطائفية التي وقعت في 16 تشرين الثاني 1936 في بيروت وخوف الحكومة من تكرر هذه الفتنة.

ومقدمة تلك الفتنة كانت الصراع المعلن بين الطوائف وأحزابها الذي غذته جريدة «البشير» عن الجانب المسيحي، وجريدة «بيروت» عن الجانب الإسلامي. فكان أن اصطدمت عناصر من حزبي «الوحدة اللبنانية» و «الكتائب» المارونيين مع «الكشاف المسلم» و «النجادة» الإسلامية وقامت اعتداءات على بعض مخازن تجار مسلمين في الأحياء المسيحية، وحرض خطباء الجوامع المقبلين على الصلاة على التصدي للمسيحيين ردا على هذا الاعتداء. وفي ذلك اليوم «استحالت ساحة الشهداء إلى ساحة دمار وخراب، فتحطمت السيارات وتهشمت أبواب المخازن، ولعب النهب والسلب في ودائع الناس ومقتنياتهم»[6]. وقد وقف الحزب السوري القومي يومها ضد الفتنة الطائفية وتوزع القوميون في بيروت في مختلف الأحياء يعملون على منع الاقتتال المذهبي ويقفون بين المتقاتلين لإخماد نار الفتنة. واستمرت الصراعات الطائفية متسترة تحت عدة أشكال من مثل التظاهرة التي أقامها حزب «النجادة» بمناسبة المولد النبوي التي كان الغرض الحقيقي منها تعطيل الاحتفال بسفر البطريرك الماروني إلى أوروبا.

أصدرت الحكومة قرارها بمنع التنظيمات الطائفية «الكتائب»، «النجادة»، و «القمصان البيضاء» (التنظيم العسكري لحزب «الوحدة اللبنانية») في 17 تشرين الثاني 1937 في مرسوم رقم 1474 وعللت هذا الاجراء بالإشارة إلى أن هذه الأحزاب أخذت ستار العمل الرياضي بينما هي في الواقع أحزاب سياسية ميليشياوية. ونص المرسوم على ما يلي «المادة الأولى: يمنع في جميع أراضي

الجمهورية اللبنانية وجود أية جمعية ذات اتجاهات أو أهداف عسكرية. المادة الثانية: تحل اعتباراً من تاريخ هذا اليوم الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء والكتائب اللبنانية والنجادة وكل جمعية شبيهة بها»[7]. وفي بيان الأسباب الواجبة يكتب وزير الداخلية حبيب أبو شهلا: «... إن الحكومة ترى وجودها، على شكلها الحاضر وأهدافها الحقيقية وجهادها وأعمالها المعروفة، لا يتفق مع ما تقتضيه مصلحة البلاد من سعي لتآلف جميع العناصر وعمل في سبيل وحدة البلاد... رأينا البعض منها ينزع نزعة طائفية بحتة... والبعض الآخر يتخذ له أهدافاً مستورة ترمي إلى التفرقة بين شتى العناصر... ورأينا القسم الأكبر منها يتخذ الرياضة هدفاً علنياً ويعتبرها أداة لتدريب أعضائها تدريباً عسكرياً، يرتدون الألبسة الخاصة ويتظاهرون حيناً بعد حين دون مسوغ ناتج عن غاية الجمعية المشروعة...»[8].

وبعد صدور المرسوم وإذاعته بدأ رجال الشرطة والتحري بإغلاق مراكز هذه الأحزاب ومنعها من الاجتماعات العلنية في كافة الأنحاء، فأغلقت الشرطة «بيت الكشاف المسلم» في محلة الحرج حيث كانت «النجادة» تعقد اجتماعاتها، وبيت «الكتائب» في محلة طريق الشام، ودار «الوحدة اللبنانية» في باب إدريس. وقد اختلفت ردات فعل رؤوساء الأحزاب هذه. فرئيس «الوحدة اللبنانية» توفيق عواد ادعى أن المرسوم يتعلق بـ «القمصان البيضاء» فقط وليس بالتنظيم كله ولذلك يجد حزب «الوحدة اللبنانية» نفسه غير معني بالمنع[9]. فما كان من الحكم إلا أن أصدر مرسوماً جديدا يقضي

بحل حزب «الوحدة اللبنانية» رسمياً!! أما حزب «الكتائب»، فقد رفض قرار المنع وصمم على تحدي القرار ودعى مجلسه الأعلى إلى تظاهرة نهار الأحد في 21 تشرين الثاني 1937. وقد نبه وزير الداخلية علنياً أن التظاهرة سوف تقمع بالقوة. ووقعت التظاهرة وكان صدام بين المتظاهرين وقوى الأمن. وقد منعت الحكومة يومها الصحف من إيراد أخبار الصدام أو تفاصيله فلذلك ليس لدينا سوى البيان الرسمي الذي أصدرته وزارة الداخلية اللبنانية في 22 تشرين الثاني 1937 وبعض الإشارات في الصحف عدة أيام بعد وقوع الصدام.

يقول بيان وزير الداخلية الأستاذ حبيب أبو شهلا عن الحادث:

«على أثر صدور المرسوم القاضي بحل الجمعيات ذات الأهداف شبه العسكرية أذع السيد توفيق عواد رئيس حزب القمصان البيضاء والسيد بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية نشرتي اجتماع وقررا دعوة أعضاء حزبيهما إلى القيام بتظاهرة احتجاج أمام دار الحكومة. ولما اتصل هذا الخبر بإدارة الشرطة استدعت إليها السيد بيار الجميل وكلفته العدول عن التظاهرة بعد أن افهمته أن السلطة مستعدة لأن تقمع بالقوة كل حركة من شأنها الإخلال بالأمن العام. وفي الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأحد الواقع في 21 الجاري شوهد السيد بيار الجميل يخرج من صيدليته في ساحة الشهداء ويعطي الإشارة إلى رفاقه بالصفير الذي أخذ يتردد على أفواه عديدة من مختلف أنحاء الساحة. وفي الحال اندفع عدة أشخاص

من وراء دائرة الشرطة وأخذوا يرجمون نوافذها بالحجارة فخف إليهم رجال الشرطة والدرك وعملوا على تفريقهم بعد أن أوقفوا عدداً منهم. وفي الساعة العاشرة بعد أن هدأت الحالة في ساحة الشهداء تجمع في محلة الجميزة ما يربو على الأربعة الآف متظاهر وأوقفوا في منتصف الطريق سيارة تابعة لدائرة الصحة وأخرى للبلدية وأضرموا فيهما النار. ولما عمدت قوى الأمن إلى تفريقهم أمطروها وابلاً من الحجارة كما أخذ الرصاص ينهال عليها من نوافذ وشرفات المنازل القائمة على جانبي الطريق. وعند تحرج الحالة اشتركت فرقة من السنغاليين في القمع فقابلها المتظاهرون بالرصاص والحجارة وقد جرح منها جندي قضى نحبه فوراً. وما هي إلا دقائق معدودة حتى باتت قوى الأمن التي أظهرت كل رباطة جأش وحزم سيدة الموقف فرقت المتظاهرين وأوقفت منهم اثنين وثلاثين شخصاً ممن ثبت اشتراكهم في إقامة المتاريس وحرق السيارات والمقاومة المسلحة وقطع أسلاك التلفون في مخفر الجميزة. وقد أسفرت هذه الحوادث عن جرح عدة أفراد من قوات الدرك والشرطة بالحجارة وعدد من المتظاهرين جروحاً بسيطة. وقد أحيل الموقوفون إلى القضاء والتحقيق مستمر».

وما كان من البطريرك عريضة إلا أن أرسل إلى السيد أمين جميل (والد بيار الجميل) برقية يعلن فيها أسفه لوقوع هذا الصدام متمنياً لولدي السيد أمين الجميل السلامة والشفاء العاجل من جروحهما[10]. وقد بقي عدد من أعضاء «الكتائب» قيد التحقيق لعدة أيام ثم أخلي سبيلهم بكفالات مالية.

أما الحزب السوري القومي فقد أيد عبر جريدة «النهضة» قرار الحكومة، وشجب تهور الأحزاب الطائفية وإثارتها القلاقل. وقد وجه أنطون سعاده بياناً إلى أعضاء الحزب حول «حوادث الأحد». ثم قام سعاده بكتابة سلسلة من المقالات على صفحات جريدة «النهضة» حول ما سماه «الأحزاب الببغائية» في المجلس النيابي اللبناني، تناول فيها الأحزاب المحلولة بقرار الحكومة وغيرها من الأحزاب والفئات السياسية الأخرى[11].

هذه هي الأحزاب التي يريد البطريرك من الحكومة اللبنانية تشجيعها وهذه هي حججه الأساسية ضد الحزب السوري القومي. وسوف نتناول في الفصل التالي رد أنطون سعاده ويمكن للقارىء مراجعة النص الكامل لخطاب البطريرك عريضة ورد أنطون سعاده في الملاحق في آخر هذا الكتاب.

هوامش الفصل الثاني

(1) على إثر ترخيص الحكومة اللبنانية الاستقلالية للحزب السوري القومي بالعمل السياسي العلني تحت اسم «الحزب القومي» سنة 1944، تصاعد تيار المجابهة بين الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي اللبناني. وفي 21 آذار 1945 يرفع رئيس الحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو مذكرة إلى المجلس النيابي اللبناني يقول فيها: «... وبينما تندفع جيوش الديمقراطية الجرارة الظافرة من الشرق والغرب نحو برلين عاصمة الطغيان والنازية وتبذل الشعوب سيولاً من دماء أبنائها للقضاء على بقاء الفاشستية... في هذا الوقت ينظر الشعب اللبناني، باستياء شديد وسخط لا حد له، إلى استمرار تساهل السلطات اللبنانية نحو عملاء هتلر القدماء... إن وزارة الداخلية التي سمحت في نيسان الماضي عام 1944 لتلك الفلول المأجورة الخائنة بالعمل السياسي، قد ارتكبت خطأً فادحاً سياسياً ووطنياً... إن هذه الفلول لا تشكل ولا يمكن أن تشكل حزباً بل هي عصابة تجسس وخيانة مؤلفة من عناصر مأجورة مشاغبة غير مسؤولة، لا مبدأ لها ولا كرامة وطنية ولا شرف سياسي، مستعدة لتكون آلة مسيرة في يد كل رجعية استعمارية أجنبية، وللدخول في كل مغامرة تضر لبنان داخلياً ودولياً... كما أن «فوهرر» هذه العصابة الجاسوس الأفاق أنطون سعاده يتابع في الأرجنتين أعمال التجسس لحساب المحور...».

إن هذا الكلام غني عن التعليق حول العداوة المستفحلة التي ميزت علاقات الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي اللبناني، ومن هذا الباب يجب النظر إلى التقارب السياسي الذي قام في السبعينات وما بعدها بين الحزبين من باب الشواذ لا القاعدة! ومع استمرار الحزب السوري القومي بالعمل العلني في لبنان في الأربعينات، تصاعدت المواجهة بين الحزبين ولجأ الشيوعيون إلى أساليب أخرى للحد من نشاط القوميين. ففي 2 تشرين الثاني 1945 وبينما كان

السوريون القوميون يقومون بتظاهرة احتجاجية في بيروت بمناسبة ذكرى وعد بلفور، حاولت جمهرة من الشيوعيين الاعتداء على القوميين وأقدم أحد الشيوعيين على طعن الرفيق إبراهيم منتش بمدية طعنة أودت بحياته. وكان القوميون في الأربعينات يحتفلون كل سنة بذكرى استشهاد رفيقهم. وقد شارك أنطون سعاده نفسه في هذا الاحتفال فور عودته إلى الوطن سنة 1947 وقد ألقى على ضريح الشهيد منتش أشهر خطبه في معنى الاستشهاد ومنها قوله الشهير «إن شهداءنا يمثلون أول انتصاراتنا الكبرى» (النشرة الرسمية للحركة القومية الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد العاشر، تشرين الثاني 1947).

(2) التعاليم، الطبعة الأولى، ص 29.

(3) «النهضة»، عدد 1 كانون الأول 1937.

(4) «النهضة»، عدد 2 كانون الأول 1937.

(5) مقال «الدولة الدينية في خطر» بقلم أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء العاشر.

(6) «النهضة» عدد 5 نوفمبر 1937.

(7) «النهضة»، عدد 19 نوفمبر 1937.

(8) «النهضة»، عدد 19 نوفمبر 1937.

(9) «النهضة»، عدد 20 نوفمبر 1937.

(10) «النهضة»، عدد 25 تشرين الثاني 1937.

(11) مقالات «الأحزاب البغائية في المجلس». بقلم أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء السادس.

الفصل الثالث

رد أنطون سعاده على خطاب البطريرك عريضة

نشر رد أنطون سعاده على خطاب البطريرك في جريدة «النهضة» بعد بضعة أيام من نشر الجريدة لخطاب البطريرك. ثم عادت «النهضة» ونشرت خطاب البطريرك ورد أنطون سعاده في عدد خاص صدر في 25 كانون الأول 1937. وقد أعاد الحزب نشر مواد هذا العدد الخاص في كراس مستقل. (انظر نص الرد الكامل في الملحق). والميزة الأولى التي نلاحظها من رد أنطون سعاده هي الارتفاع بمستوى النقد من السجال السياسي إلى سوية البحث الرصين في المسائل الأساسية لكن ليس قبل القيام ببعض المداخلات النقدية «السياسية».

يتدرج أنطون سعاده في بحثه معالجا أولاً شخصية البطريرك عريضة ومواقفه السياسية. ويصل إلى تقرير ميزة يراها ممثلة لسلوكية البطريرك السياسية ألا وهي خضوع التصرف البطريركي إلى العوامل العارضة والمؤثرات الشخصية، يقول: «نرى من مواقف البطريرك عريضة السابقة أنه من الوجهة الشخصية، ليس ذا اتجاه معين متزن ولا ذا مذهب سياسي خاص. وإن أعماله السياسية هي هبات تثيرها العوامل العارضة وتوجهها المؤثرات الشخصية الخاصة التي يتعرض لها البطريرك بواسطة المتصلين به وبعض هذه المؤثرات أو أكثرها

شخصي مبني في أكثر الأحيان على آراء أولية وفهم غير ناضج للقضايا المطلوب معالجتها».

وقد يكون هذا الاتجاه النقدي مقدمة لابراز هشاشة الآراء التي يبديها البطريرك في الأمور التي ستتم معالجتها بالمقارنة مع الموقف الجدي المبدئي الرصين المتمكن من دقائق الأمور الذي سيبرز من معالجة أنطون سعاده لهذه المسائل. ومن المفيد التوسع في ناحية من النقد ذكرها سعاده لكنه لم يتوسع في إيراد تفاصيلها وهي مسألة العلاقة مع اليهود. وقد يكون الإيجاز في هذه الناحية مرده أن الأمر كان عام 1937 معروفاً وشائعاً لدرجة عدم الحاجة إلى التعيين المستفيض. لكن القارىء المعاصر يحتاج إلى العودة إلى هذه الحقائق بتفصيل أكبر للإحاطة بالمسألة.

قبل بضعة أشهر من إلقاء البطريرك خطابه موضوع رد أنطون سعاده، كان البطريرك الماروني قد عزم على زيارة فرنسا لبحث بعض المسائل السياسية والاقتصادية التي كانت قد برزت في لبنان خاصة بعد حالة الجفاء التي برزت بين البطريرك والمفوض السامي وبين البطريرك ورئيس الجمعورية إميل اده. فقد كان البطريرك مستاءً من إقدام المفوض السامي على منح شركة فرنسية امتياز حصر الدخان وتدخل الموظفين المحليين الفرنسيين بشؤون الطائفة المارونية. وقد كان قد برز جفاء بين البطريرك ورئيس الجمهورية أميل اده مرده على الأرجح اتجاه أميل أده ومن عاونه من السياسيين الموارنة نحو إقامة نفوذ سياسي ماروني مدني مستقل عن الصرح البطريركي. وقد كان البطريرك قد صرح قائلاً: «هم منشغلون برئاسة الجمهورية. وما هي

هذه الرئاسة؟ وأية أهمية لها؟ إني أراها صغيرة جدا. رئيس الجمهورية سكريتير عند المستشار»[1]. وهذا الخلاف هو ما يميز لهجة خطاب البطريرك وتمنيه على الحكومة «أن تنصت لنصحه هذه المرة» ومن هنا نفهم قوله في ختام خطابه: «وإننا نخشى أن تذهب هذه النصائح الصادرة عن حب حار للوطن وغيرة أبوية كما كان نصيب جهودنا من قبل مما يوجب الأسف الشديد ولكن لنا الرجاء هذه المرة أن تكون نصائحنا هذه ذات فعالية لدى أرباب الأمر إذا كانوا يريدون نجاحهم المستمر...».

وعلى عتبة سفره إلى فرنسا أخذت الهيئات المختلفة تقيم الاحتفالات للبطريرك ومن بينها الطائفة اليهودية في بيروت. وقد أقيم احتفال للبطريرك في الكنيس الرئيسي في حي اليهود في بيروت وألقى البطريرك خلال الاحتفال خطاباً أبدى فيه تأييده الكبير وغير المتحفظ لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. ولم يبارك البطريرك ويمدح في خطابه الجالية اليهودية في لبنان فحسب وإنما أيضاً الاستيطان اليهودي في فلسطين. ومما قاله عن اليهود في خطابه إنهم «أخوة المصير والأهداف للمسيحيين في لبنان»[2]. وقد أثار هذا الخطاب عدة ردود فعل منها من الاكليروس الماروني، ولعل قول المطران مبارك «نحن إنما انتخبناك بطريركا للموارنة لا بطريركا لليهود» قيل في ذلك الوقت. كما قامت الصحف في بيروت تهاجم الموقف البطريركي. لكن هذا الخطاب يمثل حلقة من علاقات البطريرك مع اليهود فخلال رحلته إلى فرنسا، على الباخرة التي أقلته من بيروت إلى الاسكندرية فايطاليا، جرى اجتماع مقرر مسبقاً بين

ممثل للمصالح اليهودية مع البطريرك ومع سكرتيره المطران رحمة، كما جرى في باريس اجتماع بين حاييم وايزمن والبطريرك. وقد كان خطاب البطريرك في الكنيس اليهودي في بيروت من أوائل الأمور التي تم تداولها في هذه الاجتماعات وقد أبدى الممثلون اليهود إعجابهم وتقديرهم لمحتوى خطاب البطريرك في الكنيس[3]. وقد كان هم الممثلين اليهود الحصول على تأييد البطريرك لتوصيات لجنة «بيل» المتوقعة حول تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في جزء منها. وكان الحوار مع البطريرك يتطرق أيضاً إلى مسألة الحدود الشمالية للدولة اليهودية وكيفية رسمها لكي لا يقوم «عائق إسلامي» بين الدولة اليهودية والدولة المسيحية. ولعل اليهود كانوا يخشون أن يكرر البطريرك عريضة ما كان يزمع أن يقوم به البطريرك الياس الحويك الذي كان يريد أن يضم مناطق الجليل الأعلى إلى دولة «لبنان الكبير».

بعد تقريره العوامل الشخصية التي تميز تصرف البطريرك السياسي، يتقدم أنطون سعاده إلى بحث مسألة مقام البطريركية في التاريخ. ويرد سعاده مسألة مقام البطريركية إلى أزمنة متطاولة في القدم، «من أزمنة الثقافة الحجرية أو من أزمنة الثقافة المعدنية الأولى، من قبل عصر الالة وقبل عصر الحديد، من قبل الثقافة الصناعية والزراعية الحديثة ثقافة المعرفة والعلم والاختصاص، من أزمنة الجهل المطبق والخوف المغلق». من الواضح هنا أن أنطون سعاده يوازي المقام البطريركي الديني بما يسمى الحالة البطريركية في الثقافات الأولية. هناك فائدة «سياسية» كبيرة من هذه الموازاة إذ أنها تضع

المقام البطريركي في خانة الأنظمة الاجتماعية البدائية مما يخدم موقف الناقد للمقام البطريركي الذي يتخذه سعاده ويعطي الجانب العلماني تفوقاً واضحاً بالمقابلة مع «أزمنة الجهل المطبق والخوف المغلق»!

لكن يجب الاعتراف بداهة أن هذا التصوير للمقام البطريركي، رغم كونه يخدم حجة الحركة العلمانية، ورغم فعاليته السياسية والنقدية، بل حتى رغم ناحية السخرية التي من الممكن أن يكون تقصدها، إلا أنه بعيد كل البعد عن تعيين أية حقيقة «اجتماعية - تاريخية» حول ظروف نشوء ودور المقام البطريركي في حياة الطائفة المارونية. إن هذا التصوير الذي يعتمده أنطون سعاده في رده يهمل الظروف التاريخية التي أدت إلى نشؤ المارونية كجماعة دينية منظمة لها بطريركها وهيكليتها الإدارية الاكليريكية. ويتعارض هذا التصوير مع الصورة التقليدية التي تقدمها المارونية عن أسباب نشوئها التي نزعم أن الموارنة ينتمون «أصلا إلى جماعة رهبانية سريانية إنطاكية، قامت في نواحي قورش وأفاميا من سورية الداخلية على أثر المجمع المسكوني الرابع أي مجمع خلقيدونية سنة 451 م.»[4]. أما أسباب اعتماد هذه الجماعة الدينية مسألة انتخاب إدارتها الدينية المستقلة عن بيزنطية فقد كان بحكم انفصالها السياسي - الديني - الحياتي عقب الفتح العربي وعزلتها عن مرجعها الديني في بيزنطية[5]. وفي هذه الصورة التقليدية تقدم المارونية على أنها جماعة دينية سياسية متماسكة نشأت ضمن ظروف سياسية اجتماعية دينية قاهرة. وخلال هذا التاريخ لعب المقام البطريركي دوراً قيادياً على الصعيد

الاجتماعي . العسكري في حياة الموارنة.

وأخيراً، أن هذا التصوير الذي يقدمه انطون سعاده لا يوضح أسس الدور السياسي الكبير الذي لعبه المقام البطريركي في حياة الساحل السوري السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدءاً من عهد البطريرك التيان. إن كون الكنيسة المارونية كانت السباقة بين المؤسسات الدينية في سورية في اعتماد التحديث الإداري سمح لها بلعب أدوار هامة أن من حيث البنية الاجتماعية الاقتصادية حيث ساهمت في إنهاء الاقطاع في جبل لبنان، أو من حيث الاتصال مع الغرب والنتائج الثقافية والسياسية لهذا الاتصال من مثل إنهاء نظام القائمقاميتين الذي عارضته الكنيسة المارونية والعمل قبل وخلال مؤتمر الصلح للوصول إلى تأسيس دولة لبنان الكبير[6].

وسوف يعود أنطون سعاده لاحقا إلى بحث مسألة أصل الموارنة في مقال عنوانه «الموارنة سريان سوريون»[7]. وتاريخ كتابة هذا المقال غير معروف بالتدقيق إذ أنه نشر في أوائل الخمسينات بعد وفاة أنطون سعاده وليس من إشارة دقيقة إلى تاريخ كتابته وتاريخ ومكان نشره الأول. إلا أنه يمكننا على أساس محتوى المقال الترجيح أنه يمكن أن يكون كتب في الأربعينات إذ يشير فيه أنطون سعاده إلى أساطير رأس شمرا التي كان قد كتب عنها في الأربعينات، وإلى ما بين النهرين كمنطقة داخلة في الوطن السوري، وإلى خطاب للمطران مبارك ونشاط «الكتائب». ورغم أن وقت كتابة هذا المقال تفترض بحثه في الفصل اللاحق، إلا أن ارتباط موضوعه مع ما يرد في

رد أنطون سعاده على خطاب البطريرك يدفعنا إلى تناوله باختصار في هذا المقام.

يتناول أنطون سعاده مسألة الأصل الفينيقي للبنانيين أولاً ويظهر خطأ هذا الاعتقاد استناداً على رد الفينيقيين إلى الأصل الكنعاني وانتشار الكنعانيين على طول الساحل السوري. وينتقل بعدها من مسألة وأسلوب ضحد الاعتقادات الغريبة حول أصل اللبنانيين، والموارنة خصوصاً، إلى الشكل الإيجابي من البحث حيث يقدم أدلة فيزيائية وثقافية توضح ارتباط المسيحيين الموارنة ببقية الأقوام السورية. ورغم أن الدليل الثقافي والتاريخي العام كاف، إلا أن أنطون سعاده يأخذ إحدى الحجج الشهيرة لدى دعاة الانفصال، أي حجة الهرب من الداخل بسبب الاضطهاد الديني، و «يوقفها على رجليها» إذا استعملنا تشبيهاً شهيراً! فسعاده يقبل رواية مجيء الموارنة من الداخل السوري على أنها حقيقة ثابتة، إلا أنها برأيه تدل على أن الموارنة سوريون بدليل تلك الرواية. فحجة الهرب أصبحت بذلك حجة انتماء وأصل. وهنا تظهر موهبة أنطون سعاده في رؤية الأمور بشكل جديد خاصة خلال كتاباته في الصراع الفكري مع الرجعة. ويجب التنبيه هنا إلى أنه رغم صلاحية هذا الأسلوب في رد التخرص الانفصالي، إلا أن رواية المجيء من الداخل بعامل الاضطهاد القديم، رواية مشكوك بأصلها في الوقت الحاضر.

لكن هناك نواحي من تصوير أنطون سعاده تقترب من بعض الحقائق الاجتماعية التي يبرزها البحث التاريخي الحديث وإن كنا

نظن أن هذا التقارب هو من قبيل الصدف. فمن الواضح اليوم أن الصورة التقليدية عن الموارنة والمستندة إلى كتابات المؤرخين التقليديين من مثل ابن القلاعي أو البطريرك دويهي غير حقيقية[8].

من الواضح أن المقام البطريركي ليس ترسبا تاريخياً من الأزمنة البدائية بل نتيجة عوامل متعددة في البنية الاجتماعية السياسية المتحركة في سورية. أما تصويره كذلك في مقالة أنطون سعاده فهو من باب «النقد» السياسي وليس من باب تقرير حقيقة اجتماعية تاريخية. وفي ظننا أن أنطون سعاده قصد تماماً النقد الساخر وليس تقديم نظرية في الأصل التاريخي للمقام البطريركي، يعرف هو، ويعرف القارىء المتبصر ضعف إسنادها.

لكن سعاده يتوفق في وصف الدور العصري للمقام البطريركي، مهما كانت أسباب الوصول إلى هذا الدور، إذ أنه يصف اكتساب «المقام البطريركي ذلك النفوذ الدنيوي السياسي الذي استمر إلى هذه الأيام وكان ذا شأن خطير في إقرار مسائلنا القومية والسياسية وذا مسؤولية أصلية في إقرار الحالة الراهنة، التي نختبر الآن نتائجها». والحالة الراهنة المعنية هي بالطبع قيام دولة «لبنان الكبير» التي كان المقام البطريركي أهم عامل محلي ساهم في تحقيقها. يتناول سعاده بعد ذلك مسألة صلاحية التمثيل السياسي للشعب الذي يدعيه المقام البطريركي خاصة والاكليروس عامة. ويضع سعاده في هذه المعالجة أساساً مبدئياً لادعاء تمثيل الشعب: لا يمكن لأي من المقامات الدينية، في مجتمع متعدد الأديان، ادعاء تمثيل الشعب بأكمله «إذ ليس للشعب سلطة روحية واحدة، بل

سلطات يؤيدها التعصب الديني والطائفي»، وعلى أساس ذلك يقول سعاده في رده «وإننا نشك كثيراً في أن الجماعات الدينية غير المارونية في الجمهورية اللبنانية تنظر إلى غبطته نظرها إلى «أب ووكيل عنها مفوض إليه منها تفويضا مطلقاً الاهتمام بمصالحها العامة والخاصة»». وإذا كانت هذه المقامات الدينية تدعي تمثيل طوائفها الخاصة، فحتى ذلك لا يقوم في الواقع إذ أن الطوائف لم تعد مفردة كميات هيولية منسجمة بدليل انتماء أعداد من أي من هذه الطوائف إلى صفوف الحزب العلماني، «وإذا كان غبطته يعني «بالشعب اللبناني خاصة» الموارنة فقط ففضلاً عن التناقض بين هذا الافتراض وقول غبطته «الشعب على مختلف نزعاته» نؤكد لغبطته أن القوميين من «اللبنانيين الصرف» وكثيراً من الموارنة المثقفين الذين لما يتسن لهم دخول الحزب القومي لا يدخلون ضمن أحد التعبيرين المتقدمين». ولا يقوم هذا التمثيل من الناحية المبدئية إذ «أن الاستمرار في تأييد كون الممثل الديني ممثلاً سياسياً لا يفيد سوى تأييد الاستمرار في اعتبار الجماعة الدينية جماعة سياسية فيظل الشعب مقسماً إلى جماعات دينية تقسيماً يمنعه من الأخذ بالقومية التي هي وحدها تؤمن وحدته السياسية والاقتصادية». ويرى أنطون سعاده أن استمرار المقام البطريركي في لعب دور سياسي (على الأقل في الفترة التاريخية التي نعالجها هنا) مرده إلى أن «الشعب بطبيعته بطيء إلى إدراك التغييرات الاجتماعية والسياسية إدراكاً جلياً فظلت عامة الجماعة الدينية تتجه اتجاه الجماعة السياسية في حين لم تعد الظروف توجب أو تسمح ببقائها جماعة سياسية... وإلى هذا التأخر

في الإدراك العام تعزى خطورة المواقف البطريركية السياسية. وفي هذا التأخر في الإدراك العام نجد أسباب امتداد نفوذ رجال الدين السياسي إلى هذه الأيام، والعامل الأساسي في بقاء هذا النفوذ ذا شأن هام في تقرير القضايا القومية والسياسية».

ولا يكتفي أنطون سعاده بنفي صلاحية رجال الدين للتدخل في شؤون السياسة والاجتماع المدني بل يتناول تفاصيل تدخلهم بالنقد عامداً إلى تبيان فساد تدخلهم ليس فقط على الأساس المبدئي بل على الأساس العملي التخصيصي هادفاً من وراء ذلك ولا شك تبيان أن «معالجة رجال الدين في الأزمان الغابرة الأمراض الجسدية والنفسية (العقلية) حين كان الكاهن ذا سلطة خفية، مستمدة من جهل تلك الأجيال السحيقة، على الروح والمادة. وكما أدى ارتقاء فن الطب إلى استحالة حلول الكاهن الساحر محل الطبيب العالم كذلك أدى ارتقاء علم الاجتماع وفن السياسة إلى استحالة حلول مطران أو بطريرك محل العالم الاجتماعي أو الخبير السياسي أو الثقة في الاقتصاد. وكما يؤدي تدخل رجل الدين، من حيث هو رجل دين، في معالجة مريض إلى إفساد عمل الطبيب، كذلك يؤدي تدخل رجل الدين، من حيث هو رجل دين، في معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى إفساد عمل الخبير بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاجه».

يتقدم بعدها أنطون سعاده إلى بحث المواضيع التي طرقها البطريرك متخذاً من ذلك سانحة لإعلان مبادىء أساسية في معالجة

هذه القضايا في مقابل المعالجة العامة السطحية العادية التي يجدها في خطاب البطريرك. وسوف نكتفي في هذا المقام بإظهار بعض هذه المبادىء باختصار لمقارنتها مع كلام البطريرك تاركين للقارىء إمكانية العودة إلى النص الكامل المنشور في الملحق لمزيد من التفصيل.

يتناول أنطون سعاده أولاً مسألة الاستقلال ويخالف للحال البطريرك حول أهمية الاستقلال إذ يراه البطريرك «أحد» أهم ما تصبو إليه الأمم بينما يراه سعاده «أهم» ما تصبو إليه الأمم على الإطلاق، وإن الاستقلال شرط أساسي لكل مطلب قومي أو شعبي «أو الحالة السابقة المفترضة لكل مطلب قومي، التي لا يصح بدونها افتراض مطالب قومية أو شعبية». وخلافاً للبطريرك الذي يغتبط أن لبنان «قد منح الاستقلال التام بعناية جمعية الأمم وفضل الدولة الكريمة فرنسا المحبوبة»، أي أن هذا الاستقلال ممنوح من قبل سيادة مستمدة من بعض الاتفاقات الانترنسيونية، يرى سعاده أن الاستقلال يجب أن يقوم على «السيادة الأصلية العائدة للشعب نفسه» وأن للاستقلال الحقيقي أسباباً تؤمنه وعوامل رئيسية مستمدة «من الاجتماع والاقتصاد والسياسة والحقوق»، وإن «الأساس الوحيد لقيام الاستقلال التام الحقيقي... هو وحدة الأمة ووحدة إرادتها». ونجد في خلفية خطاب البطريرك الذهنية الفكرية نفسها التي طالعتنا مع الخور اسقف لويس خليل، ولا غرابة. فوجود الانتداب لا يتعارض مع الاستقلال اللبناني في نظر البطريرك لأن الاستقلال المقصود ليس استقلال الشعب التام بل استقلال الكيان اللبناني عن بقية البلاد السورية.

فشرعية الكيان اللبناني مرتبطة بشرعية السلطة المنتدبة وأعداء الاستقلال هم الذين يراهم المقام البطريركي أعداء الكيان اللبناني والانفصال عن سورية.

ولعل من أهم المسائل التي يتناولها أنطون سعاده في رده على البطريرك في رأينا هي مسألة الحقوق المدنية والسياسية إذ تمثل صورة عن موقف سعاده من حق الشعب وحريته. فبعد أن يتناول سعاده سطحية معالجة البطريرك لمسألة الحرية الفردية، يتناول موضوعاً هاماً له دلالة خاصة في بلادنا التي عانت وتعاني من القمع الفكري والإرهاب الوجداني. فالحقوق المدنية التي هي حقوق أساسية تحفظ نظام المجتمع «يتمتع بها الفرد بصفة كونه عاملاً في النظام السياسي الاجتماعي الذي يعيش فيه»، فسعاده إذا يرفض نظرية العقد الاجتماعي وينعتها بأنها «نظرية عتيقة من التفكير الأولي». أما في رأيه فبما أن الدولة القومية هي دولة ديمقراطية حتماً، فإن في النظام الديمقراطي «حقوق مقدسة هي حقوق العضوية التي تبيح لكل عضو من أعضاء هذه الجمعية التي هي الدولة... حق التفكير وحق الاعتقاد وحق نقل الاعتقاد إلى رفيقه وحق التصريح باعتقاده وآرائه وحق الاجتماع للمداولة في العقائد والاراء وحق تكوين رأي في الحكومة وفي أشكالها ونقل هذا الرأي إلى عضو وأعضاء آخرين فيفسح المجال أمام الشعب للتطور نحو أفضل النظم وأقوى المبادىء وأصلح الحالات. فإذا جرى تدخل من قبل فرد أو أفراد، بلغوا إلى الحكم بواسطة أعضاء الدولة الذين انتخبوا هؤلاء الأفراد هيئة إدارية عليا، بقصد تعطيل هذه الحقوق المقدسة، كانوا طغاة ظالمين

يدوسون الحقوق عينها التي أوصلتهم إلى الحكم». في الواقع قل أن نرى في المشرق العربي مفكراً سياسياً أعلن بهذا الوضوح في تلك الفترة من تاريخ بلادنا التزامه المعين الدقيق بالحرية الأساسية للشعب كشرط لارتقائه.

لقد استعمل سعاده رده على خطاب البطريرك ليلقي على السوريين درساً في مراقبة تدخل رجال الدين في شؤون السياسة والقضاء القوميين، ودرساً في معالجة المسائل السياسية والاجتماعية على أساس العلم والاختصاص، ودرساً في الشجاعة السياسية الكبرى في التصدي الصريح والواضح لأكبر مقام سياسي ديني في الكيان اللبناني بالنقد بينما كان معظم السياسيين في الكيان يسعون لاسترضاء المقام البطريركي بكل الوسائل. عدم المهادنة في معركة الحركة القومية الإصلاحية مع المراجع الاكليريكية موقف واضح تحتاج الحركة العلمانية أن تلهج به دوماً.

هوامش الفصل الثالث

(1) بدر الحاج: الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر، بيروت، 1982، ص 47.

(2) المرجع نفسه، ص 48.

(3) المرجع نفسه، ص 49 وما يليها.

(4) د. حكمت البير الحداد: لبنان الكبير، دار مارون عبود، لبنان، 1987، ص 97.

(5) المرجع نفسه، ص 98.

(6) راجع حول هذه المسألة كتاب: Meir Samir: The Formation of Modern Lebanon, Cornell University Press, Ithaca, NY, USA 1988.

(7) أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر.

(8) راجع المصادر المذكورة في الحاشية رقم 9 من الفصل الأول.

الفصل الرابع

المؤامرة القاتلة: الاكليروس، الكتائب واليهود

في 2 آذار 1947 عاد أنطون سعاده إلى بيروت بعد اغتراب قسري دام 9 سنوات. وعند وصوله إلى مطار بيروت وجد في استقباله ما يزيد على خمسين ألفاً من القوميين والمؤيدين. وقد احتشد المستقبلون أولاً في منطقة المطار ثم في ضاحية الغبيري حيث ألقى أنطون سعاده خطاباً جامعاً يحدد فيه موقفه من الأشكال السياسية الاستقلالية التي نشأت بعيد الحرب العالمية الثانية. وقد بدأت حركة محاربة أنطون سعاده سريعاً من قبل الحكومة اللبنانية والأحزاب الطائفية وهكذا دخل أنطون سعاده في صراع مع هذه القوى لم ينتهي حتى قتله على يد الحكومة اللبنانية في 8 تموز 1949. والناحية المرتبطة بموضوعنا من هذا الصراع هي الحملة التي شنتها الأحزاب الطائفية، وتخصيصاً «الكتائب» ضد أنطون سعاده. ففي مساء يوم عودته، عقد اجتماع في مقر الجزويت بحضور الأب بوني إيمار اليسوعي وناموس السفارة الفرنسية ورئيس حزب «الكتائب» بيار الجميل وبعض المطارنة للتداول في مسألة مقاومة أنطون سعاده[1]. فيبدو واضحاً أن المراجع الاكليريكية لم تبدل كثيراً في موقفها المعادي لأنطون سعاده وكانت تشترك في كل مناسبة في الصراع ضده. وعلى أساس الهجوم الذي قامت به صحف هذا التآلف، خاصة جريدة «العمل» الناطقة باسم «الكتائب»، قامت

الحكومة اللبنانية تلاحق أنطون سعاده وتصدر مذكرة توقيف بحقه. وقد حاول سعاده سريعاً أن يلفت نظر الحكومة إلى دور هذه السعاية الاكليريكية السياسية المذهبية في تصوير موقفه على غير حقيقته، فكتب إلى مدير الأمن العام اللبناني رسالة في 4 آذار 1947 (أي بعد يومين من وصوله بيروت) يقول فيها: «اطلعت، والدهشة تتملكني، على أن الحكومة قد أعارت بعض التأويلات المغرضة التي أبدتها أوساط حزبية معينة في صدد خطابي للجموع التي اجتمعت في بيروت لتظهر تقديرها للتعاليم القومية الاجتماعية التي جمعتها في إخاء قومي حقيقي، أهمية كبيرة نتج عنها أنكم تكلفتم إجراء بعض استقصاءات في الموضوع... إني غير مقيد بالاستنتاجات الخاطئة التي تستنتجها بعض الدوائر والجرائد وتريد بعض الفئات استنتاجها. لهذه الأسباب الوجيهة أود أن تطمئنوا إلى أني لا أقبل أن يكون في لبنان من هو لبناني أكثر مني أو من هو أشد محافظة على كرامة اللبنانيين وإرادتهم وأرجوكم أن تؤكدوا ذلك من قبلي لجميع الدوائر العليا المهتمة والتي تستوضحكم»[2]. لكن الحكومة استمرت في موقفها واضطر أنطون سعاده أن يمضي إلى الجبل متنقلاً بين المناطق القومية في المتن والشوف، واستمرت الحكومة في حملات عسكرية محاولة القبض عليه دون أن تفلح. ويبدو أن تمني البطريرك عريضة على الحكومة اللبنانية في عام 1937 قد وجد آذاناً صاغية في الحكومة اللبنانية عام 1947! وسوف تعود «الكتائب» التي أعطت صحيفتها الحكومة حجة علنية لتعقب أنطون سعاده إلى لعب دور مشابه عام 1949 إذ يهاجم أفرادها مطبعة جريدة الحزب وتتخذ

الحكومة اللبنانية ذاتها ذاك الحادث حجة علنية لمهاجمة أنطون سعاده والحزب السوري القومي الاجتماعي مرة أخرى.

وإذا تركنا المداخلات السياسية جانباً ونظرنا إلى الناحية الفكرية من الصراع بين أنطون سعاده والمراجع الاكليريكية المارونية، نجد أن المواضيع تكاد تكون هي ذاتها التي مرت معنا في فترة الثلاثينات، أي مسألة فصل الدين عن الدولة، ومسألة الانفصال اللبناني وأسس هذا الانفصال في مفهوم «الوطن الملجأ»، أو الوطن المميز على أساس «فينيقيته» أو أساس «إمارة الجبل»، والعلاقة مع اليهود أولاً ثم مع الدولة اليهودية الناشئة حديثاً. ويبدو جلياً في هذه الفترة التآزر بين «الكتائب» والمراجع الاكليريكية، خاصة المطران مبارك الذي كان أبرز الاكليريكيين الموارنة تحركاً على الساحة اللبنانية. وكان أنطون سعاده يرصد التحركات الطائفية من الأحزاب ومن الاكليريكيين ويتصدى لها دون مواربة أو تمويه بل وجاهة وبعنف شديد.

نجد أول هذه المواجهات في أيلول 1947 يوم كان أنطون سعاده لا يزال ملاحقاً من قبل الحكومة اللبنانية بحجة عدائه للكيان اللبناني، وهي حجة لا شك مستقاة من السعاية الطائفية الاكليريكية. ويكتب سعاده مقالاً في جريدة «الشمس» البيروتية رداً على تصريح للمطران مبارك في مذكرة قدمها هذا الأخير إلى اللجنة الانترنسيونية التي كانت تحقق في مسألة فلسطين. وكانت هذه اللجنة التي بدأت أعمالها عام 1946 قد زارت الشرق الأدنى في كانون الثاني من ذلك

العام وقد سعى مؤيدوا اليهود إلى إدراج مذكرة المطران مبارك على أنها تمثل رأي المسيحيين كافة في المشرق. يقول المطران مبارك في مذكرته: «إن لبنان، من حيث موقعه الجغرافي وتاريخه وثقافته وتقاليده وأخلاق سكانه وتمسكهم بإيمانهم ومثلهم الأعلى، نعم إن لبنان من حيث كل ذلك، كان يتهرب دائماً حين كان تحت النير العثماني، من ضغط الشعوب المحيطة به». وفي هذا الكلام تكرار للمفاهيم عينها التي وجدناها مع الخور اسقف لويس خليل عام 1936، أي تميز لبنان واللبنانيين (المقصود طبعاً لبنان الجبل والموارنة خاصة) عن بقية السكان في المحيط في تاريخهم وثقافتهم لكن خصوصاً في تمسكهم بإيمانهم (المسيحي) وإن هذا التمسك بالإيمان هو ما حدى بهم إلى الاعتصام بالجبال والتهرب من «ضغط الشعوب المحيطة».

ويعلق أنطون سعاده على هذا الكلام موضحاً أن المطران يعني بـ «لبنان» الموارنة حصراً، وأن السياسة الملية هذه «المترجرجة التي تريد تارة، دولة كبيرة على أساس أكثرية ملية وطوراً تريد دولة «صغيرة صرف» تحت حماية دولة أجنبية»، هذه السياسة هي الخطر على لبنان واللبنانيين. وفي مقابل هذه السياسة الملية، يضع سعاده أسس النظر التاريخي إلى لبنان وأسباب نشوئه: «دغدغ الفرنسيون، في أثناء احتلالهم سورية الشمالية الغربية، تخيلات البطريركية المارونية ولفيف الأكليروس الماروني بفكرة إنشاء دولة مسيحية في جبل لبنان تكون فيها السلطة في يد الطائفة الأكثر عدداً حينذاك، أي الطائفة المارونية. وهيأوا لدعاوة واسعة لتحقيق الفكرة المذكورة

وإيجاد العقلية اللازمة لها بواسطة المدارس الاكليريكية الخاضعة للنفوذ الفرنسي وبواسطة الصحافة المتعيشة وبواسطة تأثير المصالح التي كانت في أيديهم... والكيان اللبناني هو أساس مشترك من الحزبية الدينية والإرادة الأجنبية»[3].

ويوضح أنطون سعاده في كلام يكاد يكون متنبئاً بما سيجري بعد ثلاثين سنة «وقع الكيان اللبناني فريسة الانقسام والنزاع بين الحزبيتين الدينيتين المارونية خاصة والمسيحية عامة من جهة، والسنية خاصة والمحمدية عامة من الجهة الثانية، وكل حزبية من هاتين الحزبيتين تحاول أن تثبت أن غرضها ليس ملياً بل «قومياً» ولكن واقع الانقسام وطبيعة التيارين يثبتان كل يوم وفي كل حادث أن الاتجاهين مليان وأن احتيال أحدهما على المظاهر يقابل باحتيال الآخر عليها. فالانقسام في أساسه ملي ولا يمكن لأي عمل ملي أن يصير قومياً بمحاولة اتخاذ صبغة شبه قومية لغرضه»[4].

ويعود أنطون سعاده إلى التصدي لأعمال المطران مبارك السياسية بعد أقل من سنة (نيسان 1948) إثر تصريح هذا الأخير حول بعض أمور الساعة. ويأتي رد سعاده في العدد الأول من جريدة «الجيل الجديد» التي أصدرها الحزب السوري القومي الاجتماعي في بيروت. ويتناول الرد تصريح المطران المتضارب الذي يقول في بعضه أن الانتخابات النيابية اللبنانية التي جرت في أيار 1947 كانت مزورة وأنه (أي المطران) قد أنقذ حياة الحكام من المؤامرات التي كانت تعد ضدهم بعد ظهور التزوير. ولا نريد هنا أن ندخل في أمر

تضاربات موقف المطران مبارك من الحكم في لبنان فهذا أمر اشتهر به هذا الاكليريكي على مدى عقدين من السنين. ما يهمنا إبرازه هنا هو قول المطران مبارك أنه أيد الوطن القومي اليهودي في فلسطين بقصد مقاومة تكتل إسلامي كان يسعى للقيام به المير عادل أرسلان وسماحة مفتي فلسطين وغيرهم. أي أن المطران لم يرى حراجة في تأييد الدولة اليهودية ما دام ذلك يخدم مصلحة السياسة الحزبية الدينية. ويعلق أنطون سعاده على هذا الموقف بقوله: «إنه ينحر المنطق ويقيم مجداً للخيانة القومية»[5].

وهذا التحالف بين الحزبية الدينية المارونية بمظهرها الاكليريكي مع المطران مبارك أو الأسقف فاخوري أو مظهرها المدني مع «الكتائب» من الأمور التي نبه سعاده إلى أخطارها على البلاد فيقول في مقال «الدول السورية تستفيق»: «غريبة هي... أعمال العقلية الانعزالية في لبنان المؤسسة في تفكير الدولة الدينية. فهناك ترحيب هائل بغفلته بقيام الدولة اليهودية إلى جانب الدولة المسيحية التي لا تزال تراود أفكار الفئة الرجعية الانعزالية وتتردد في أحلامها. إنه ترحيب الباحث عن صفته بكل قوته! إن لبنان هو أقرب الدول السورية إلى مطامع اليهود، والدعاوة الصهيونية تعمل كل ما في وسعها لإيجاد شقة واسعة بينه وبين الدول السورية الأخرى. فقد لاحظ الساسة اليهود نجاح سياسة الاحتلال الأجنبي في تغذية فكرة الدولة الدينية لتتمكن من البلاد، وأخذوا يسلكون طرق تلك السياسة في دعاوتهم في محطتهم الإذاعية في تل أبيب وبواسطة دعاتهم المنبثين ونشراتهم»[6].

وقول أنطون سعاده لا يعكس محاولة تجريح سياسي بل تعيين حقيقة راهنة. ولا شك أن أحداث الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة ونشر مذكرات وكتابات بعض السياسيين اليهود قد سهلت على القارىء المعاصر أن يرى هذه الحقائق من زاوية التاريخ والنظر إلى الوراء. إن مزية أنطون سعاده كمفكر هي في إحاطته بهذه الأمور وهي تحدث وقراءته للأحداث ومعانيها مباشرة حال وقوعها. ومن هذا القبيل حديثه عن اهتمام اليهود بالفتنة الطائفية في لبنان وأخذهم المبادرة في ابتهال هذه الفرص. ونجد مثلاً على ذلك ما كتبه إلياهو ساسون في مذكرة رفعها إلى موشى شرتوك في 20 تشرين الثاني 1946 حول متطلبات العمل الصهيوني في المنطقة حيث يقول في الفصل المتعلق بلبنان:

«... ويجب أيضاً التدخل في الانتخابات البرلمانية المقبلة (انتخابات أيار 1947 الشهيرة التزوير) من أجل تأمين وصول حكومات تميل إلى تقليص علاقة لبنان بالعالم العربي. كما يتوجب علينا تشجيع العناصر الطامحة لإعادة لبنان إلى حدوده في العام 1917 وإقامة دولة مسيحية نقية من العنصر الإسلامي داخل هذه الحدود. إن دولة كهذه في حال قيامها ستدعم الأهداف الصهيونية في فلسطين وتقوي من جديد النفوذ الفرنسي في لبنان وفي الشرق الأوسط باجمعه. وفي الوقت نفسه من المستحسن العمل لايجاد طرق أخرى لتحقيق هذا الهدف مثل: 1 . تقوية نفوذ الكنيسة المارونية، 2 . تقوية الصحافة المارونية، 3 . تقوية الكتل البرلمانية والمنظمات والأحزاب ذات الميول الأسبارطية. إذا تم تقسيم لبنان

وإقامة دولة مسيحية في أحد أجزائه قبل إقامة الدولة اليهودية، فإن هذا الوضع سيستغل من جانبنا كنموذج لحل مشكلة فلسطين وسيضعف إلى حد كبير المعارضة العربية لتحقيق أهدافنا السياسية. أما إذا تم تقسيم لبنان وإقامة الدولة المسيحية بعد إقامة الدولة اليهودية فهذا الوضع سيسهل إقامة تعاون مخلص بين الدولتين الجديدتين المسيحية واليهودية من جهة، وبين الدول الديمقراطية العظمى وهاتين الدولتين من جهة أخرى وكذلك سيشجع هذا الوضع خلق جبهة مسيحية . يهودية مشتركة في قلب العالم العربي...»[7].

وفي الفترة التي كان الياهو ساسون يكتب مذكرته، كان المطران مبارك يصرح في 26 أذار 1946 لجريدة بلستين بوست: «أن تقدم لبنان مرتبط بتقدم فلسطين ونحن اللبنانيين المسيحيين نعلم ذلك، وندرك في أن الصهيونية تأتي بالتمدن لفلسطين والشرق الأوسط كله، وأني متحمس جداً للصهيونية لأني أحب الخير لفلسطين، وإذا أحببتم أن تماشوا رغبات العرب المسلمين، فهؤلاء يرغبون في السيطرة على البلاد وطرد المسيحيين منها. وإني أقول لكم صراحة أنكم إذا قاومتم الصهيونية في فلسطين، فإن ذلك يعني إرجاع الشعب إلى حكم الهمجية وإرجاع البلاد إلى حالة الفوضى والبرطيل، كما كانت في أيام حكم سلاطين بني عثمان»[8]. وكان المطران مبارك ينتقد في حديثه رئيس الجمهورية اللبنانية يومها بشارة الخوري الذي، حسب قول المطران، لم يبدي رأيه الحقيقي حول الصهيونية لأنه يخشى الجامعة العربية!

ولكي لا يظن القارىء أن المطران مبارك يمثل حالة شاذة

مفردة في مواقف وأعمال الاكليروس الماروني في ذلك الوقت، يبرز أمامنا أكليريكي آخر حظي هو أيضاً باهتمام نقدي من أنطون سعاده. هذا الاكليريكي هو الأرشمندريت ارسانيوس فاخوري وقد كان لفترة رئيس ديوان المطران اغناطيوس مبارك! ومناسبة تصدي أنطون سعاده لهذا الاكليريكي هي تصريح هذا الأخير لصحيفة فرنسية تناول فيه هذا الاكليريكي عدة مسائل تتعلق بحالة لبنان وموقف الحزبية الدينية من هذه الحالة. والمسائل التي يعينها الارشمندريت في حديثه هي أيضاً ما خبرناه من الأكليروس الماروني سابقاً. فالكيان اللبناني هو ضمان لاستمرار المسيحية في الشرق، وإن هذا الكيان مهدد باستمرار بسبب محاولات المسلمين داخله وخارجه لإخضاعه «للاستعمار السوري»، وإن التفاهم بين المسيحيين والمسلمين غير ممكن لفروقات كبيرة، وإنه بسبب هذا الخطر المحدق بالموارنة فإنهم لا يرون خلاصاً إلا في دولة مسيحية هي في علاقة حماية مع الدولة اليهودية.

ويتناول أنطون سعاده بتفصيل مسألتين من المسائل التي تضمنها التصريح وهما مسألة استحالة التفاهم بين المسيحيين والمسلمين ومحاولة هؤلاء الآخرين «ضم» لبنان إلى سورية عبر تبديل معادلة الأكثرية الدينية، وقول الارشمندريت: «إن الموارنة يرون في إسرائيل الملجأ الوحيد ضد الاستعمار السوري».

يكتب أنطون سعاده في صدد المسألة الأولى: «إذا كانت قضية المنسينيور فاخوري... تعني أنه لن يكون تفاهم بين الاكليرس الماروني وشيوخ السنة في القضايا الاهوتية والكلامية والفقهية فهو

مصيب. ولكننا في هذه الحال، نستغرب حصر عدم التفاهم مع المحمديين فقط. فإن عدم التفاهم في القضايا الدينية... يتناول الطوائف المسيحية نفسها كما يتناول الطوائف المحمدية، فلا يمكن التفاهم بين الكاثوليك والارثوذكسية والفروتسطنتية، ولا يمكن التفاهم بين السنة والشيعة والعلوية والاسماعيلية والمعتزلة الخ. إما إذا كانت القضية تعني إنه لن يكون تفاهم بين أبناء الأمة من مختلف المذاهب الدينية فالمنسينيور فاخوري يخطىء. وإن نفيه إمكانية التفاهم لا يدل على رغبة في التفاهم ولا يشير إلى ما هي الصعوبة التي تعترض التفاهم ونحن نعتقد أن تدخل رجال الدين في شؤون السياسة والقضاء القوميين هو من أعظم العراقيل لحصول الوحدة القومية الروحية بين أبناء الشعب». ويعين أنطون سعاده بتفصيل هذه العراقيل: «فما دام رجال الدين بطائفياتهم وحزبياتهم الدينية يتمكنون من السيطرة على التوجيه السياسي والاجتماعي في طوائفهم فلن يكون تفاهم...»[9]. وسيطرة رجال الدين الموارنة على التوجيه السياسي والاجتماعي في طوائفهم هو مدار الصراع بين الحركة العلمانية القومية التي يقودها سعاده والأحزاب التي تدعمها المراجع الاكليريكية، وسنعود إلى هذا الموضوع ومساهمته في حبك مؤامرة اغتيال أنطون سعاده.

أما قول الأرشمندريت: «إن الموارنة يرون في إسرائيل الملجأ الوحيد ضد الاستعمار السوري» فيراه أنطون سعاده معبرا عن «سياسة ضارة بالمصلحة القومية ومحالفة لأعداء الأمة السورية... أعداء لبنان الذين تعلموا هم أيضا من الدولة الاستعمارية أساليب استغلال

الحزبية الدينية لتهديم الأمة السورية والاستيلاء على أراضي دولها»[10]. ويشير أنطون سعاده إلى أن موقف الارشمندريت متناسب متناسق مع ما عهده من بعض الأكليروس الماروني ولذلك «لا يكون ذهابه إلى فلسطين لتدبر أمر عودة المسنينيور حكيم إلى فلسطين مع اليهود مستغرباً إذ أن العلاقات الوثيقة بين مطرانية بيروت المارونية «والأصدقاء» اليهود هي علاقات يكاد لا يمكن اعتماد غيرها لمثل هذا التعاون على حل مشاكل اللاجئين بصورة ترضي كل رغبات اليهود ومطاليبهم في أن يكون العائدون إلى فلسطين مشهودا لهم من قبل سيادة المطران «بالخضوع والطاعة للأصدقاء!»»[11].

ويرى أنطون سعاده أن هناك اتفاقا في الروح والاتجاه بين أقوال وأعمال الاكليروس الماروني والأحزاب المارونية من مثل «الكتائب»: «فبينما أبناء أمتنا، سوريو فلسطين اللاجئون المنتشرون في جميع الدول السورية، يتضورون جوعا ويرتجفون من البرد ويئنون من المرض، يقوم رئيس الكتائب الطلائعية المارونية المنعوتة باللبنانية... بزيارة «الطائفة اليهودية الشقيقة» التي تنتمي إلى موضوع دولة إسرائيل، الذي شرد بسببه سوريو فلسطين، وبتهنئتها بعيد الفصح اليهودي، كما أن الجريدة التي تظهر وجه الكتائب الطلائعية الطائفي تكتب معلنة أبناء أمتنا، سوريي فلسطين اللاجئين إلينا بسبب دوران دائرة الحرب عليهم، هم «غرباء!»»[12]. ولا شك أن القارىء يرى في هذا الكلام أصداء ما تردد من بعد!

ويذكر أنطون سعاده في مقاله أن 600 يهودي هم أعضاء في حزب «الكتائب». ولعلنا نجد توضيح ذلك في كتابات بعض اليهود

أنفسهم. فرئيسة شبكة التجسس الاسرائيلية في لبنان شولا كوهن تتحدث في مذكراتها عن التعاون الوثيق منذ مطلع الأربعينات بين حزب «الكتائب» وحاييم مولشو أحد قادة المخابرات الصهيونية في لبنان. وتذكر كوهن أن ميليشيا حزب «الكتائب» شاركت في حماية الحي اليهودي في بيروت أثناء أحداث 1948 بالاشتراك مع ميليشيا الحي التابعة لحركة «ماكابي». واسم هذه القوة «الدفاعية» مستمد من التاريخ اليهودي وحركة المكابيين هي حركة ثورة يهود فلسطين إبان الحكم السلوقي لإعادة «نقاء» العبادة في هيكل أورشليم وقد أدت إلى مرحلة استقلال سياسي قصير لدولة عبرية في فلسطين حوالي عام 142 ق. م. متحالفة مع روما. ولهذه الأحداث أهمية دينية وسياسية لليهود وغالباً ما يستمدون رموز صراعهم السياسي من تاريخهم، ولا يخفى مغزى اختيار اسم «مكابي» للقوة الدفاعية عن الحي اليهودي في بيروت. وقد كانت هذه الميليشيا تقوم مثل «الكتائب» «بتمارين رياضية» لأعضائها ما هي إلا ستار لإقامة قوة دفاع ذاتية يهودية في حي أبو جميل في بيروت. ولعل الـ 600 يهودي الذين يذكر سعاده انضمامهم إلى حزب «الكتائب» هم من هذه القوة «الدفاعية» وقد يكون انضمامهم إلى «الكتائب» «الرياضية» من ضمن هذا التفاهم والتعاون بين «الكتائب» الطائفية واليهود[13].

وقد ركز أنطون سعاده خلال هذه الفترة على محاربة الفكر الطائفي والعمل على استجلاب الموارنة إلى صفوف الحركة القومية العلمانية. وقد قام بذلك على صعيدين: صعيد تذكير الموارنة بتراثهم الثقافي والفكري وصعيد العلاقات السياسية.

يتناول هـذا الكتاب بحث العلاقة بين انطون سعاده والاكليروس الماروني ويظهر كيف أن انطون سعاده يقدم في تراثه وفكره، وفي موقف حركته القومية العلمانية عامة، أساساً فكرياً مقنعاً بذاته لدخول الموارنة المتحريرين في التأثير الاكليريكي في صفوف الحركة القومية العلمانية.

لقد مر معنا في فصل سابق مقال أنطون سعاده حول تاريخ الموارنة[14]. في ذلك المقال يذكر سعاده الموارنة بتاريخهم الثقافي حيث يقول: «فالموارنة... هم ثقافة ودما، سوريون كغيرهم. وأدبهم الديني والاجتماعي هو بعض الأدب السوري السرياني عامة... أنهم الذين يحفظون بقية التقاليد السورية القديمة... فلغتهم الكنائسية هي السريانية، أي السورية عامة، التي عمت سورية كلها وكانت مدة من الزمن اللغة الرسمية في المعاملات الانترنسيونية... أن الموارنة، خاصة، يحملون تراثاً سورياً، وتاريخ طائفتهم مندمج في تاريخ سورية كلها، ومنهم تنتظر المساهمة في حفظ هذا التراث، وكل فكرة تقصد عزلهم عن مجرى هذا التاريخ هي فكرة مقوضة لأساسهم ومعطلة لمستقبلهم»، ويرى سعاده استمرار هذا الاتجاه السوري في بعض الموارنة المحدثين من مثل جبران خليل جبران والمطران الدبس وسليمان البستاني. إن أنطون سعاده يقدم في هذا المقال، وفي موقف حركته القومية العلمانية عامة، أساساً فكرياً مقنعاً بذاته لدخول الموارنة المتحررين من التأثير الاكليريكي في صفوف الحركة القومية العلمانية. وبدل الموقف السلبي من الوحدة السورية والعلمانية الشاملة الذي تقدمه الأحزاب الطائفية، يظهر أنطون سعاده

الموقف الإيجابي الذي يجب على الموارنة اتخاذه على أساس تاريخهم الثقافي الحقيقي لا التاريخ السياسي الذي تقدمه المراجع الاكليريكية والأحزاب الطائفية. فبدل صورة الموارنة اللاجئين إلى الجبل، المنفصلين عن بقية سورية، الشاخصين إلى فرنسا لحمايتهم، يضع أنطون سعاده صورة الموارنة الذين هم من صلب الشعب السوري ويحملون تراثا ثقافيا سوريا هاما ومنهم ينبثق رواد تحرير سورية من مثل جبران خليل جبران.

ويبدو أن هذا الموقف الفكري الإيجابي كان قد بدأ يعطي ثمارا منذ بدايات العمل القومي بدليل دخول أعداد من الموارنة في صفوف الحركة القومية العلمانية. ولعل هذا ما أثار مخاوف الخور اسقف لويس خليل والبطريرك عريضة كما مر معنا. ونجاح أنطون سعاده في موقفه بدأ يظهر على الصعيد السياسي والشعبي بعد عودته من المهجر سنة 1947 وبداية النشاط الفكري والسياسي الشعبي الواسع حتى أنه نشأت للحزب مديرية في مدرسة «الحكمة» (التي كانت في الثلاثينات تقود حركة المقاومة للحزب بين الطلبة) وكان طلاب «الحكمة» في طليعة من حضر محاضرات الزعيم في الندوة الثقافية في شتاء 1948. ولعل ذلك مع عوامل أخرى جعلت الفئات الرجعية الطائفية تسرع في حبك مؤامرتها.

ففي 9 حزيران 1949 قامت مجموعة من عناصر «الكتائب» على رأسها بيار الجميل بمهاجمة مطبعة جريدة الحزب السوري القومي الاجتماعي، «الجيل الجديد»، في الجميزة، والاعتداء على بعض المحررين فيها وإحراق المطبعة. وسارعت قوات الحكومة،

بناءً على خطة سابقة متفق عليها مع «الكتائب»، بالقيام بحملة اعتقالات واسعة مداهمة مركز الحزب وبيت أنطون سعاده وبيوت عدد من مسؤولي الفروع في الحزب. وكانت هذه المؤامرة بداية سلسلة الأعمال القمعية التي سوف تقود الحزب إلى إعلان ثورة 4 تموز 1949 التي انتهت بإعدام أنطون سعاده.

وغداة هذه الحادثة تصدر «الجيل الجديد» حاوية مقالاً واحداً بقلم أنطون سعاده عنوانه «هشيم الطائفية يلتهب في الجميزة» يصف فيه الحادث ويشير في أوله إلى ما يراه وراء اشتراك «الكتائب» في ذلك الاعتداء، يقول:

«كان للاتصالات التي نشأت مؤخراً بين عناصر طيبة في الجميزة والحزب القومي الاجتماعي، على أثر ما ظهر من أساليب رجعية استخدمتها التشكيلة الطائفية المدعوة «الكتائب» في انتخاب مختار للحي المذكور، أثر بارز في أوساط التشكيلة المذكورة التي شعرت أن تحصيناتها الطائفية آخذه في الانهيار، أمام إشعاع الحركة القومية الاجتماعية. وبعد رد الزيارة لبيت الشامي في الحي المذكور الذي قام به الزعيم يوم الأحد الماضي وكان مناسبة لتظاهرة تأييدة من الأهالي للزعيم والحركة القومية الاجتماعية إزدادت آثار مركب النقص النفسي في الجماعة الطائفية وضوحاً، فقد بذل مقدمو التشكيلة الطائفية جهدهم لحمل أبناء الشامي وغيرهم من أبناء البيوت الذين كانوا مخدوعين بمظاهر «الكتائب» ودعاواتها وانكشفت حقيقتها مؤخراً وأشاحوا بوجوههم عنها، على تغيير موقفهم الأخير والرجوع إلى نطاق التكتل الطائفي. ولكن جهدهم ذهب عبثاً لأن

الذين يفتحون عيونهم للنور لا يعودون يرضون البقاء في الظلمة. وقد بلغنا أن بعض شخصيات السياسة الطائفية، اشتركوا في المساعي للإبقاء على صفة التكتل الطائفي في حي الجميزة بدون جدوى. أخيراً إرتأت المدعوة «الكتائب» والتي تدعى (الطلائع) كما عبر عنها وفدها إلى المهاجرين حين زار المكسيك، أن تقوم بمحاولة أخيرة لإنقاذ معنوياتها المنهارة في الجميزة، فقررت عقد اجتماع عام في هذا الحي وحاولت أن تجعل الاجتماع في القهوة التي يملكها أبناء الشامي فلم يقبل هؤلاء بالسماح للتشكيلة الطائفية بالاجتماع في قهوتهم، فحولوا مكان الاجتماع إلى قهوة قريبة تقوم مقابل مطبعة «الجيل الجديد» الجديدة»[15].

من الواضح أن أنطون سعاده يرى أن حركته الإصلاحية في فترة نموها بعد عودته من الاغتراب كانت تتقدم بخطى حثيثة نحو دحر الحركات الطائفية. وهذا النجاح أثار ذعر الحركات الطائفية فسارعت إلى حبك مؤامرتها. ونراه يعود في بيان لاحق في 16 حزيران 1949 إلى الحديث عن الرواد المصلحين من الموارنة رداً على شائعات الحكومة والأحزاب الطائفية أن أنطون سعاده وحزبه أعداء للبنان. يقول:

«ويظهر أن الحكومة والتشكيلة الطائفية المدعوة «الكتائب» والكتلة الطائفية الأخرى المدعوة «الوطنية» قد استاءت من تصريح الزعيم في اجتماع برج البراجنة أن الحزب القومي الاجتماعي يعد جيشاً لاسترجاع فلسطين، فلم يبق أمامها غير إعلان الحرب على الحزب القومي الاجتماعي إرضاء لليهود».

«مرحى بانضمام «الكتلة الوطنية» الأدبية إلى التشكيلة الطائفية الكتائبية الطلائعية في محاولة أخيرة للحزبية الدينية في لبنان لإيقاف تيار النهوض القومي الاجتماعي. إنها المحاولة الأخيرة للتغرير بالطائفة المارونية في تكتل إنعزالي طائفي مخالف للروح السورية القومية الأصيلة التي مثلها نوابغ سوريون من الطائفة المارونية أمثال جبران خليل جبران المنادي بوجوب المحافظة على الوحدة السورية وسليمان البستاني الذي قضى حنيناً إلى أرض سورية والمطران الدبس الذي ألف تاريخ سورية. إن الموارنة قد استفاقوا لنداء الوعي القومي ونبذوا التكتلات الطائفية التي تعزلهم عن العمل القومي الخالد وهم لن يشتروا أحداً من سياسيي الطائفية ولا كل السياسيين الطائفيين بجبران خليل جبران أو سليمان البستاني أو المطران الدبس. إن السياسيين الطائفيين لا يمثلون روح الموارنة القومية المدنية».

«مرحى للتكتل الطائفي يجمع جموعه ويضمها إلى تعسف الحكومة التي تخبط على غير هدى! لقد صرحت مراراً وأعيد التصريح أنه لن يعجز الحزب القومي الاجتماعي عن تحالف الحكوميين الخصوصيين والسياسيين الطائفيين! إن الحركة القومية الاجتماعية ستسحق الحزبية الدينية وستستأصل الحزبية الدينية من جذورها!»[16].

وقد كان أنطون سعاده مصيباً في أن «بعض» الموارنة قد استفاقوا لنداء الحركة القومية الإصلاحية العلمانية ونبذوا التكتلات الطائفية ودخلوا في صفوف الحركة القومية العلمانية واستشهدوا في

سبيل القضية التي تحملها. لكن فشل ثورة 4 تموز 1949 وتعثر العمل النهضوي بعد استشهاد أنطون سعاده منعت التحقيق التام لتصوره ليوم يرى فيه الموارنة أن روحهم القومية المدنية هي في تعاليم أنطون سعاده ويستطيعون بها أن يتحرروا من سيطرة الاكليروس والسياسيين الطائفيين على توجههم السياسي.

هوامش الفصل الرابع

(1) أنطون سعاده، رسالة إلى وليم بحليس بتاريخ 15 آذار 1947.

(2) أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الرابع عشر، ص 204.

(3) مقالة «الدولة اللبنانية الصرف»، الآثار الكاملة، الجزء الرابع عشر، ص 138.

(4) مقالة «الدولة اللبنانية الصرف»، الآثار الكاملة، الجزء الرابع عشر، ص 139.

(5) مقال «تصريح المطران مبارك» الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر.

(6) مقال «الدول السورية تستفيق» الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر.

(7) نص المذكرة في كتاب بدر الحاج، الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان، دار مصباح الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 137-139.

(8) الرمجع نفسه، صفحة 34 .

(9) مقالة «لا تفاهم بيننا وبين المحمديين»، الآثار الكاملة، الجزء السادس عشر، ص 110-111.

(10) مقالة «الملجأ الوحيد»، الآثار الكاملة، الجزء السادس عشر، ص 108.

(11) مقالة «لا تفاهم»، ص 110.

(12) مقالة «الملجأ الوحيد»، ص 108.

(13) بدر الحاج المذكور أعلاه ص 138.

(14) «الموارنة سريان سوريون»، الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر.

(15) «هشيم الطائفية يلتهب في الجميزة»، الآثار الكاملة، الجزء السادس عشر.

(16) «بيان 16 حزيران 1949»، الآثار الكاملة، الجزء السادس عشر.

خاتمة

في رده على البطريرك عريضة يذكر أنطون سعاده أن البطريرك يسمع «صوت الخور اسقف لويس خليل، ولم يبلغ أذنيه صوت الخوري بولس مسعد لكثرة الأصوات المضجة حوله»، مشيراً إلى وجود تيارين في الأوساط المارونية: تيار مذهبي منغلق يمثله الخور اسقف لويس خليل، وتيار منفتح متحرر يمثله الأب بولس مسعد. فمن بدايات الحزب الأولى كان المثقفون والمتحررون الموارنة، وحتى الاكليروس، يدخلون في صفوف الحركة القومية الإصلاحية، وجهادهم في سبيل القضية القومية وتاريخ نضالهم هو جزء من جهاد وتاريخ نضال الحركة ككل دون تمييز، والخوري بولس مسعد أحدهم.

ونجد ذكر هذا الكاهن الماروني في تراث أنطون سعاده في فترة لاحقة، سنة 1946، إذ يوجه إليه سعاده رسالتين على ما نعلم[1]. الرسالة الأولى في 2 آب 1946 موجهة إلى الأب مسعد في القاهرة، والمقطع الأول من هذه الرسالة يحوي إشارات هامة حول مكانة الأب مسعد في قلب وفكر أنطون سعاده الذي يكتب:

«أيها الرفيق العزيز والأب المحترم

«كان سروري كبيراً بورود خبر انضمامك الفعلي إلى صفوف

حركتنا السورية القومية الاجتماعية بعد أن كنت منضماً إليها في العقيدة والفكر. وإني لا أزال أذكر نداءك الصريح القوي في «العاصفة» الذي كان حقه أن يلاقي أسماعاً مصغية وأفهاماً واعية. وكم كنت متأسفاً، في ذلك الحين، على عدم حصول اتصال شخصي وثيق بيني وبينك كما كنت أتوقع وأرغب، وعلى انتدابك وسفرك إلى مصر قبل أن تقوى المعرفة ويتوثق التفاهم بيننا. فقد كنت أشعر، منذ قراءتي نداءك في «العاصفة» وطبعك كتابك في ابن سينا أن قضايا هامة من تخطيطي السياسي - الاجتماعي لحياتنا القومية التي بعثتها نهضتنا توجب أن يطلع عليها ويضطلع ببعضها مفكر نابه في مثل وظيفتك ومركزك وكما أعتقد، مما وقفت عليه من حيويتك ووعيك ونشاطك الروحي، إنك أهل له، خصوصاً بعد اتضاح تحليك بمتانة العقيدة والخلق ومتابعة الغرض الأسمى الواضح بانضمامك النهائي إلى الحزب بعد جميع الزعازع السياسية التي هبت على قضايا الأمم السياسية، وعلى قضيتنا القومية - السياسية بنوع خاص».

من الواضح إذاً أن الأب بولس مسعد هو من الأفراد الذين كان أنطون سعاده يود أن يجمع في «فريق عمل» قومي لتحقيق الغاية العظمى لما يتوسمه في هؤلاء الأفراد من إيمان وقدرة ولمزايا خاصة نابعة أما من مواهبهم أو مواقعهم الاجتماعية، ولا تخفى على القارىء أهمية مفكر متحرر مثقف واكليريكي يدعو إلى نصرة الحركة القومية العلمانية. وقد كان الأب بولس مسعد قد بادر إلى تأييد الحركة القومية العلمانية ومؤسسها في نداء نشر في مجلة «العاصفة» التي

كان يصدرها في بيروت الصحافي كرم ملحم كرم والتي حملت على صفحاتها مقالات عديدة بأقلام قوميين من مثل مأمون أياس وفريد مبارك وغيرهما(2). وسنة 1937، يكتب الأب بولس مسعد في «العاصفة» قائلاً:

«أنا كاهن ماروني، ولكن قبل أن أكون كاهناً فأنا ابن هذا الوطن، مهبط الوحي والالهام، ومثال الكمال والجمال، فلا تنتظروا مني إلا أن أقول فيه الحق الصراح لأن الإيمان حببني بالوطن... وإذا... تأملنا... تاريخ أمتنا السورية المحبوبة، نجد أننا أبناء أنبغ شعب وأنبه أمة أدت رسالتها إلى الإنسانية وأصلحت خللها في عصور عديدة بتعاليمها وحكمها مراشدها لذلك لا تعجبوا إذا وضع الزعيم الفذ في مبادىء الحزب الأساسية المبدأ التالي وهو: تستمد النهضة السورية القومية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها السياسي القومي...».

وكانت مقالة الأب مسعد قد ظهرت تحت عنوان «كاهن ماروني يؤيد مبادىء الحزب السوري القومي، الزعيم يمشي إلى إنهاض بلاده فلنتبعه مطمئنين!» ولمقالة الأب مسعد دلالات عديدة، فمن الناحية السياسية يأتي كاهن ماروني يؤيد علانية حزباً كانت المراجع الاكليريكية المارونية العليا قد أعلنت الحرب عليه وفي ذلك شجاعة أدبية كبيرة تدل على إيمان واثق. ثم إن هذا الكاهن الماروني ينتسب في مقاله إلى الأمة السورية وليس إلى الوطن - الملجأ، الكيان المنفصل. أما من الناحية الفكرية فإنه من البارز أن

الأب مسعد اختار أن يتوسع في تعداد معاني وأهمية المبدأ الأساسي من مبادىء الحركة القومية الذي يربط حاضر سورية بماضيها الثقافي. ولكأني به رأى بعين بصيرته الواعية ما سيكتبه أنطون سعاده لاحقاً عن كون «الموارنة، خاصة، يحملون تراثاً سورياً... ومنهم تنتظر المساهمة في حفظ هذا التراث»[3]، فجاء مقال الأب مسعد يتوسع في التراث السوري وضرورة ربط حاضر سورية بأمجاد ماضيها.

أما إشارة أنطون سعاده في رسالته إلى الأب مسعد إلى كتاب ابن سينا ففي مرويات الحزب أن الأب مسعد أثار دهشة العديد من مسؤولي الحزب المركزيين حين أم مركز الحزب في الثلاثينات، بعيد نشره بيانه، ليهدي أنطون سعاده نسخة من كتابه عن فلسفة ابن سينا.

* * *

لقد توسعنا في إبراز مسألة الأب بولس مسعد لنقيم الدليل على أن المواقف المتزمتة العدائية التي وقفتها المراجع الاكليريكية المارونية العليا لم تكن تمثل الرأي الوحيد في أوساط العامة والاكليروس إنما كانت تمثل فكراً منغلقاً انتهازياً رأى في محاربته للحركة القومية الإصلاحية صيانة لمكاسب مذهبية محتكرة لا دفاعاً حقيقياً صادقاً عن مسيحية مارونية رأت مع جبران والبستاني أن وطنها هو سورية ورأت مع الأب مسعد أن خلاص هذا الوطن وارتقاء الأمة القائمة فيه هو عبر الانضمام إلى الحركة القومية العلمانية التي أسسها أنطون سعاده.

والأمثولة الكبرى التي يلقيها علينا أنطون سعاده في مواجهته مع الطائفيين المسيحيين، ومثلها في مواجهته مع الطائفيين المسلمين، هي أن الحركة العلمانية لا تستطيع ولا يجب أن تهادن النزعات الطائفية بأي شكل ظهرت وكان من كان حامل لواء النزعة الطائفية. بل يجب على الحركة العلمانية أن تكون دائما بالمرصاد للنزعات الطائفية تحاربها دون هوادة، في كل مكان وزمان، لأن القضاء على النزعات الطائفية المذهبية والفتن الملية الناتجة عنها لا يكون إلا بنشر الوعي القومي العلماني في عملية صراع دائم لا يقف حتى يتم القضاء على الفتنة الدينية.

* * *

لقد شرد أنطون سعاده من سورية إلى مصر وهو بعد طفل مع والده وأمه وأخوته لأن والده جابه صفاقة القنصل الفرنسي وانتصر لمبدأ الكرامة القومية، فقام لفيف من الاكليروس الماروني يتعاون مع قنصل فرنسا لإيذاء الدكتور خليل سعاده الذي نزل عند نصح أصدقائه ومضى إلى مصر مع عائلته. وذاق أنطون سعاده مرارة الفتنة الطائفية في البرازيل في العشرينات وفي سورية في الثلاثينات ثم في البرازيل والأرجنتين في الأربعينات وأخيراً في سورية قبل استشهاده. وكان في كل مكان وزمان يحارب الفتنة الطائفية وأصحابها دون هوادة. وإذا كنا في هذا البحث قد أفردنا مكاناً خاصاً لصراعه مع الاكليروس الماروني فإن ذلك لا يعني أن سعاده أهمل أصحاب الفتنة الطائفية المسلمين. فقد نال هؤلاء من صراعه ضدهم ما نال مماثليهم من الطائفيين المسيحيين ولذلك بحث منفرد سيأتي.

وفي حربه الدائمة غير المهادنة ضد الفتنة الدينية وعبر مبادىء حركته القومية العلمانية نجح سعاده في تأسيس جيل علماني متحرر من المرض الطائفي، مرتفع إلى مستوى الحياة القومية الناهضة المتحررة. ويحتاج هذا الجيل العلماني أن ينمو ويتسع حتى يشمل الأمة جميعها، ويحتاج هذا الجيل الذي منه الأب بولس مسعد أن يستمر يحارب أصحاب العصبيات المذهبية دون هوادة غارفاً من معين أمته الحضاري ومستلهماً أنطون سعاده في صراعه ضد الفتنة الدينية.

لقد آن الأوان أن يسقط الجدار الذي بين أنطون سعاده والناس وأن تغرس مبادىء حركته القومية الإصلاحية في كل العقول.

هوامش الخاتمة

(1) أنطون سعاده، الآثار الكاملة، الجزء الثالث عشر، ص 8481.

(2) أنطر لمختارات من هذه المقالات وللنص الكامل لمقالة الأب بولس مسعد كتاب «من الجعبة» الطبعة الأولى 1988، من الصفحة 545 حتى صفحة 562.

(3) أنطون سعاده، مقالة «الموارنة سريان سوريون» الآثار الكاملة، الجزء الخامس عشر.

مؤامرة على الدين والوطن:

الحزب السوري القومي

بقلم
الخور اسقف لويس خليل
المرسل البطريركي الماروني

مصادقة صاحب الغبطة

البطريرك الماروني الانطاكي

السامي الاحترام

على نشر هذه النبذة.

طالعنا هذه المقالة ولم نجد فيها ما يمنع من طبعها. في 26 تموز سنة 1936 (محل الختم).

الحقير

انطون بطرس

بطريرك انطاكية وسائر المشرق

الحزب السوري القومي

توطئة:

ضجّ لبنان من قضية الحزب السوري القومي. فمن معارض له اشدّ المعارضة باسم الوطنية اللبنانية الصادقة. ومن مدافع عنه ومحبّذ خطته ومبادئه بداعي وطنية جديدة يريدون إبداعها. وطنية أوهموا أنها «الوطنية السورية» الواجب على كل سكان بلادنا تقديسها. فخدعوا كثيرين من أبناء الشعب الجهّال فانحازوا إليهم ظنّا منهم بأنهم يخدمون البلاد خير خدمة ويروّجون مصالحها الحيوية في أزمة كادت تقضي عليها. ولكنها لم يلتفتوا إلى مسألة في غاية الأهمية وهي موقف هذا الحزب من الدين والكنيسة. فاليها أحببنا أن ننبّههم لئلا يخونوا إيمانهم وهم من أبنائه الصادقين.

ولعل القارىء يوقفنا حالاً قائلاً: وأي دخل للدين في قضيَّة سياسية؟ أليس هذا تدخّل من الكنيسة فيما لا يعنيها وليس من شأنها؟

لا أيها اللبيب، ليست مسألة الحزب السوري القومي مسألة سياسية بحتة. هي سياسية دينية. بل دينية أولاً ثم سياسية كما أشار إليه صاحبها ضمناً (ص 5)[1] إذ بسط سبب إنشائه الحزب ثم في خطاب الزعامة عندما قال عنه (ص 30 عم 3): «انه فكرة وحركة

تتناولان حياة أمة بأسرها» فإذا كان الحزب فكرة وحياة فمن واجب الكنيسة أن تنظر فيه لترى أهو مطابق للحقائق الإلهية المؤتمنة عليها من قبل الرب وهي «عمود الحق وقاعدته»(1 تيمو 15:3). ولترشد أبناءها لئلا يضلّوا في متابعة غاية بشرية ربما أودت بنفوسهم إلى الأبد.

هكذا فعلت ولا تزال تفعل في كل الأمور التي لها مساس بالضمير وان كانت سياسة أو اقتصادية أو علميّة. هكذا شجبت الاشتراكية والشيوعية ومبادىء الثورة الفرنساوية الكبرى وحكمت على الماسونية وحرمتها. وعلى هذا الحق اعتمد بيوس العاشر لمّا أبطل سنة 1906 شريعة فصل الكنيسة عن الدولة الفرنساوية وأعلن أنه لا يجوز العمل بها فأصبحت لاغية حتى اضطُرّت الحكومة إلى تعديلها وفقاً لمبادىء الكنيسة.

فهل مبادىء الحزب السوري القومي مطابقة لشريعة الله ووصايا كنيسته؟ ما تجرح الضمير حتى لا يجوز للمسيحي - بل لكل مؤمن بالله - أن يتخذها دستوراً لعمله السياسي وينحاز إلى أصحابها؟ هذا هو موضوع بحثنا.

ولنا في ما نشره الحزب في مجلة المعرض في عدد 25 شباط بيان كافٍ لمبادئه فإن هذا العدد مخصَّص لها من أول صفحاته إلى آخرها فهو بمثابة برنامج الحزب. وإننا لا نعتبر طباعة هذا العدد التي جددوها وحذفوا منها أموراً كثيراً فضحتهم بل الطبعة الأولى فقط. ونقتصر على فحص ثلاث مقالات منها:
الأولى للزعيم انطون سعاده عرض فيها سبب إنشائه الحزب (ص 5 و 6).

الثانية لفؤاد سليمان «سكرتير الإذاعة» سابقاً عرّفنا فيها ما هو «الزعيم» وما أفكاره (ص 7 و 8).

الثالثة «خطاب الزعامة» وهو ممّا حذفوه لمّا اعادوا طبع العدد الذي نحن في صدده. (30 إلى 32). وهذا الخطاب مهمّ للغاية لمعرفة غايتهم ووسائلهم وقد قُرىء في الاجتماع العام المنعقد في 1 حزيران 1935 وصدّقه الجميع.

فلدى مطالعة هذه المقالات يتبيّن حالاً لمن له بعض الالمام بالمسائل الدينية والفلسفية ان مبادىء الحزب منافية للدين وخصوصاً للدين المسيحي ومعادية للوطن اللبناني. وإليك إثباتاً لما نقوله «مبادئهم الإصلاحية» نشفعها بغيرها من أقوالهم وبالشروح والقرارات التي أوردوها في مقالاتهم (ص 5):

1 «فصل الدين عن الدولة».

2 «منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين».

3 «إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب».

4 «إلغاء الاقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على أَساس الإنتاج وانصاف العامل وصيانة الأمة والدولة».

5 «إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعليّة في تقرير مصير الأمة والوطن».

الحزب مؤامرة على الدين:

أول ما ينبّهنا إليه «الزعيم» في طريقة إصلاحه الأمّة هو وجوب «فصل الدين عن الدولة». هذا مبدؤه الأساسي. فما معنى كلامه؟

لا يفوتنّك قبل النظر فيه أن «الزعيم» رجل متكتّم متحفّظ في كلامه يعرف قيمة الالفاظ التي يستعملها فيجب إذاً اعتبار معانيها كما هو الشائع فيها. فما مراده بفصل الدين عن الدولة؟

ليس المراد كما أوهموا منع أرباب الدين من التدخل في شؤون الدولة: فهذا نصّ المبدأ الثاني فالمعنى إذاً غير ذلك.

ليس المعنى فصل المذاهب عن الدولة بحيث لا يكون للدولة مذهب خصوصي مع بقاء الحريّة لكل فرد أن يتبع المذهب الذي يحبّ كما ينادون أيضاً مموّهين. فلو أراد الزعيم ذلك لكان قال: «فصل المذاهب الدينية عن الدولة».

المعنى واضح وهو المتبادر إلى الذهن من مجرّد الاطلاع على الألفاظ وهو أن الدولة يجب أن تنفصل عن الدين بوجه مطلق حتى لا يكون لها علاقة بما أسمّيه واجباتنا للباري تعالى. فلا تؤسّس على الإيمان بالله ولا تحترم حقوقه ولا تبالي بأوامره ونواهيه. بحصر المعنى ستكون «دولة بلا دين» تستغني عن الله في وضع شرائعها وإدارة أعمالها كأن الله غير موجود: هذا معنى فصل الدين عن الدولة وهو من أفظع الأمور لأنه أولاً إهانة جسيمة للباري تعالى عزّ وجلّ.

الله هو خالق الكل: الأفراد والمجتمعات. كوّن الانسان ليعيش في العائلة والعائلة في مجتمع أوسع لمَّ هو الهيئة الاجتماعية

مهما كان اسمها مملكة أو جمهورية أو مشيخة الخ. والطاعة له واجبة من الأفراد والعائلات والدول مع الإكرام والعبادة والخضوع لشرائعه سواء كانت طبيعة أم موحاة. ففصل الدين عن الدولة يكون عبارة عن إنكار الله وطرده من مملكته. وهو الاثم التي ارتكبته الثورة الفرنسية الكبرى.

وقد شجبت الكنيسة هذا الضلال الوخيم بكل قواها بلسان معلميها وأحبارها العظام. هذا مثلاً ما قاله لاون الثالث عشر في براءته (Humanum genus) التي حرم فيها الماسونية، والصادرة في 20 نيسان 1884:

«أهمّ عقائد الماسونية منافية للعقل بنوع واضح جدًّا وخباثة مبادئها أعظم ما يمكن أن يكون... يريد الماسون أن يؤلفوا مجتمعاً بشرياً منفصلا عن الله بينما الوثنيون أنفسهم كانوا معتقدين وجوب تقديم العبادة للاهوت حتى أنهم قالوا: «أنه لا سهل أن تبنى مدينة في الهواء من أن تؤسس بلا هيكل ولا عبادة...»

ويمكن الإكثار من مثل هذه التعاليم ولكنا نكتفي بإيراد كلام هذا الحبر العظيم، فإنه حجّة بذاته رائعة.

وليس فصل الدين عن الدولة إثم ضد الله فقط بل هو أيضاً جريمة ضد الدولة نفسها يؤدّي بها إلى الخراب. لأنه إذا تركنا الله جانباً فعلى أيّ أساس تُبنى الدولة؟ أيّ مبادىء تكفل لنا العدالة في الرئيس والطاعة في المرؤوس؟

الضمير؟ وهل من معنى للضمير إذا لم يكن الإنسان مؤمناً بالله

وقاصداً أن يجعل إرادته تعالى دستوراً لأَعماله حتى أنه إذا حاد عنها وبخّته النفس وردعته؟

بقي الخوف أو المنفعة. الخوف من سيف الحكومة والمنفعة الذاتية لأن الإنسان ميّال بطبعه إلى طلب ما يحبه. ولكن هل يكفي سيف العدل لردع الشرير عن شرّه؟ نرى كل يوم خلاف ذلك. وهل المنفعة أقوى من السيف؟ إن كنت أجد فائدتي في ارتكاب المنكرات وليس هناك من خطر عليَّ بالوقوع في أيدي العدالة فمن يمنعني عن عمل المنكر؟ حقاً لقد صدق الوثنيون بقولهم. إنه لأسهل أن تُبنى مدينة في الهواء من أن تبنى بلا هيكل أي بلا دين. وقد قالت الحكمة الازلية قبلهم على لسان النبي داود في المزمور 126:

«إن لم يبنِ الربُّ البيتَ فباطلاً يتعب البنّاؤون. وإن لم يحرس الربّ المدينة فباطلاً يسهر الحارس».

فنسيان هذه المبادىء الالهية يكشف لنا السرّ عن سبب الاضطرابات العديدة المتوالية في الدول الأوربية من عهد الثورة الفرنسية الكبرى.

وقد حاول اتباع الحزب القومي السوري أن يضعوا أساساً لدولتهم غير الدين وهو من أغرب الاختراعات، وهذا الأساس هو:

«سورية للسوريين والسوريون أُمة تامة» (!!) (المبدأ الأساسي الأول ص 5).

«مصلحة سورية فوق كل مصلحة» (المبدأ الثامن ص 5).

وعليه

«كل مبدأ لا يخدم سيادة الشعب على نفسه ووطنه مبدأ فاسد» (ص 30 عم 2).

وبالعكس

«كل مبدأ صحيح (أي حتى يكون صحيحاً) يجب أن يكون لخدمة حياة الأمة» (ص 30 عم 2).

هذا لعمر الحق تأليه الأمة السورية وقد انتحلوا في خطتهم هذه ما رأوه من تأليه هتلر للامّة الجرمانية.

الأمة السورية هي الاله الجديد. فالخير والشرّ لا يُعتبران إلا بالنسبة إليه، الخير هو ما كان لصالحها والشر ما كان يعاكسه. فالكذب والخيانة والنهب والقتل والزنى وكل الآثام إذا ما خدمت مصلحة الأمة «التي هي فوق كل مصلحة» كانت من الصلاح. والفضيلة بأنواعها كالصدق والتضحية والطاعة للرؤساء والطهارة والنزاهة والكرم الخ تصبح من الفساد إذا لم تكن لصالح الأمّة! أفيمكن أن يكون ضلال أوخم من هذا وتوحُّش أفظع منه حقاً أن في هذا تصديقاً لكلام لاون الثالث عشر إذ قال في براءته المذكورة آنفاً بعد الكلام الذي نقلناه على الماسونية:

إنهم يعملون حتى يحطوا بالبشرية إلى درجة البهائم».

فصل الدين عن الدولة كفر بالله وبحقوقه وحطٌّ من كرامة الأمة ومدعاة لخراب الدولة. ويا ليتهم يقفون عند هذا الحدّ. إنهم يسعون - شاؤوا أم أبوا - بالرغم منهم لملاشاة الدين تمثلاً بالهتلرية. هذا معنى مبدئهم الإصلاحي الثالث (ص 5):

«إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب».

ما هي هذه الحواجز؟ بلا شك أنها الحواجز الدينية لأنه ليس في حالتنا الحاضرة من حاجز بين الطوائف والمذاهب لا في الإدارة ولا في الأحكام ولا في الشرائع ولا في الحقوق والحرّيات الشخصية الخ إلاّ ما هو من الدين أو عائد إليه، كالزواج مثلاً.

ولم يريدون إزالة هذه الحواجز الدينية؟ هل بغضةً بالدين؟ لا نظن أن بلغ بهم الهوس والكفر إلى هذا الحدّ إلا بالنفر القليل. غير انهم أرادوا ذلك توهماً منهم أنهم لا يستطيعون توحيد الأمّة السورية السياسية دون توحيد عقائدها.

وكيف يوحّدون العقائد؟ لو كانوا يؤمنون فعلاً بالباري تعالى لكانوا اكتفوا في حالتنا الحاضرة، وقد تعدَّدت فيها المذاهب الدينية، أن يتمسكوا بما هو مشترك بينها: أعني الإيمان بالله والخضوع لوصاياه . فإننا جميعنا في لبنان ـ ولله الحمد ـ نعتقد به ونقول بواجب الطاعة له. وهذا كافٍ لتأسيس دولة على أركانٍ ثابتة. غير أنهم نبذوا الإيمان بالله وأَلهوا الأمة السورية، فتوحيد العقائد في نظرهم هو ملاشاة العقائد الدينية واستبدالها بعقيدة واحدة: «سورية للسوريين»، وإليك الشواهد على صحّة تأويلنا:

يقول الزعيم في بسطه الكلام على سبب إنشائه الحزب (ص5):

«رأيت أن أسير إلى السياسة باختطاط نهضة جديدة تكفل تصفية العقائد القومية وتوحيدها وتوليد العصبية...»

«أنشأت الحزب... ووحدت فيه العقائد القومية في عقيدة واحدة وهي سورية للسوريين والسوريون أمة تامة(!!)» (ص 6 ع 2).

وجاء في خطاب الزعامة الذي قرىء في اجتماع عام والذي هو بمثابة برنامج عن «الصعوبات الداخلية: منها التقاليد المتنافرة المستمدة من أنظمتنا المذهبية (أعني التقاليد الدينية) وتأثيرها في وحدة الشعب القومية».

«وقد أوجد الحزب طريقة التغلّب عليها بنظامه الذي يصهر التقاليد المنافية لوحدة الأمة» (ص 31).

ومنها أيضاً:

«تحت عوامل مبادىء الحزب السوري القومي عمليّة تحرير أفكارنا من عقائد متهرئة (كذا) وأوهام قعدت بنا عن طلب ما هو جدير بنا» (ص 31).

فالفكرة هي دائماً واحدة: يجب توحيد الأمة وذلك بتوحيد العقائد في عقيدة واحدة وهي «سورية للسوريين» ولا يمكن ذلك إلاّ بإزالة العقائد الدينية ولذلك بعد وصف الحزب السوري القومي في الخطاب المذكور يقول الخطيب:

«هذا هو الحزب السوري القومي للذين وحدوا إيمانهم وعقائدهم فيه».

وكذلك في القسَم:

«اقسم أني أتخذ مبادىء الحزب إيماناً لي ولعائلتي وشعاراً لبيتي».

أعني أن عقيدتي وعقيدة عائلتي هي المبادىء السورية القومية ولا أريد عقيدة غيرها.

وإليك ما هو أصرح للدلالة على مرادهم في ملاشاة الدين، نجده في أقوال أحد أركان الحزب فؤاد سليمان سكرتير الإذاعة سابقاً في مقالة «الزعيم» (ص 7). فإذا كان كلام الزعيم كلام إنسان متحفظ متكتم، لا يتّضح المرا منه إلا بمعارضة النصوص بعضها ببعض، فبعكس ذلك كلام صاحبه ولسان حاله، إليك بعض درره. قال عن النهضة (ص 7 عم 3):

«ثورة تريد أن تهدد أباطيل الجهل والخرافات التي عشّشت في زوايا عقول الموتى (أي الذين ماتوا على دينهم) وتمحق خرافة التاريخ الملعونة التي خيمت على أدمغة الرجعية في هذه البلاد». هكذا يصف الدين في لبنان.

«ثورة تحاول أن تنظف هيكل الحياة المقدس من أوساخ العقائد البالية والمبادىء المتفسّخة المشلولة (كذا). وتحطّم الأصنام البلهاء الموبؤة (كذا) التي نصبها الخوف والجبانة آلهةً في كل قرية وكل مدينة».

«هذه الأمة (لبنان) تقدس ألف وثن مذهَّب وتؤلّه ألف مسخ مذنب».

لا حاجة إلى تفسير مغزى كل هذه العبارات لأنها واضحة. ولا نظن أن أنانياً بلغ به الحمق والكبرياء هذا المبلغ، حتى أنه استعمل مثل هذه العبارة السافلة ليحقّر الكنيسة الكاثوليكية التي

ينحني أمامها إجلالاً وإعجاباً كل لبيب عارف بفضلها وإن لم يكن من أبنائها. ولا نتنازل إلى دحض مزاعم هذا «الأستاذ» وإنما ذكرنا كلامه لننبّه البسطاء من المسيحيين إلى شر حزبٍ هذا دينه.

وما قولك في تعظيمه زعيم الحزب ومنشئه؟ حقاً لقد ألّهه.

«ومن دماغه... سينبثق فجر الإيمان الحقيقي، فجر النور والحق والعقيدة... وشعرت (في سماعي له) بإيمان جديد يتسرّب من روحه إلى روحي... في تلك الساعة وُلد إله جديد في قلبي وماتت آلهة...»!!.

مسكين وأي مسكين هذا «الأستاذ»! لا نقول غير هذه الكلمة. لكنا نسألك أيها المسيحي هل يجوز لك بعد ذلك أن تكون له تلميذاً وتدّعي مع ذلك بأنك مسيحي؟.

ويختم مقالته منادياً:

«الإيمان... الإيمان.. ما أعظم الإيمان»!

«بالإيمان شفى الناصري الأعرج والأبرص والأكمه. وبالإيمان أقام الميت».

«بالإيمان وحّد محمّد الجزيرة».

«بالإيمان يعمل غاندي في الهند».

«بالإيمان يعمل الحزب القومي السوري».

«الإيمان... الإيمان... تبارك المؤمنون».

أي المؤمنون ـ على ما هو ظاهر ـ بالزعيم سعاده وصاحبه وحزبه!!.

فالزعيم هو إذاً بمصاف السيد المسيح له المجد وكنيسته المقدسة!! وتقول أيها المسيحي أن الحزب لا يتعرَّض للأديان! وتحلل بقاءك فيه!!.

لقد اتضح إذاً لكلّ من اعتبر ما تقدّم أن الحزب يرمي إلى هدّ أركان كل دين ولا سيما المسيحي حتى يبني على أنقاضه دولته الجديدة. وقد حذا في ذلك حذو هتلر كما قلنا. فاذ نجح - وبالله العياذ - فقولوا على الحرية الدينية في لبنان السلام.

* * *

الحزب مؤامرة على الوطن:

يحاول الحزب السوري القومي ملاشاة العقائد الدينية ليوحّد «عقلية» الأمة السورية ويحاول أيضاً للغاية نفسها ملاشاة الوطن اللبناني. ومثل هذا العمل الغادر من اللبنانيينَ عمل أبناء عاقّين تحرّمه الشرائع الإلهية فضلاً عن العواطف الشريفة الطبيعية.

إليك أولاً المبدأ الرابع يبيّن فيه الزعيم مراده في قلب نظام لبنان وسورية الاقتصادي ظهراً لبطن:

«إلغاء الإقطاع، وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، إنصاف العامل وصيانة الأمة والدولة».

يتبيّن لنا أن الزعيم غير ملمّ بالمسائل الاقتصادية لأنه خلط في هذا المبدأ الرابع بين شتّى الأمور. فما مراده «بإلغاء الإقطاع»؟ لعله يريد «الملكية الخصوصية» لأنه ليس في بلادنا إقطاعات بحصر المعنى. وزاد على هذه الجملة المبهمة ما يجعلنا نعتقد أنه يرمي إلى

تأسيس حالتنا الاقتصادية على «الاشتراكية». أنه جعل الإنتاج «أساس توزيع الثروة والعمل» (ص 6 عم 1). وهو مبدأ الاشتراكية. ولا حاجة الآن إلى مناقشة طويلة في هذا الصدد إنما نريد إلفات نظر المسيحيين إلى أن الكنيسة حكمت على مبدأ الاشتراكية بأنه فاسد مضاد للشرائع الطبيعية والإلهية كما بيّن لاون الثالث عشر في براءته المشهورة التي مطلعها Rerum novarum الصادرة بتاريخ 15 أيار سنة 1891 والتي جدّد تعاليمها الباب بيوس الحادي عشر في براءته Quadragemo anno (سنة 1931) وفيها يقول: «لا يمكن أن يكون أحد كاثوليكياً صادقاً واشتراكياً بكل معنى الكلمة».

وعليه تكون مبادىء الحزب السوري القومي منافية لتعليم الكنيسة حتى من الوجهة الاقتصادية.

غير أن هناك جريمة أعظم وهي الخروج بالقوة على السلطة المدنية الشرعية والمجاهرة بالعصيان. وقد أشاروا إلى ذلك في المبدأ الخامس وأوضحوا ما غمض من معانيه في خطبهم الرسميَّة.

* * *

المبدأ الخامس. «إعداد جيش قوي يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن».

ليس الكلام على ما سيكون يوماً إذا أصبحت سورية دولة واحدة طبقاً لأمانيهم، ولكن على ما ينبغي فعله الآن ليقرروا مصير الأمة بالقوة. والقوة في شعارهم. لذلك وزعوا من الآن «وزاراتهم»! وعينوا «عميدا» للحربية! (خافوا من لفظة وزير). وإليك بعض أقوالهمْ إثباتاً لصحة تأويلنا:

ورد في «خطاب الزعامة» (ص 30 عم 3).

«إن الغرض الذي أنشىء له هذا الحزب غرض أسمى. هو جعل الأمة السورية هي صاحبة السيادة على نفسها ووطنها. قبل وجود الحزب القومي السوري كان مصير هذه الأمة معلّقاً على إرادات خارجية، وكانت أنظارنا دائماً تتّجه إلى الإرادات الخارجية بعد أن نكيّف أنفسنا وفاقاً لها. أما الآن فقد غير وجود الحزب السوري الموقف. إن إرادتنا نحن هي التي تقرر كل شيء فنحن نقف على أرجلنا وندافع عن حقنا في الحياة بقوتنا. ومن الآن فصاعداً تدير إرادتنا نحن دفة الأمور. كل عضو في الحزب السوري القومي يشعر أنه آخذ في التحرّر من السيادة الأجنبية والعوامل الخارجية المخضعة. لأنه يشعر أن الحزب هو بمثابة دولته المستقلة التي لا تستمد قوتها من انتداب ولا تستند إلى نفوذ خارجي».

«الحقيقة أيها الرفاق أننا قد ترابطنا في هذه الحزب لأجل عمل خطير جداً هو إنشاء دولتنا...».

أليس هذا مجاهرة بالعصيان والخروج على الدولة.

وفي ص (13 عم 1 :)

«إننا قد حررنا أنفسنا ضمن الحزب من السيادة الأجنبية والعوامل الخارجية. بقي علينا أن ننقذ أمتنا بأسرها وأن نحرّر وطننا بكامله».

وكيف؟ بالقوة (ص 23 عم 3):

«سيأتي يوم وهو قريب، يشهد فيه العالم منظراً جديداً وحادثاً خطيراً: رجالاً متمنطقين بمناطق سوداء على لباس رصاصي تلمع فوق

رؤوسهم حراب مسنونة، يمشون وراء رايات الزوبعة الحمراء (رايات الحزب) يحملها جبابرة (؟) من الجيش... فتزحف غابات الأسنّة صفوفاً بديعة النظام، فتكون إرادة للأمة السوريّة لا تُرَدّ. لأن هذا هو القضاء والقدر».

ذكرنا كلامهم مطوّلاً حتى لا يبقى في عقل القارىء أدنى ريب في أنهم يريدون التوصل إلى تنفيذ مآربهم بقوة السلاح وها هم يستعدّون لهذا العمل تحت إدارة «عميد (وزير) الحربية»!! وقد أتت أعمالهم الأخيرة مؤيدة لأقوالهم بالفعل. فقد عثر رجال التحقيق على لوائح منظماتهم، تحمل أسماء كل من الموظفين في هيئة «الحكومة العتيدة» مع رُتبهم وصلاحياتهم الخاصة، كما لو كان الحزب قد استولى فعلاً على زمام الحكم وبدأ مزاولة أعماله. بل لا يخفى أحداً ما يقوم به رجال القضاء من أعمال التحقيق في جرائم نُسبت إلى رجال الحزب، وأخصها الاعتداء على الأفراد وإقامة الدسائس على أخصام الحزب.

لا نقول ما في هذا العمل من الهوس البالغ حدّ الجنون. إنما ننظر إليه من الوجهة الدينية لنذكر المسيحي بل كل عاقل أن هذا العصيان والخروج على السلطة الشرعية غير جائز بل هو إثم فظيع.

لبنان، صغيراً كان أو كبيراً، دولة شرعية بل هو وطن عزيز قاسى ما قاسى على ممر الأجيال حتى بلغ هذه الحالة. وهو وحده أمة في سورية بكل معنى الكلمة، فبأي حق يريدون هدمه وملاشاته؟ لا يجوز الخروج على سلطته لأن كل سلطان شرعي من الله «ومن قاوم السلطان إنما يعاند ترتيب الله» (رومية 13: 1-7).

سلطة الدولة المنتدبة سلطة شرعيّة، لأنها مقامة من قبل الحلفاء الذين حررونا بدمائهم وأموالهم، فسلطتهم شرعية لا يجوز إنكارها.

كذلك قل عن السلطة في سورية والعراق ومصر وباقي الدول التي يريدون أن يضمّوا أقساماً منها إلى سورية المستقبلة. (ص 5 . المبدأ الأساسي 5).

ويا ليتهم يدافعون في عملهم هذا عن حقوق راهنة ثابتة! ينخدعون ويخدعون بثرثرة الكلام منادين: «سورية للسوريين» فكيف يمكنهم تعيين حدود سورية وأننا جميعاً سوريّون بنو أمّة واحدة، بينما هو مشهور أن سورية كانت من آلاف سنين ميداناً تطاحنت فيه أمم عديدة وتعارضت فيه عناصر مختلفة. فأين الوحدة الشعبية؟ أين الوطنية عندهم؟ إنهم لا يفقهون حتى معنى الكلمة. وهب أن سكان سورية «أمّة واحدة» فبأي منطق يستنتجون من هذا المبدأ أن لهم الحق الأكيد الآن بأن يضعوا يدهم على أقاليم لها بعرف الكل مالكون شرعيون؟.

نعم إن من الأراضي التي يريدون ضمّها إلى دولتهم الموهومة ما هو تحت سلطة شرعية غير السلطة السورية. ها هم يقرّون أن للعرب في فلسطين حق التملك على أصقاع واسعة كانت قديماً لبني إسرائيل فنزعها منهم الرومان ثم العرب ثم الأتراك. فلماذا ينكرون على اليهود حق استرجاعها؟ إذا يعترفون أن مجرد سكنى شعب في أرض وامتلاكها مدّة، وإن طويلة، لا يخوّله إلى الأبد حق الرجوع إليها ليمتلكها متى شاء وكيف ما شاء. وعليه ليس للسوريين أن

يتسلّطوا على أرض امتلكوها واستقلوا فيها منذ نحو ألفي سنة، وذلك لمجرّد هذا الاحتلال القديم. ومن الفظاعة أن يبنوا على هذا المبدأ الواهي مدّعاهم ويحاولوا أن ينالوه بقلب نظام لبنان الحالي وسفك الدماء وخراب البلاد واستعبادها لأكثريّة انفصل لبنان عنها منذ أكثر من اثني عشر جيلاً واستقلّ بذاته فألّف شعباً حقيقياً وإن صغيراً يختلف عن باقي جيرانه. هذا ما لا يستحله الدين ولا العقل. ولا يرضى به اللبنانيون الأحرار الذين عرفوا ما كلّف أجدادهم من التضحية والجهاد حتى كوّنوا لبنان وحافظوا فيه على حرية إيمانهم المقدّس وتقاليدهم المسيحية.

لا نكير أنه يجوز للبنانيين والسوريين أن يتحدوا، إذا أرادوا، لتأليف وطن واحد. إن الكنيسة لا تمنعهم عن ذلك، شرط أن يباشروا هذا العمل بالطرق المشروعة، لا بالقيام على السلطة وسفك دماء الأبرياء ونقض أركان الأمن والنظام.

فالنتيجة واضحة: لا يجوز مطلقاً للمسيحي، بل للعاقل الاشتراك بحزب هذه غايته وهذه أعماله الثوريّة.

* * *

ومما يزيد مبادىء الحزب فحشاً القسَم[1] الذي يربطهم بالحزب وزعمائه. وهذه صورته:

«أنا... أقسم بشرفي وحقيقتي ومعتقدي على أنني أنتمي إلى الحزب السوري القومي بكل إخلاص وكل عزيمة صادقة، وأن أتخذ مبادئه القومية إيماناً لي ولعائلتي وشعاراً لبيتي. وأن احتفظ بأسراره فلا

أبوح بها لا بالقول ولا بالكتابة ولا بالرسم ولا بالحفر ولا بأية وسيلة وطريقة أخرى لا تطوعاً ولا تحت أي نوع من أنواع الضغط. وأن أحفظ قوانينه ونظاماته وأخضع لها وأن أحترم قراراته وأطيعها وأن أنفذ جميع ما يعهد به إلي بكل أمانة ودقة. وأن أسهر على مصلحته وأؤيد زعيمه وسلطته. وأن لا أخون الحزب. وأن أقدم كل مساعدة أتمكن منها إلى أي فرد عامل من أفراد الحزب متى كان محتاجاً إليها. وأن أفعل واجباتي نحو الحزب بالضبط. على كل هذا أقسم».

فهل يجوز لمسيحي بل لعاقل أن يحلف مثل هذا القسم؟.

إن فيه ثلاثة أشياء يقسم العضو أنه يحفظها:

1 . «أن يتخذ مبادىء الحزب إيماناً له». الإيمان هو اعتقاد بكلام الله. أفيجوز أن يُحلّ المسيحي الحزبَ السوري محلَّ الله حتى يؤمن بكلامه ومبادئه؟ وقد رأينا ما هي هذه المبادىء. إن هي إلاَّ أضاليل وخيمة مستَّرة ببهرجة الكلام!!!.

2 . أن يطيع وينفذ كل ما يؤمر به. قامت صيحة أعداء الكنيسة على اليسوعيين وغيرهم من الرهبان بسبب طاعتهم العمياء. وهيهات أن تكون طاعتهم كطاعة أرباب الحزب. يَعد اليسوعي وكل راهب بالطاعة حسب القوانين المقدسة المثبتة من الكنيسة وبما يعهد إليه بشرط أن لا يكون فيه خطيئة. وأين هذا من طاعة أصحاب الحزب الذين يقسمون بالطاعة «وتنفيذ جميع ما يعهد به إليهم». فلو عُهد إليهم أن يضربوا أو يقتلوا أو يشهدوا شهادة زور أو ينهبوا، فإنهم

يقسمون بتنفيذه لأنهم في قسمهم لا يستثنون شيئاً. ولا عجب إذ أنهم ألَّهوا زعيمهم وحزبه.

3 . أن يحفظ السر في كل ذلك.

يطلب الزعماء الخفاء في أعمالهم الثورية خوفاً من هجمات الأخصام «ومن السلطات التي قد لا ترغب في وجوده» (ص 6 عم1). فكأنهم يشعرون أن عملهم سيّىء: إن الشر يحب الخفاء والتستر تحت جناح الظلام. وعلى كل حال فإن مسألته في غاية الأهمية تعرض للمسيحي وهي هذه:

لقد حرمت الكنيسة مراراً الجمعيات السرية، مثلاً لاون الثالث عشر[1]، وهذا الحرم يتناول أيضاً أبناء الكنائس الشرقية[2]، وهذا نصه:

«يُحرم حرماً بسيطاً لمجرّد الفعل... المنتمون للشيعة الماسونية وما شابهها من الجمعيات التي تناهض إمَّا الكنيسة وإمّا السلطات المدنية المشروعة».

فهل يقع أعضاء الحزب القومي السوري تحت هذا الحرم؟.

أجمع علماء اللاهوت على أنه لا بدَّ لجمعية حتى تكون محرومة أن تتوفر فيها الشروط الأربعة التالية:

1 . أن تكون جمعية حقيقية منظمة مؤلفة من جملة أعضاء يتعهدون فيما بينهم على التعاون للحصول على غاية معلومة.

3 . أن يخضعوا لرئيس واحد يستمدون منه الأوامر ويرتبطون به بقوة القسم أو الوعد.

3 . أن تكون أعمال الجمعية سرية نوعاً.

4 . أن تكون مناهضة للكنيسة أو للسلطة المدنية المشروعة.

والحال أن الحزب السوري القومي هو جمعية تمت فيها الشروط المذكورة. فإن كل ما سبق وبيّناه من نظامه وخضوعه للزعامة ومناهضته للدين والحكومة والقسم. كل ذلك مع حفظ السرّ يوضح كل الوضوح أن الحزب هو من الجمعيات الواقعة تحت طائلة الحرم المذكور.

* * *

النتيجة:

هذا هو الحزب السوري القومي. هو شيعة سريَّة تسعى لملاشاة الكنيسة المقدسة وكل دين والآداب ولبنان.

وقد شاع مؤخراً أن فريقاً منهم لما طاردتهم الحكومة عدَّل خطة الحزب وحصر حدود الدولة في لبنان وحده. وشاع أيضاً أن الفريق الآخر في دمشق أعلن أن الحزب يعمل لتحقيق الوحدة العربية التامة. ولكن عبثاً يعدلون خططهم المضحكة، فإن نتيجة بحثنا تبقى هي هي ما دامت مبادئهم هي هي.

لا يجوز الانتماء إلى جمعية سرية غايتها ملاشاة العقائد الدينية وتغيير الهيئة الحاكمة بطرق غير مشروعة وجعل الدولة اللبنانية دولة اشتراكية.

لنا تقاليد مجيدة ورثناها عن جدود فضّلوا حرية إيمانهم

المقدس على منافعهم الزمنية. فهجروا البلدان الداخلية حيث خيَّم الظلم والاضطهاد واعتصموا في رؤوس الجبال من أكثر من ألف سنة وألفوا فيها شعباً حقيقياً وإن صغيراً له مبادىء «وعقلية» مسيحيَّة مختصة به لا تمنعهم مع ذلك من مؤاخاة من ليس على دينهم. وامتازوا بذلك عن جيرانهم كما شهد لهم الشاعر الفرنسي الشهير لامرتين لما زار لبنان من نحو 100 سنة. فأصبح لبنان وطناً حقيقياً شرعياً لهم قد طالما جاهدوا في سبيله وسفكوا دماءهم لحفظه وتعزيزه غيرةً على إيمانهم المقدس.

فأي لبناني صميم يتجرّأ على هدم هذا الصرح المجيد؟.

إذاً ليكوننَّ خائناً لله والوطن!.

بيروت في 25 تموز 1936

الهوامش

(1) الصفحات والأعمدة التي نحيل إليها القارىء هي صفحات وأعمدة مجلة المعرض الصادرة في 25 شباط 1936.

(1) وهنا قسَم آخر وهو قسَم العمد عند تنصيبهم (ص 29 عم 2): «أُقسم بشرفي وحقيقتي ومعتقدي على أن أكون أميناً للوظيفة متحملاً مسؤوليتها تجاه الزعامة محافظاً على سر الأعمال التي أؤتمن عليها فلا يعرف أحد من الأعضاء مني إلا ما أنا مفوّض بتبليغه...».

(1) 20 نيسان 1884، راجع أيضاً قرارات المجمع المقدس 18 أيار 1884 و 20 حزيران 1894 وقرار مجمع التفتيش المقدس الصادر في 15 تموز 1885.

(2) قرار مجمع نشر الإيمان 6 آب 1886.

رد الزعيم على خطاب البطريرك

مقدمة

لا يزال للسلطة الدينية في سورية تأثير كبير على تصريف شؤون الشعب المدنية وتعيين الاتجاهات السياسية الأمر الذي يجعل المراجع الدينية صاحبة شأن خطير في تقرير المصير السياسي - الاقتصادي للشعب والمصير القومي بوجه عام. وقد نشأ، بعد ظهور الحزب السوري القومي، نزاع بين الحركة القومية، الرامية إلى تحرير حقوق الشعب السياسية والمدنية من سلطة المؤسسات الدينية، والمراجع والمؤسسات الدينية الرامية إلى الاحتفاظ بسلطتها ونفوذها في المسائل السياسية والدينية. وقد ظهر هذا النزاع بصورته الفكرية الأساسية في خطاب البطريرك الماروني الذي ألقاه في بكركي في السادس من ديسمبر 1937 على أثر انتقال غبطته من الديمان ورد زعيم الحركة السورية القومية عليه. وقد نشر خطاب البطريرك ورد الزعيم عليه في جريدة «النهضة» البيروتية، التي اضطرت إلى إعادة نشرهما في عدد خاص صدر في 25 ديسمبر سنة 1937.

من قراءة خطاب البطريرك ورد الزعيم يتضح للقارىء المتمعن أنه بقيت أمور لم يرد عليها الزعيم مباشرة، كقول غبطة البطريرك في تناوله «ما يتطلبه الشعب» بوجوب «ترك الحرية للأفراد والشعب فيما يعود لحقهم الطبيعي والمدني» الذي يتضارب مع قوله بوجوب

محاربة الحزب السوري القومي الذي نشأ من الشعب لممارسة الحقوق «الطبيعية والمدنية» وغير ذلك من الأقوال. والظاهر أن الزعيم الذي اهتم بطبيعة الموضوع الفلسفية أغفل عمدا الإشارة إلى بعض تناقضات ظاهرة في خطاب غبطته، لأن القارىء الفطن يمكنه استخراجها والتنبه لها من استيعابه الرد.

إن رد الزعيم هو حلقة يجب ألا تفقد من سلسلة أبحاث النهضة السورية القومية الفلسفية. وخطورة هذا الرد ليست في قوته من ناحية الجدل ولا في الوجهة العائدة للتاريخ بقدر ما هي في المسائل الأساسية التي يتناولها بحثه. ففيه يظهر الزعيم نظرته الفلسفية في أهمية الفرد وأساس قاعدة الحكم ووجدة الدولة. ويوضح بصورة لا تقبل الرد أفضلية المبدأ الإصلاحي من مبادىء النهضة السورية القومية القائل بفصل الدين عن الدولة. وهو لذلك جدير بالدرس الدقيق.

الملحق الثاني

نص خطاب البطريرك عريضة

أيها الاعزاء الكرام.

إننا نرحب بكم وندعو لكم ولجميع اللبنانيين بالراحة والنجاح والتوفيق.

نعلم أنكم أيها الكرام والشعب العزيز تنتظرون منا تصريحاً عن شعورنا بمناسبة الحوادث الأخيرة التي قلقت لها البلاد وعما نبتغيه ويتطلبه شعبنا المحبوب.

إننا نأسف كثيراً للحوادث المكدرة التي اكتنفت حل منظمات الشباب اللبناني ولما أشيع من أقاويل النقد عن انتخابات مجلس النواب.

فنحن لم نتدخل بتلك الانتخابات بل تركنا الأمر في ذلك لأربابه أي الشعب والحكومة لأن الكل أبناؤنا وأعزاؤنا فلا يمكننا أن نتحيز لفريق دون آخر ونحن بكليتنا للكل ونحب أن نضم الجميع تحت حمايتنا ونشملهم باسم الرب يسوع بعاطفة الحب المسيحي مجردا عن كل غرض خاص إذ أننا قد كرسنا ذاتنا لخدمة الشعب ومعاونة الحكومة على كل ما فيه خير الأمة وراحتها.

اعترض علينا البعض أننا ونحن الرئيس الروحي نتدخل بالأمور الزمنية، فنجيب على ذلك أن الأمور الروحية وإن كانت غايتها

خلاص النفوس بحفظ الإيمان والشرائع الالهية فلها مساس عظيم بالجسد لأن الإنسان ليس هو روحا بسيطة كالملاك ولا جسدا مستقلا بل هو مزيج من الاثنين والجسد، إذ هو الجزء الأدنى، يجب أن يخضع للنفس لأنها الجزء الأشرف من الإنسان وهو ليس إلا آلة تستعملها النفس لأغراضها والأعمال الروحية إنما تتم بواسطة الجسد ولما كان أساس الدين المسيحي قائما بالمحبة لله تعالى وللقريب توجب على الرئيس الروحي أن يعاون الشعب لكل الأمور، روحية كانت أم زمنية، التي تعود لخيره الروحي أو الزمني.

ثم إن الشعب على اختلاف نزعاته يكلفنا وينتظر منا أن نهتم، ليس بأموره الروحية فقط، بل بأموره الزمنية أيضاً ونحامي عنه ونسعى لخيره. فالشعب الذي ولى الحكام أمره ووكل إليهم الاهتمام بأموره الزمنية هو ذاته يرجو منا أن نشارف على أموره الزمنية ونحامي عنه عندما يقع عليه ضيم أو ظلم. وما ضر أرباب السلطة أن نعاونهم على خير الشعب وندعوهم إلى سواء السبيل عندما يقصرون بواجباتهم.

وهل الرؤساء الروحيون تمنعهم صفتهم الروحية عن الاهتمام بما لهم من الأمور الزمنية الخاصة وبتلك الأمور العامة التي يعود نفعها أو ضرها عليهم. وواقع الحال أن الشعب اللبناني خاصة ينظر إلى المقام البطريركي الماروني وإلى رئيسه نظرة أب له ووكيل عنه مفوض إليه منه تفويضاً مطلقاً الاهتمام بمصالحه العامة والخاصة والمدافعة عن حقوقه حتى إذا تقاعد عن ذلك لامه ونسب إليه التقصير إذ له ملء الثقة به وهو كان دائما مرجعا للشعب بكل أموره نظرا لاندفاعه دائماً لخدمته بكل غيرة وإخلاص دون أن يتطلب تعويضاً فالأب يكتفي أن

يرى بنيه ناجحين موفقين وفي بحبوحة من العيش هذا فضلاً عما للبطريركية، كما سبقنا فقلنا، من مصلحة كما للشعب في الشؤون التي يكون منها نفع أو ضرر.

في ما يتطلبه الشعب

والشعب يتطلب الاحتفاظ بالاستقلال، الاهتمام بالمسائل الاقتصادية، السهر على الأمن العام، مراقبة المحاكم لإيصال كل ذي حق إلى حقه، العدل في توزيع الوظائف والمنافع، ترك الحرية للأفراد والشعب فيما يعود لحقهم الطبيعي والمدني، العناية بالتربية، منع البغاء والاعتداء على الأعراض.

الاستقلال:

من أهم الأمور التي تتطلبها الشعوب الاستقلال فهم يضحون في سبيله بالأموال والأرواح وهذا ما شغل ويشغل الأمم منذ القديم بالحروب الدامية أما لبنان الذي كان له شبه استقلال فقد منح الاستقلال التام بعناية جامعة الأمم وفضل الدولة الكريمة فرنسا المحبوبة وذلك بدون ما تضحية بالأموال والأرواح. فكان على الذين استلموا مقدرات البلاد باسم الشعب اللبناني أن يقوموا حق قيام بالمهمة التي وكلت إليهم ويبذلوا الغالي والرخيص في سبيل المحافظة عليه ويبرهنوا للشعب وللملأ أجمع بأنهم كفؤ للحكم وأهل للثقة التي وضعت فيهم. وآفة الحكام حب الاستبداد والمتاجرة بمصالح الشعب وتضحية المصالح العامة في سبيل المصالح الخاصة والحزبية إنما يكفيهم الشرف بالمقام الذي يشغلونه والراتب الذي

يتقاضونه فإذا هم لم يتجردوا عن المصالح الشخصية والحزبية التي يضحون في سبيلها المصالح العامة ولم يبذلوا ما بوسعهم لخير الشعب ولراحته أضاعوا الاستقلال وعرضوا الشعب وذواتهم للذل والاستبداد. وكم من ملوك أضاعوا عروشهم لقلة اهتمامهم بمصالح الجمهور. فالذي يحكم الشعب يجب أن يكون فوق الشعب بصفته الأدبية والإدارية وتنزهه عن الأغراض الذاتية التي تضاد مصلحة الشعب ومن المؤسف أن يتكون فريق من اللبنانيين وأحزاب تحت سيطرة الأجانب كالحزب السوري القومي والحزب الشيوعي ضد الاستقلال اللبناني متمسكين بالمبادىء الهدامة للدين والوطن والأدب.

فمن واجب الحكومة اللبنانية أن تقاوم تلك الأحزاب العاملة على تقويض الاستقلال اللبناني وبث المبادىء الشريرة تحت ستار طلب منفعة الشعب.

ويسوؤنا جدا أن نرى الحكومة متغاضية عن الحزب الشيوعي الشرير بينما هي تحل وتقاوم المنظمات اللبنانية وإجازتها وتنشيطها للدفاع عن استقلال لبنان ولم يبد منها ما يضاد تلك الغاية النبيلة فسفك في سبيل ذلك دم الأبرياء واضطرب الأمن العام ووقع الأستياء بين عموم الشعب. بيد أننا نشكر لها مقاومتها للحزب السوري القومي ولأولئك الذين يسعون إلى التقسيم..

وغاية ما نرجوه من الحكومة اللبنانية في هذا الصدد أن تكون شديدة ولا تلين فيما يختص بالاستقلال اللبناني وإن تكون حليمة نحو الشعب المتمسك بالاستقلال.

الاقتصاد:

من أهم الأمور الحيوية تكثير موارد الشعب مع التوفير في النفقات ليحصل الشعب على أسباب المعيشة . أما تكثير موارد الشعب فيكون بتحسين الزراعة، وتنشيط المشاريع الوطنية، وحماية التجارة، لا سيما تلك التي تهتم بتصدير المنتوجات الوطنية إلى الخارج. وتسهيل المنقولات ومقاومة الاحتكارات التي تستنزف أموال الشعب فتفقره وتقوده إلى الهلاك جوعاً.

فتحسين الزراعة يكون باستخدام المياه التي تجري إلى البحر دون فائدة لري الأراضي البعلية وذلك أما بواسطة الحكومة مباشرة وأما بواسطة أشخاص ذوي ثروة يأخذون على ذواتهم جر المياه المهملة على نفقتهم لأراضيهم أو لتوزيعها على ذوي الحاجة للشرب أو للري على شرط أن تسهل الحكومة مهمتهم. ويكون باعتناء الحكومة بالمصطافين وغير ذلك من الأشياء المفيدة. ويكون بفتح مدارس زراعية في كل محافظة. ومساعدة مدرسة الشمال في بشري ونشر التعليمات الفنية لتحسين أصناف المزروعات وتكثير الإنتاج ويكون بتحريج الأراضي المهملة لرعي الطروش وللمحروقات وللمنجور واستجلاب المطر وقت الجفاف وتجميل البلاد وترغيب المصطافين وغير ذلك من الأشياء المفيدة وتنشيط المشاريع الوطنية يكون بحمايتها من مزاحمة البضائع الأجنبية وتسهيل تصريف منتوجاتها وتخفيض الضرائب عنها. ومن المشاريع ما هو حاصل في البلاد ومنها ما ينقصها وتحتاج إليه كاستخراج الملح من البحر. ونبش ما يوجد من المعادن في لبنان. وصناعة السماد الكيماوي

والأدوية الكيماوية والنباتية والمعدنية والورق والمحركات والأوائل الالية والدباغة وما شاكل ذلك لسد حاجات البلاد.

والتجارة هي الواسطة ما بين المنتج والمستهلك فالمامول من الحكومة أن تحمي التجارة لا سيما تلك التي تشتغل خاصة بتصدير المنتوجات الوطنية وذلك بأن تعنى بالمعاهدات الخارجية كما تفعل باقي الدول حتى تكون الواردات منها موازية بقدر الإمكان للصادرات إليها من لبنان وإن ترفع الرسوم الجمركية على الواردات التي تزاحم المنتوجات اللبنانية وعلى المواد المكيفة الكحولية وتقلل الرسوم أو تتركها على المواد الضرورية للمعيشة وأن تراقب دفاتر التجار حفظاً لأموال الشعب كما تفعل الدول الراقية. وتسهيل المواصلات يكون بفتح الطرقات وتحسين الموجود منها ومنه احتكار البنزين ومراقبة صرفيات سكة الحديد.

الأمن العام:

واجبات الحكومة الأولية المحافظة على أرواح وأموال الشعب من الاعتداءات الداخلية والخارجية وتشديد المراقبة على الشرطة ليقوم كل واحد بواجبه بكل دقة ونشاط. والضرب على أيدي الأشرار والمقلقين ومنع الجمعيات والأحزاب التي تهدد كيان لبنان وتبذر الفساد والقلق بين الشعب كالشيوعية والحزب السوري القومي وما شاكلهما.

المحاكم:

المحاكم جعلت لتطبيق القوانين والشرائع والحكم لكل ذي

حق بحقه. فعلى الحكومة أن تختار للمحاكم ذوي الكفاءة الأهلية والآداب الحميدة وأن تجري المراقبة الدقيقة على سير المحاكم للحرص على إجراء الحق والعدل بدون محاباة ولا مماطلة فبعض الدعاوي تبقى على العمر 40-30 سنة رغما عن ملاحقة أصحابها لها وعما يتكلفونه بسبب إهمال الحكام من نفقات تفوق أصل الدعوى وعن ضياع أوقاتهم والوقت كما يقول الانكليز هو من ذهب فيجب على الحكومة أن تضع حداً لإنهاء الدعاوي بفرصة لا تتجاوز سنتين كما تفعل الكنيسة الكاثوليكية وان يمنع ذوو السلطة والنفوذ من مداخلة غير مشروعة غايتها هضم حقوق الناس ولا أعني بذلك الإفادات التي من شأنها إطلاع الحكام على الحقيقة ويجب تخفيض الرسوم على الدعاوي ذات القيمة الحقيرة وإعفاؤها من الرسوم إذا كان أصحابها فقراء أو إحالتها إلى مجلس اختيارية في كل بلد للتسهيل وتوفير النفقات على المخاصمين. ومما يسهل على الشعب ارتياد المحاكم وتعجيل الأشغال وتوفير نفقات السفريات إعادة المحاكم إلى الأقضية وهي إذا تعدلت بعض المحاكم بحذف موظفين كثيرين لا لزوم لهم ولا مبرر لبقائهم لا نزيد ميزانية العدلية نفقة عما هي عليه الآن كما كنا بينا ذلك بلائحة سلمناها لحضرة وزير الداخلية الحالي وإرسالنا منها نسخة لحضرة رئيس الجمهورية.

توزيع الوظائف:

إن الحكام هم مؤتمنون على مصالح الشعب تحت أجرة معينة وليس لهم أن يتصرفوا بمقداراتهم على هواهم ولمصلحتهم الخاصة كأن الحكومة ملك لهم والشعب عبيد عندهم فقد لوحظ على

أرباب السلطة العالية أن كل واحد إذا استلم مركزاً يجتهد أن يولي ذويه وأصحابه المراكز التي يختص إيلاؤها به ويبخس غيرهم من ذوي الكفاءة والأهلية من الشعب حقوقهم ولو كان عدل عند أرباب السلطة لاختاروا ذوي الكفاءة من الشعب وعدلوا في توزيع المنافع والخدم دون مراعاة الحزبية أو الطائفية ولما كان يقوم الشعب عليهم ولما كنا نحن نعني نفسنا بطلب المساواة بين الطوائف اللبنانية بالنسبة إلى عدد كل واحدة منها وأهميتها وفيها أشخاص إكفاء ولكن بما أن هذا الأمر يظهر أنه صعب المنال نظراً إلى التعصب الديني والطائفي عند أغلب الناس لا يرتاح لبنان إلا إذا أعطيت كل طائفة حقها من الوظائف والمنافع العامة بموجب نظام مفصل تكون مخالفته تحت أشد المسؤولية وبما أن الشعب أجمع يشترك بالغرم فيجب أن يشترك بالغنم أيضاً وهذه القاعدة كانت مرعية بمدة نظام لبنان وكان الشعب مرتاحا دون محاسدة ولا مزاحمة بين مختلف الطوائف. القوانين والنظامات قلما تنفع إذا كان الذين يديرون دفة الحكم ليسوا مخلصين ولا نزيهين ولا قديرين لأن القوانين والنظامات لا حياة لها إلا بمن يديرها ولا نفع. ومن العدل والرحمة وحسن الإدارة أن يعفى الفقراء من التكاليف والذي له ملك لا يقوم إيراده بنصف حاجاته وحاجات عيلته الضرورية فلا يحجز ولا يباع جبراً وكذا من يملك بيتا أو منقولات أو طروش أو آلات ضرورية لسكناه ولحاجته ولشغله والذين لهم إيرادات تزيد عن حاجاتهم الضرورية تزاد عليهم الضرائب بقدر ما تزيد إيراداتهم أقل أو أكثر بالنسبة إلى مقدرتهم.

الحرية:

الحرية هي حق طبيعي للإنسان فله الحق في الحياة وصيانتها من كل اعتداء فعلى الحكومة مساعدته في ذلك والاقتصاص من كل من يعتدي على رفيقه. وله الحق في استخدام قواه الموهوبة له من الله تعالى وذلك بما يعود لمنفعته وحفظ كيانه بشرط أن يراعي حقوق الغير ولا يتعمد ضرر قريبه ولا يستبد به فلكل إنسان أن يختص بثمرة أتعابه وجهوده ويستفيد منها وله حق الاستملاك بما جنت يداه وأيدي والديه وذوي أقربائه. فعلى الحكومة أن تمنع العبودية وتصون الأملاك الخاصة. والإنسان حر أن يعتقد بما يشاء ولكن ليس له أن يرغم غيره على اعتناق ما يعتقد به هو ولا أن ينشر مبادىء فاسدة تعود بالضرر على الآخرين، فعلى الحكومة أن لا تتعرض للأديان لاسيما الأديان المالوفة وأن تصون كرامتها وكرامة رجال الدين ولكنها حرة أن تقاوم المذاهب السياسية والشيوعية وكل ما ترى منه ضرراً للشعب واننا نستقبح عمل أولئك الحكام الذين يقاومون الديانات ويرغمون الشعب على اعتناق مذاهبهم السياسية ويميلون إلى أوهام صبيانية بحجة تأييد الوطن وللكتبة وأصحاب الجرائد أن يبدوا آراءهم كتابة وأن ينتقدوا أصحاب الوظائف العامة حينما يرون خللا في أعمالهم بقصد الخير العام ولكن ليس لهم أن يحقروهم في شخصياتهم إذا نددوا في أعمالهم ولا أن ينسبوا لهم انتقاماً أو تشفياً أو لغرض آخر أعمالا هم براء منها.

البغاء:

الزواج هو ترتيب إلهي غايته إيجاد الفة بشرية وحفظ النسل

البشري وقد خلق الله الإنسان ذكراً وأنثى وقال لهما أنميا وأكثرا والاحصاء يثبت لنا أن بين الذكور والإناث نسبة تكاد تكون متساوية لأن الذكور هم أكثر من الإناث بنحو العشر فيتلخص من ذلك أن الذكر من الإنسان لا يكون له إلا امراة واحدة والأنثى لا يكون لها إلا ذكر واحد، فمن مخالف هذه الشريعة يخالف ترتيب الله تعالى ويعرض نفسه لشرور عديدة، فالبغاء هو أعظم مخالفة للشريعة الالهية واضر شيء في الألفة البشرية ومحط لمنزلة الإنسان الذي يبرهن عن ذاته أنه منقاد إلى شهواته البهيمية ليس له عزة نفس ولا فضيلة فامياله الجسدية تتغلب على أمياله الروحية ومن هذا البغاء يحصل لكل مجتمع بشري أضرار جنسية في الأفراد والمجموع في الجسد والنفس. وكل سلطة تحترم الله تعالى وتحترم نفسها تحرم البغاء بتاتاً فهذه دولة أيطاليا انجح دول العالم قد منعت البغاء بتاتاً فقل الفساد في داخليتها، فالمأمول من المفوضية السامية ومن الحكومة اللبنانية أن تمنعا البغاء في داخل لبنان ولا سيما قد ثبت أن وجود بيوت البغاء في مدن لبنان بإجازة السلطة لم يمنع البغاء السري بل زاد في الطين بلة وكم من الشرور نتجت عنه ويخشى نزول أعظم منها، كفى ذكر الحادثة الوباء الذي نشره في مسقط رأسه أحد الشبان الذين أتوا بيروت وذهب إلى أحد بيوت العهر وعاد منها موبوءا فنشر عداوة بين أهله وفقد هو بسبب ذلك وافقد كثيرين من أهل بلده الأبرياء أعظم حاسة، وهي حاسة البصر، وكم من الذين ابتلوا بأمراض شتى وهم في عنفوان شبوبيتهم وعرضوا حياتهم لشقاء عظيم وكم أضاعوا ثروتهم وافقروا عيالهم وكم من المنتحرين وكم من الذين تركوا عيالهم وأهملوا الزواج الشرعي فقلت المواليد وكثرت الوفيات فكفي

البلاد من هذا الفساد واضراره وحان للسلطة في لبنان إذا كانت تريد خير الشعب وتقوم بواجبها نحو أن تنتبه إلى ملافاة هذا الشر وأضراره وها أن البلاد باجمعها تئن من هذه الحالة ولو استفتوا، لافتوا جميعهم بتسكير تلك المحلات العاطلة، فبقاء هذه المحلات مضاد لعاطفة الشعب ولخيره ويكونون مسيئين إلى الأمة اللبنانية إذا لم ينفذوا رغائبها.

التربـية الوطـنية:

إن الطفل يخلق خالي المعرفة من كل شيء ليس له سوى قوى قابلة للإدراك فهذه القوى تنفعل بالمؤثرات التي تحتاطها وتلك الانفعالات يبقى أثرها في الذاكرة فإذا تجمع تلك التأثيرات في دماغ الولد واتخذت لها شكلا مرتبا بقوة النفس العاقلة أعطته قسما من المعرفة لادارة ذاته. غير ان الإنسان وان كبر وملك قواه يبقى عادة تحت تأثير الوسط الذي وجد فيه وأسيرا للتقاليد التي أخذها عن أبيه وأمه وعن قومه هكذا إذا ولد الإنسان من أبوين مسيحيين وتربى في وسط مسيحي يبقى كل حياته مسيحيا وان ولد من أبوين مسلمين وتربى في وسط إسلامي يبقى عادة مسلما مدة حياته وهكذا قل عن باقي فئات البشر. القديس افرام السرياني كان يشكر ربه على أنه خلقه في غرفة أهلها مسيحيون ولم يخلقه في الغرفة المحاذية لها التي سكانها غير مسيحيين وإلا لكان تبعهم. وقد كثرت المذاهب في أيامنا وكل صاحب مذهب يسعى إلى اقتياد غيره إلى مذهبه وأغلب الحكومات قد استولت على تربية الناشئة لتبث فيها مبادئها ان صالحة وان لا، ولما كان سكان كل دولة مستقلة هم غالبا ذوو

أديان مختلفة فقد ارتاى بعض الحكام ان ينفوا الدين من الأساس بحجة ان لا يسيئوا إلى احدى الفرق الدينية وبعضهم أخذ يحرم التعليم الديني حتى في المعاهد الخاصة، فهذا شطط عظيم واستبداد أعظم، ولكن ما لنا وللخارجين فلنقتصر على لبنان خاصة ان لم نقل سورية. إن السكان ينقسمون إلى مسيحيين وإلى محمديين وإلى فئة قليلة من اليهود وكلهم أصحاب دين يعتقدون بوجود الله تعالى وبخلود النفس وبالعقاب والثواب فلا يجوز إذن أن تكون مؤسسات الحكومة بلا دين ولا يجوز لها في هذه الحالة ان تؤيد وتساعد المدارس اللادينية، وإذا كان لا يجوز أن تؤسس الحكومة اللبنانية مدارس لا دينية أو تختار معلمين لا دين لهم، لا يفهم من ذلك أنه يجوز لها أن تفضل مذهبا دينيا على مذهب آخر، وفي هذه الحالة نرى أن تترك التعليم الديني لاربابه حتى التعليم المدني تكله إليهم وتمدهم بالمال الذي تصرفه هي على المدارس ويكون لها أن تفرض برنامج التعليم المدني وتراقب سيره وبهذه الواسطة يتعمم التعليم لأنه أيسر للرؤساء الروحيين أن يعمموا التعليم بذات الرواتب التي تصرفها الحكومة على المدارس مع نتيجة ضئيلة وبذلك لا يبقى مجال للاعتراض وقد اضحكنا اعتراض بعضهم على المنح المدرسية فكأن هؤلاء المعترضين لا ينظرون إلا إلى ما لهم ولا ينظرون إلى ما لغيرهم ويريدون احتكار كل شيء في سبيل ذويهم فالمسيحيون يجوزون عن المنح المدرسية إذا كانوا ينصفونهم في غيرهم وهم لا يرومون إلا عدلا في توزيع المنافع العامة وإذا سكتوا وغيرهم ضج فسكوتهم لا يعد رضى واكتفاء بما لهم وضجيج الغير لا يعبر عن حقوق مبخوسة بل عن زيادة في الطمع وعن قحة لا تعرف الخجل سامهم الله.

خلاصة القول:

إن الشعب اللبناني يطلب من حكومته أن تحافظ على استقلاله وتبرهن على أنها أهل للحكم لئلا يضيع الاستقلال ويسقط الاسم اللبناني. وتبرهن على نمو اقتصاديات البلاد وتسهر على الأمن العام لصيانة الأرواح والأموال. وتراقب سير المحاكم وتختار الأكفاء والنزيهين للقضاء لتحصل الناس على حقوقها فلا تضيع ولا تشرق. وأن تعدل بتوزيع المنافع العامة والوظائف. وأن تصون الحريات. حرية العمل، حرية الاستملاك، حرية القول والكتابة، وأن تحرم البغاء المفسد آداب الشعب وذاهب بالثروات ومعرض الجسم للأمراض الوبائية القتالة والألفة للضغائن والاندثار، وأن تشرف على التربية البدنية، وهناك واجبات أخرى نقتصر عن إيرادها حذراً من ملل السامعين.

وإننا نخشى أن تذهب هذه النصائح الصادرة عن حب حار للوطن وغيرة أبوية كما كان نصيب جهودنا من قبل مما يوجب الأسف الشديد ولكن لنا الرجاء هذه المرة أن تكون نصائحنا هذه ذات فعالية لدى أرباب الأمر إذا كانوا يريدون نجاحهم المستمر وخير الشعب والله نسأل أن يلهم كل من نيط به أمر الشعب إلى كل ما به رضاء وخير الأمة اللبنانية اللهم استجب آمين.

الحقير

أنطون بطرس

بطريرك انطاكية وسائر المشرق

رد الزعيم

تمهيد:

في السادس من الجاري ألقى غبطة البطريرك الماروني خطاباً تناول فيه السياسة اللبنانية ومسائلها وعالجها بالطريقة البطريركية التقليدية فجاء خطابه أمراً هاماً وحادثاً خطيراً في السياسة اللبنانية لا يمكن أن يمر، كما مر الكثير من خطابات الغبطة البطريركية السابقة، بدون تعليق يوضح مجاري الفكر السياسي الحديثة ويضع الأمور الهامة في الأماكن اللائقة بها، خصوصاً وأن غبطته قد خص الحزب السوري القومي ومبادئه بعناية دقيقة توجب مقابلتها بعناية مثلها.

وقد كنا ننتظر أن ينجم عن خطاب البطريرك مسائل واتجاهات تكمل ذلك الخطاب ذا المرامي السياسية ولكن الأمور التي تلته لم تكن ذات علاقة وثيقة به ولا معبرة عنه، بل مناورات سياسية استغلالية أرادت أن تستغل موقف البطريرك ونفوذه.

وقبل البدء بمعالجة خطاب الغبطة لا بد من قول كلمة في شخصية البطريرك الحالي السياسية، الظاهرة من مواقف متعددة وقفها.

فقد وقف البطريرك عريضة موقفاً محموداً بصدد الوحدة الشعبية فيما بين لبنان والشام وظهر أنه يقترب كثيراً من مجرى النهضة القومية. ووقف من تقرير احتكار زراعة وصناعة التبغ في لبنان

موقفاً شديداً ولكنه كان موقفاً غير موفق لأنه جاء بعد فوات الأوان.

وإذا كان لغبطة البطريرك عريضه هذان الموقفان وغيرهما من المواقف الحميدة فإن له كذلك مواقف غير حميدة كموقفه من محاولات اليهود التسرب إلى لبنان، حتى قال فيه المطران مبارك: «نحن إنما انتخبناك بطريركاً للموارنة لا بطريركاً لليهود».

ولسنا نذكر عبارة المطران مبارك للمفاضلة والمقابلة فالمطران الذي قال هذا القول عاد فتبع سيده وصار مطراناً لليهود.

نرى من مواقف البطريرك عريضه السابقة أنه من الوجهة الشخصية، ليس ذا اتجاه معين متزن ولا ذا مذهب سياسي خاص. وأن إعماله السياسية هي هبات تثيرها العوامل العارضة وتوجهها المؤثرات الشخصية الخاصة التي يتعرض لها البطريرك بواسطة المتصلين به وبعض هذه المؤثرات أو أكثرها شخصي مبني في أكثر الأحيان على أراء أولية وفهم غير ناضج للقضايا المطلوب معالجتها.

ولا يشذ عن هذه القاعدة موقف غبطة البطريرك في السادس من هذا الشهر، الذي ألقى فيه خطابه الآتي تشريحه.

ففي هذا الخطاب ينزل البطريرك عند الرغبات الملحة ويباشر معالجة مسألة مضى وقت الفائدة من معالجتها. فموقفه من مسألة الحكم في لبنان أشبه بموقفه في مسألة احتكار التبغ، لأنه مبني على القاعدة عينها: النظر في الكوارث بعد وقوعها ورؤية الأغلاط بعد صدورها والتأثر بالنظريات التي تعرض على صاحب الغبطة مكبرة ومحسنة، مهما كانت بعيدة عن إدراك أسس القضايا وفهم طبيعة

عواملها الأصلية والفرعية. فتعالج الفروع معالجة الأصول وتعالج الأصول معالجة الفروع فيبدو نجاحاً باهرا ما هو فشل باهر ويختلط الصواب بالغلط يسمع الشعب يفرح ويجرب الشعب فيحزن وتستمر المعالجة فيتكرر السمع والحزن.

وبديهي أن تؤدي الأسباب عينها إلى النتائج عينها وأن ينتج عكس العلاج وأساليبه عكس النتائج التي تكون حاجة الشعب وأشواقه وآماله. فمعالجة رجال الدين اليوم مسائل الأمم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كمعالجة رجال الدين في الأزمان الغابرة الأمراض الجسدية والنفسية (العقلية) حين كان الكاهن ذا سلطة خفية، مستمدة من جهل تلك الأجيال السحيقة، على الروح والمادة وكما أدى ارتقاء فن الطب إلى استحالة حلول الكاهن الساحر محل الطبيب العالم كذلك أدى ارتقاء علم الاجتماع وفن السياسة إلى استحالة حلول مطران أو بطريرك محل العالم الاجتماعي أو الخبير السياسي أو الثقة في الاقتصاد. وكما يؤدي تدخل رجل الدين، من حيث هو رجل دين، في معالجة مريض إلى إفساد عمل الطبيب وعلاجه كذلك يؤدي تدخل رجل الدين، من حيث هو رجل دين، في معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى إفساد عمل الخبير بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلاجه.

ولقد أدركنا من اختبارنا البطريرك عريضه أنه، شخصياً، ليس سوى رجل دين. فقد يكون تقياً وقد يكون ورعاً وقد يكون محباً للخير العام وقد يكون صالحاً أمام الرب يسوع بنزاهته وتجرده. قد يكون كل ذلك ولكنه مع كل ذلك ليس خبيراً بالاجتماع أو

بالاقتصاد أو بالسياسة، حتى ولو عاونه بعض من يثق بجدارتهم لبحث شؤون هذه الفنون وإعطاء الأراء الصائبة فيها.

تبقى، إذن، مسألة المقام البطريركي ذي التقاليد المستمدة من الأزمنة المتطاولة في القدم، من أزمنة الثقافة الحجرية أو من أزمنة الثقافة المعدنية الأولى، من قبل عصر الآلة وقبل عصر الحديد، من قبل عصر الثقافة الصناعية والزراعية الحديثة ثقافة المعرفة والعلم والاختصاص، من أزمنة الجهل المطبق والخوف المغلق.

ولا بد لنا من الاعتراف بأن المقام البطريركي كان في مدارج التقاليد المستمدة من تلك الأزمنة ذا مصلحة أولية في النظر في شؤون الجماعة الدينية المنقادة لرعايته. وكانت الجماعة الدينية لذلك العهد ذات شأن خاص ومطالب خاصة وكانت لها صفة الوحدة السياسية. فكان تمثيلها السياسي تمثيلاً دينياً وكان تمثيلها الديني تمثيلاً سياسياً فإذا أرادت دولة أن تعرف موقف الجماعة الدينية السياسي كانت تلجأ إلى رئيس تلك الجماعة الديني فكان يتكلم باسمها وكانت تجتمع حوله وتؤيده. ولم يكن ذلك التمثيل قط مبنياً على أساس فهم عام ثابت لعلاقة الروح بالجسد وتفوق تلك على هذا الذي يرمز إليه بسيادة الرئيس الديني على جسم المجموع.

وكان معقولاً نوعاً في ذلك العهد أن يلجأ إلى اعتبار الممثل الديني الممثل السياسي للجماعة الدينية بسبب الصفة السياسية لهذه الجماعة وبسبب ظروفها السياسية والاجتماعية فاكتسب المقام البطريركي ذلك النفوذ الدنيوي السياسي الذي استمر إلى هذه الأيام وكان ذا شأن خطير في إقرار مسائلنا القومية والسياسية وذا مسؤولية

أصلية في إقرار الحالة الراهنة، التي نختبر الآن نتائجها.

ومما لا شك فيه أن المقام البطريركي عمل في ظروف كثيرة ماضية على حفظ مصلحة الجماعة الدينية وإيجاد أسباب بقائها. وكانت له في هذا السبيل أعمال كبيرة بلغت إلى غاية بعيدة. وإلى هذه الحقيقة، التي لا بد من الاعتراف بها، يعزى استمرار نفوذ المقام البطريركي السياسي حتى هذه الأيام. منذ تلك الأزمنة القديمة إلى اليوم سار التطور سيره الطبيعي وفعل فعله فتغيرت الظروف وتغيرت الأوضاع واختلفت الاعتبارات. ولكن الشعب بطبيعته بطيء إلى إدراك التغيرات الاجتماعية والسياسية إدراكاً جلياً فظلت عامة الجماعة الدينية تتجه اتجاه الجماعة السياسية في حين لم تعد الظروف توجب أو تسمح ببقائها جماعة سياسية. وفعلت قوة الاستمرار فعلها في المقام البطريركي الماروني فتدخل بعد الحرب باسم الجماعة المارونية لإقرار مسائل سورية وفاقاً للاعتبارات الدينية وكان تدخله ابتداء المسألة اللبنانية الحديثة التي بلغت بالشعب اللبناني إلى موقفه الحاضر. وإلى هذا التأخر في الإدراك العام تعزى خطورة المواقف البطريركية السياسية. وفي هذا التأخر في الإدراك العام نجد أسباب امتداد نفوذ رجال الدين السياسي إلى هذه الأيام، والعامل الأساسي في بقاء هذا النفوذ ذا شأن هام في تقرير مصير القضايا القومية والسياسية.

هذه هي العوامل التي تكسب خطاب البطريرك عريضة خطورة ما كانت تكون له لولاها، فالخطاب بسيط مضطرب عام لم يتناول من المسائل المعينة سوى الحملة على الحزب السوري القومي

وعلى الحزب الشيوعي وفيما سوى ذلك فالكلام عمومي وفي بعض الأماكن يعرض لمبادىء لا يصح السكوت عليها كما سيجيء:

التوفيق المضطرب:

يبتدىء غبطة البطريرك خطابه، بعد الترحيب بالوفود القادمة بحجة تهنئته بانتقاله إلى المقر الشتوي، بإعلان أسفه للحوادث المكدرة التي اكتنفت حل منظمات الشباب اللبناني. إن الحوادث المذكورة دعت إلى أسف جميع العاملين لمصلحة الأمة ولم يكن غبطته أول الآسفين.

ويبدي غبطة البطريرك أسفه «لما أشيع من أقاويل النقد عن انتخابات مجلس النواب» ثم يتنصل من كل تدخل في «تلك الانتخابات» معلناً أنه ترك الأمر «لأربابه» أي «الشعب والحكومة». والسبب في عدم تدخل غبطته ان الكل احباؤه واعزاؤه فلا يمكن غبطته أن يتحيز لفريق دون آخر، إذ هو بكليته للكل ويحب «أن يضم الجميع تحت حمايته».

وبينا غبطته يعلن في فقرة واحدة من خطابه أنه يترك أمراً هاماً كالانتخابات لأربابه «الشعب والحكومة» وأنه يحب أن يضم الجميع تحت حمايته إذا به ينتقل فوراً إلى تأييد تدخل الرؤساء الروحيين في «الأمور الزمنية» ثم يدعم هذا الموقف في سبيل السلطة الزمنية بهذا التصريح الجريء الخطير:

«ثم إن الشعب على اختلاف نزعاته يكلفنا وينتظر منا أن نهتم، ليس بأموره الروحية فقط، بل بأموره الزمنية أيضاً ونحامي عنه

ونسعى لخيره، فالشعب الذي ولى الحكام أمره ووكل إليهم الاهتمام بأموره الزمنية هو ذاته يرجو منا أن نشارف على أموره الزمنية الخ».

فإذا كانت هذه الدعوى تشتمل على حقيقة وكان الشعب ينتظر من غبطة البطريرك «أن يحامي عنه» فكيف يوفق غبطته بين ترك أمور الانتخابات «لأربابها» وبين قيامه على شؤون الشعب الزمنية وحمايته له؟.

إننا نريد أن نصدق أنه لم يكن لغبطته رأي في الانتخابات ولا «تدخل» ولكنه لا بد لنا من البحث في الأسباب التي دعته إلى عدم التدخل وهو «المكلف من الشعب على اختلاف نزعاته» بالاهتمام بأموره الزمنية وحمايته من الضيم والإجحاف بحقوقه. فهل السبب إهمال غبطته الاهتمام بالشؤون الزمنية المكلف من الشعب بالقيام عليها؟ أم السبب عدم توقع غبطته حصول ما حصل مما أدى إلى «أقاويل النقد» المأسوف لها كثيراً؟ أم السبب هو الكائن في نظرية الحزب السوري القومي ومبدأه الإصلاحي القائل بفصل الدين عن الدولة ليتسنى لأهل الدين أن يتمموا واجباتهم الدينية على أفضل وجه وليتمكن أهل الدولة من تدبير شؤون دولتهم من غير أن يتعرضوا للاصطدام بتدخل رجال الدين واشتغالهم بالأمور الزمنية؟.

أجل! كيف يوفق غبطته بين تركه شؤون الانتخابات الزمنية وعباراته التالية: «وواقع الحال أن الشعب اللبناني خاصة ينظر إلى المقام البطريركي الماروني وإلى رئيسه نظره إلى أب له ووكيل عنه مفوض إليه منه تفويضاً مطلقاً الاهتمام بمصالحه العامة والخاصة والمدافعة عن حقوقه، حتى إذا تقاعد عن ذلك لامه ونسب إليه

التقصير، إذ له ملء الثقة به وهو كان دائماً مرجعاً للشعب بكل أموره».

إذا كان غبطة البطريرك يعترف بتقاعده وتقصيره فلا بد من التسليم بأن هذا الاعتراف ينقض تعليمه القائل بصلاح تدخله في الشؤون الزمنية لمصلحة الشعب. وإذا كان يعترف بعدم توقع النتائج المؤسفة وبالتالي بعدم الخبرة في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيكون قد اعترف بخيبة الشعب اللبناني في نظره إلى المقام البطريركي الماروني وإلى رئيسه. وإذا كان لا يعترف بذلك ولا بهذا فلا بد، إذن من التسليم بمبادىء الحزب السوري القومي فلا تصطدم الروحيات بالزمنيات ولا تصطدم الزمنيات بالروحيات.

وإذا كان غبطته يظن أنه يمكن التوفيق بين الوجهتين المتضاربتين في دعواه وموقفه بعبارته «ونحن نحب أن نضم الجميع تحت حمايتنا» فما أبعد هذه العبارة عن إيجاد التوفيق المطلوب!.

الشعب اللبناني والمقام البطريركي:

الحقيقة أننا قد تساهلنا كثيراً في الجدل في موقف غبطة البطريرك من بعض الشؤون الزمنية بناء على مجاراتنا غبطته، جدلاً، في اعتبار ما سماه «واقع الحال».

يقول غبطته: «إن الشعب اللبناني على اختلاف نزعاته يكلفنا وينتظر منا أن نهتم، ليس بأموره الروحية فقط، بل بأموره الزمنية أيضاً ونحامي عنه الخ» وفي موضع آخر «وواقع الحال أن الشعب اللبناني خاصة ينظر إلى المقام البطريركي الماروني وإلى رئيسه نظره إلى أب

له ووكيل عنه مفوض إليه منه تفويضاً مطلقاً الاهتمام بمصالحه العامة والخاصة والمدافعة عن حقوقه الخ».

لا نعتقد إلا أن غبطته عنى بقوله: «الشعب اللبناني على اختلاف نزعاته يكلفنا» إن أفراداً من مختلف النزعات كانوا يكلفون غبطته التدخل في بعض الأمور الإدارية أو غيرها لمصلحتهم المتسترة بستار المصلحة العامة. وإن غبطته قد أجاز لنفسه اعتبار هؤلاء الأفراد «الشعب اللبناني» من باب إطلاق البعض على الكل ولا وجه صحيح لإجازة هذا الإطلاق، إذ أن الأفراد، مهما كثر عديدهم، لا يمكن أن يسموا «الشعب على اختلاف نزعاته» إلا بترك الواقع والمنطق جانباً وبإحلال اللاهوت محلهما. ولا نعتقد أن غبطته أراد إدخالنا دائرة اللاهوت حين صرح هذا التصريح أننا نؤكد لغبطته أن ألوف القوميين في الجمهورية اللبنانية لا يصدعون غبطته، لا جمهوراً ولا أفراداً، بتكليفه الاهتمام بأمورهم الزمنية. وإننا نشك كثيراً في أن الجماعات الدينية غير المارونية في الجمهورية اللبنانية تنظر إلى غبطته نظرها إلى «أب ووكيل عنها مفوض إليه منها تفويضاً مطلقاً الاهتمام بمصالحها العامة والخاصة».

وإذا كان غبطته يعني «بالشعب اللبناني خاصة» الموارنة فقط ففضلاً عن التناقض بين هذا الافتراض وقول غبطته «الشعب على اختلاف نزعاته» نؤكد لغبطته أن القوميين من «اللبنانيين الصرف» وكثيراً من الموارنة المثقفين الذين لمَّا يتسن لهم دخول الحزب القومي لا يدخلون ضمن أحد التعبيرين المتقدمين.

السلطة الروحية والسلطة الزمنـية:

نعتقد، من العناية الشديدة التي تناول بها الحزب السوري القومي، أن غبطته يوجه الكلام إلى الحزب القومي خصيصاً حين يقول «اعترض علينا البعض أننا، ونحن الرئيس الروحي، نتدخل بالأمور الزمنية» فنشكر لغبطته هذا الاهتمام باعتراضنا الذي دفعه إلى جوابه وفسح لنا المجال للجواب بدورنا على جواب غبطته وإيضاح ما لا بد من إيضاحه في هذا الصدد.

إليك أيها القارىء العزيز، جواب غبطته: «إن الأمور الروحية، وإن كانت غايتها خلاص النفوس بحفظ الإيمان والشرائع الإلهية، فلها مساس عظيم بالجسد، لأن الإنسان ليس هو روحاً بسيطة كالملاك ولا جسداً مستقلاً، بل هو مزيج من الاثنين. والجسد، إذ هو الجزء الأدنى، يجب أن يخضع للنفس، لأنها الجزء الأشرف من الإنسان وهو ليس إلا آلة تستعملها النفس لأغراضها. والأعمال الروحية إنما تتم بواسطة الجسد. ولما كان أساس الدين المسيحي قائماً بالمحبة لله تعالى وللقريب توجب على الرئيس الروحي أن يعاون الشعب بكل الأمور، روحية كانت أم زمنية، التي تعود لخيره الروحي أو الزمني».

يقسم جواب غبطته إلى قسمين: قسم من شؤون اللاهوت البحت وقسم من شؤون نظر اللاهوتيين في الأوضاع الزمنية. فالقسم الأول هو ما تعلق بالروح والجسد والقسم الثاني هو ما تعلق بواجب الرئيس الروحي تجاه الأحوال الزمنية.

لا نريد أن ندخل هنا في أي بحث لاهوتي صرف، باعتبار أن الروح من عند الله وإن الجسد من التراب وإن الاثنين مستقلان الواحد

عن الآخر في الأصل ولا في مناقشة علمية لهذه الاعتبارات اللاهوتية، بل نريد أن نقبل، جدلاً، هذا الترتيب اللاهوتي لعلاقة الروح بالجسد. ثم نناقش النظرية اللاهوتية بعد حصول المزيج من الروح والجسد وحصول الإنسان الذي لا يكون كيانه الجسماني سوى آلة تستعملها النفس لأغراضها، إذ «الأعمال الروحية إنما تتم بواسطة الجسد».

كل إنسان، إذن، يولد مستكملاً الشرطين العلوي والسفلي: الروح والجسد. وبحصول المزيج يصبح الإنسان تاماً، روحاً وجسداً. ونصرف النظر هنا عن شروح علم النفس وعن التحليل النفسي وعن التفاعل بين النفس والجسد أو بين ما هو سيكلوجي وما هو فسيولوجي ونجيب على نظرية غبطة البطريرك اللاهوتية من كلامه عينه فنقول إنه لما كان «مساس الأمور الروحية العظيم» مستمداً من علاقة الروح بالجسد ولما كان كل إنسان ذا روح بعينها وذا جسد بعينه فكل إنسان له روح تهتم بتصريف شؤون جسدها.

ولما كانت غاية الأمور الروحية «خلاص النفوس بحفظ الإيمان والشرائع الإلهية» فمهما كان مساسها بالجسد عظيماً يجب إلا تخرج من دائرة الروح إلى دائرة الجسد. فتثقيف النفوس في «حفظ الإيمان والشرائع الإلهية» هو أمر ديني من أمور الروح يجب إلا يتعدى هذا الحد إلى الأجساد لأنه أن تعداها أبطل ذاتية الروح الخاصة واستقلال الفرد وحريته في تصريف شؤون جسده وفاقاً «للإيمان والشرائع الإلهية» فواجب الرئيس الروحي أو المعلم الروحي أن يقتصر على تعليم الإنسان أموره الروحية حتى إذا أكمل تعليمه

«الإيمان والشرائع الإلهية» أصبح قادراً من تلقاء نفسه، على السير في أحكام الإيمان والشرائع الإلهية مع الاحتفاظ باستقلاله عن رئيسه الروحي في الشؤون الزمنية التي تتطلب معرفة الزمنيات المعقدة من علوم وفنون اختصاصية تحتاج إلى ثقافة أخرى مبنية على العلوم والفنون الزمنية لا يمكن أن تغني عنها «الشرائع الإلهية» التي غايتها «خلاص النفوس» لكيلا تذهب بعد الموت إلى جهنم. فالمعلم الروحي يمكنه أن يعلم «الشرائع الإلهية» ويرشد إلى الصلاح النفسي وفاقاً لهذه «الشرائع» ولكنه هو نفسه المختص بالروحيات لا يمكنه أن يعلم العلوم المالية وفن الإحصائيات وعلوم الطب والكيمياء والهندسة والاقتصاد وما تنطوي عليه من علوم ومسائل فرعية لأن هذه الأمور ليست موجودة في «الشرائع الإلهية» الثابتة وهي أمور تتطور وترتقي بالاكتشافات والاختراعات بينما تظل «الشرائع الإلهية» ثابتة جامدة بطبيعة النقل.

نقول أنه واجب الرئيس الروحي ألا يتعدى دائرة الروح إلى دائرة الجسد لئلا يقع في ما يوجبه هذا التعدي من تطبيق أحكام الدائرة الجسدية عليه هو نفسه فيصبح «كواحد من الناس» لأنه متى خرج إنسان الروحيات من دائرة الروحيات إلى دائرة الزمنيات أصبح المقياس الذي يقاس به: مبلغ معرفته وخبرته العلوم والأحوال الزمنية، لا مبلغ حفظه «الإيمان والشرائع الإلهية».

أما الاستنتاج من علاقة الروح بالجسد اللاهوتية أنه بما أن الجسد خاضع للروح فالأجساد يجب أن تخضع لسلطة زمنية للرئيس الروحي فهو استنتاج لو حصل لكان ضلالاً بعيداً عن شؤون

الروح والجسد معاً، لأنه لا يعني خضوع الجسد للروح فقط. بل يعني خضوع كل الأجساد لروح واحدة تعطل مواهب الأرواح الأخرى وتنقض غرض الروح المرسلة من عند الله. فإذا كانت الروح مسؤولة عن الخضوع «للإيمان والشرائع الإلهية» فهي ليست مسؤولة عن ترك شؤون جسدها الزمنية لروح واحدة هي روح الرئيس الروحي.

الروح نفسها غير مسؤولة عن الخضوع للرئيس الروحي، إذ هي مسؤولة عن «حفظ الإيمان والشرائع الإلهية» فقط، فكم بالحري الجسد الذي هو «آلة تستعملها النفس».

وأما قول غبطته «ولما كان أساس الدين المسيحي قائماً بالمحبة لله تعالى وللقريب توجب على الرئيس الروحي أن يعاون الشعب بكل الأمور التي تعود لخيره الروحي أو الزمني، روحية كانت أو زمنية» فينقصه شرط بقاء المعاونة ضمن دائرة اختصاص الرئيس الروحي التي غايتها «حفظ الإيمان والشرائع الإلهية» فلا تتعداها إلى إدارة الدولة وسياستها وإلى تصريف الشؤون الزمنية، التي تحتاج أموراً أخرى غير «حفظ الإيمان والشرائع الإلهية».

وأما التشبث بالسلطة الزمنية فكلام مبني على التقاليد الكنسية لا على حاجة الحياة ومطالب الحياة الزمنية.

السياسة الروحية الزمنية:

لا اعتراض على اهتمام غبطة البطريرك بمصلحة البطريركية في الشؤون التي يكون منها نفع أو ضرر. فالشؤون البطريركية عائدة إلى غبطته يسهر عليها ويصرفها بحكمته ودرايته. أما أن تكون مصلحة

البطريركية أساساً أو أحد الأسس التي يقوم عليها أدعاء وجوب التدخل الديني في شؤون الدولة فمما لا مندوحة عن الاعتراض عليه.

ولسنا نتمكن من تصور أنه قد يخفى على غبطته ما في التشبث بجعل الرئيس الروحي مرجعاً للشؤون الزمنية من الخطر على سير الأمور الزمنية التي تصبح في هذه الحالة معرضاً لتنازع السلطات الروحية السلطة الزمنية أو الشؤون الزمنية. إذ ليس للشعب سلطة روحية واحدة، بل سلطات يؤيدها التعصب الديني والطائفي الذي يعترف غبطة البطريرك في خطابه بوجوده عند أكثر الناس في لبنان. كما وإن الاستمرار في تأييد كون الممثل الديني ممثلاً سياسياً لا يفيد سوى تأييد الاستمرار في اعتبار الجماعة الدينية جماعة سياسية فيظل الشعب مقسماً إلى جماعات دينية تقسيماً يمنعه من الأخذ بالقومية التي هي وحدها تؤمن وحدته السياسية والاقتصادية.

بعد الفراغ من إعطاء المبررات اللاهوتية لتدخل غبطته في شؤون الدولة الزمنية ومن الكلام على وكالة رئيس المقام البطريركي الماروني عن الشعب، التي نظرنا آنفاً في مبلغ أهميتها، يتقدم غبطته إلى معالجة الشؤون الزمنية فيقسم حاجات الشعب إلى ثمانية مواضيع منها ما هو أصلي كالاستقلال والاقتصاد، ومنها ما هو فرعي كالأمن العام والمحاكم.

ولما كان غبطة البطريرك قد ابتدأ بمعالجة الاستقلال رأينا أن نتابعه في ترتيبه وننظر في ما بدأ غبطته بمعالجته.

يقول غبطته في باب الاستقلال: «من أهم الأمور التي تتطلبها الشعوب الاستقلال» فيعد الاستقلال من جملة أمور هي أهم ما تتطلبه الشعوب، لا أهم الأمور التي تتطلبها الشعوب على الإطلاق. أي أن غبطته لا يعد الاستقلال شرطاً أساسياً لكل مطلب قومي أو شعبي أو الحالة السابقة المفترضة لكل مطلب قومي، التي لا يصح بدونها افتراض مطالب قومية أو شعبية. وهكذا نرى أن غبطة البطريرك يعالج الاستقلال الأصلي معالجة المسائل الفرعية.

ويتابع غبطته الكلام في الاستقلال فيقول إنه كان للبنان «شبه استقلال» أما الآن «فقد منح الاستقلال التام بعناية جمعية الأمم وفضل الدولة الكريمة فرنسة المحبوبة».

هنا يقر غبطته مبدأ «منح الاستقلال» من قبل صاحب سيادة مستمدة من بعض الاتفاقات الانترنسيونية حلت، بحكم الظروف السياسية، محل السيادة الأصلية العائدة إلى الشعب نفسه. ولا يرى غبطته في «منح الاستقلال» عدم حصول الاستقلال الصحيح وإن المنحة لا تقوم مقام الحق الأصلي وأن ما يجيء منحة قد يذهب منحة وقد يتعرض لإنكار أنه حق أصلي وللنزاع.

ثم إن غبطته يفترض أن المعاهدة التي منحت للبنان ولا تزال معلقة على القبول أو الرفض من قبل الجانب المانح وجمعية الأمم قد صارت «استقلالاً تاماً» أي حائزا على جميع شروط الاستقلال التام وهو غير الواقع إذ البلاد لا تزال خاضعة لنظام الانتداب إلى أن تصدق المعاهدة. وبعد تصديقها تظل البلاد خاضعة لثلاث سنوات تجربة ولشروط سياسية وحربية لا تسمح مطلقاً باستعمال تعبير

«الاستقلال التام» الذي يستعمله غبطته من غير إحاطة بدقائق الأمر أو تدقيق في القول.

وبدلاً من أن نجد في معالجة غبطته الاستقلال تشخيص الاستقلال الحقيقي وأسبابه الأساسية وعوامله الأصلية، كما كان يكون الأمر لو كان المتكلم خبيراً بالعلوم الاجتماعية والسياسية، نجد غبطته يذهب بعيداً جداً عن الأسباب التي تؤمن الاستقلال وعوامله الرئيسية المستمدة من الاجتماع والاقتصاد والسياسة والحقوق فيدخل قضية الحكم بدلاً من قضية الاستقلال، إذ يقول: «فكان على الذين استلموا (يريد تسلموا) مقدرات البلاد باسم الشعب اللبناني أن يقوموا حق قيام بالمهمة التي وكلت إليهم ويبذلوا الغالي والرخيص في سبيل المحافظة عليه ويبرهنوا للشعب والملأ أجمع أنهم كفؤ للحكم وأهل للثقة التي وضعت فيهم» وغبطته يعني بالذين «تسلموا مقدرات البلاد» الحكومة. فما شأن الحكومة في مقدرات البلاد أو في «تسلم» هذه المقدرات؟.

إن الحكومة، في الشعب المستقل، لا تتسلم «مقدرات البلاد» بل تختار من قبل أصحاب الشأن في هذه المقدرات لتسير على سياسة ومنهاج يرضى عنهما متسلمو مقدرات البلاد الذين هم أعضاء الدولة الممثلون، في الأنظمة الديموقراطية البرلمانية، بواسطة البرلمان. فالذين يتوجب عليهم بذل «الغالي والرخيص» وتأمين هذا الاستقلال هم الأمة، لا الحكومة. أما الحكومة فتنشأ من الأمة للأغراض التي تريدها الأمة أو تقبلها الأمة.

أما قول غبطته «الذي تسلموا مقدرات البلاد باسم الشعب

اللبناني» فبعيد عن الواقع لأن مقدرات البلاد لا تزال في عهدة الانتداب، الذي إليه يعود القول الفصل في مصير هذه المقدرات، وإنها لمسؤولية خطيرة أن يقول ذو مقام عال كغبطة البطريرك أن لبنان قد نال «الاستقلال التام» وإن هنالك من «تسلموا مقدرات البلاد باسم الشعب اللبناني».

ثم إن غبطة البطريرك، بعد أن يحل قضية الحكم محل قضية الاستقلال، يعطف الكلام على «الحكام» فيتكلم فيهم بما لا يتفق مع النظرة العصرية في الحكومة وبما يتفق مع صورة «الحكام» القدماء أمثال دبشليم الملك وبكلام يذكرنا كثيراً كلام بيدبا الفيلسوف ونصائحه وإرشاداته التي قالها بنفسه أو أجراها على لسان الحيوانات. فمن ذلك قوله: «وآفة الحكام حب الاستبداد الخ» وقوله «وكم من ملوك أضاعوا عروضهم لقلة اهتمامهم بمصالح الجمهور» وقوله «**فالذي يحكم الشعب يجب أن يكون فوق الشعب بصفاته الأدبية** الخ» فيرينا في مبدأ الحكومة العصرية صورة الحكام الأقدمين الذين كانوا يدعون أنهم فوق الشعب وأن سلطتهم مستمدة من الله ولكنه يعود فيعطينا صورة أخرى من «الحكام» في باب «توزيع الوظائف والمنافع» فيقول «إن الحكام هم مؤتمنون على مصالح الشعب تحت أجرة معينة» فيترك السامع أو القارىء يتخبط في ديجور من الصور الغامضة عما هي الحكومة وما هم الحكام في الوقت الذي يقر فيه مبدأ يتضارب مع أساس الحقوق الدستورية والمبادىء الأساسية للدولة هو مبدأ كون الحكومة حكاماً فوق الشعب وظيفتهم حكم الشعب.

ويعود غبطته إلى الاستقلال فيخصص «الاستقلال اللبناني» الممنوح ويتأسف «أن يتكون فريق من اللبنانيين وأحزاب تحت سيطرة الأجانب كالحزب السوري القومي والحزب الشيوعي ضد الاستقلال اللبناني» وهذه كل العوامل السلبية المقوضة أركان الاستقلال. أما العوامل الإيجابية، التي تعمل على المحافظة على الاستقلال الممنوح فهي «المنظمات اللبنانية التي أنشئت بمعرفة الحكومة وإجازتها وتنشيطها للدفاع عن استقلال لبنان ولم يبد منها ما يضاد تلك الغاية النبيلة».

أما قول غبطته «وأحزاب تحت سيطرة الأجانب كالحزب السوري القومي والحزب الشيوعي» ففيه خروج عن الحقيقة لا نظن إلا أنه من عمل المغرضين المتحاملين، الذين خلطوا بين الليل والنهار وكان النور في أعينهم ظلاماً فسمع غبطته صوت الخور اسقف لويس خليل، ولم يبلغ أذنيه صوت الخوري بولس مسعد لكثرة الأصوات المضجة حوله. والخروج هو فيما يختص بالحزب السوري القومي الذي اتهمه خصومه بالعمل لإرادة أجنبية، لأنه الحزب الذي قام ينقض الإرادات الأجنبية في تقرير مصيرنا ويعمل لإيجاد الأساس الوحيد لقيام الاستقلال التام الحقيقي، الذي هو وحدة الأمة ووحدة إرادتها. فوضع الحزب السوري القومي إلى جانب الحزب الشيوعي القائم بإرادات أجنبية والمسير برغبات أجنبية، مع أن تاريخ نشؤ الحزب السوري القومي والعوامل الأصلية العاملة فيه تدل دلالة صريحة على أنه الحزب الوحيد في البلاد الذي أوجد أساس وحدة الأمة ووحدة مصالحها وعمل على تعيين أسباب الاستقلال التام الحقيقي وتحقيقها.

ولا بد لنا من القول أنه في كل التحقيقات المباشرة والمداورة التي أجريت مع الحزب القومي بقصد الوقوف على حقيقة الأمر بصدد الإشاعات المختلفة، التي أشاعها عنه عبيد الإرادات الأجنبية لم يجد المحققون العلنيون ولا المحققون السريون مثل هذا التصريح الخطير، الذي يفوه به غبطة البطريرك نفسه لمصلحة دولة أجنبية: «فهذه **دولة إيطاليا أنجح دول العالم**» في الوقت نفسه الذي يشيد فيه غبطته بفضل «الدولة الكريمة فرنسة المحبوبة».

أما وضع غبطته الحزب القومي ضد الاستقلال فهو غير مبني على معرفة صحيحة لحقيقة الحزب السوري القومي.

وأما جعله «المنظمات اللبنانية» في جانب العوامل الإيجابية المؤيدة الاستقلال وقول غبطته «ولم يبد منها ما يضاد تلك الغاية النبيلة» فالجواب عليه هو أنه: إذا كانت الانقسامات الطائفية والدينية تكون من عوامل تحقيق الاستقلال وتثبيته «فالمنظمات اللبنانية» تكون من هذه العوامل بدليل حوادث الخامس عشر من توفمبر 1936 وحادث بنت جبيل وغيره. وفي هذه الحوادث ما ينقض عبارة غبطته: «ولم يبد منها ما يضاد تلك الغاية النبيلة».

والحقيقة أن «المنظمات اللبنانية» كان يجب أن ترد في خطاب غبطة البطريرك في عداد العوامل، التي تعمل لتفكيك الأمة وإبطال إمكانيات استقلالها التام. فتضاف إلى العوامل الأخرى التي من أهمها مزج الدين بالدولة وتدخل رجال الدين في شؤون السياسة والقضاء القوميين.

وأما شكر غبطته للحكومة مقاومتها الحزب السوري القومي، فإذا كان الباعث عليه مصلحة البطريركية فهو شكر في محله. أما إذا كان الباعث عليه الغيرة على مصلحة الأمة واستقلالها، فهو في غير محله، لأنه يعني تهديم الحزب الذي أنشأ عقيدة القومية الصحيحة وحول الأمة عن الانقسامات الدينية والطائفية إلى الوحدة القومية التي هي أساس كل استقلال صحيح.

اقتصاد، إدارة، قضاء:

يترك غبطة البطريرك ميدان السياسة، تاركاً السامعين والقراء في حيرة بين الاستقلال والحكم، ويتقدم إلى معالجة المطلب الثاني من المطالب التي يتناولها خطابه وهو: الاقتصاد.

والعلاج الذي يصفه غبطته في هذا الباب لا يتناول نقطة فنية واحدة، بل كل الكلام في هذا الشأن عمومي معتاد من النوع الذي يتعرض الإنسان العادي لسماعه في أي مجتمع عائلي أو أي ناد عام أو خاص. ومنه ما قد تكرر طرقه الأذان لكثرة ما تردد في الخطب السياسية وغير السياسية حتى أصبح وقراً في المسامع كقوله «أما تكثير موارد الشعب فيكون بتحسين الزراعة وتنشيط المشاريع الوطنية» وقوله «فتحسين الزراعة يكون باستخدام المياه، التي تجري إلى البحر دون فائدة لري الأراضي البعلية» وقوله: «ويكون بفتح مدارس زراعية الخ» وكل الكلام الذي في هذا الباب لا يتناول مسألة اقتصادية واحدة بالمعنى الصحيح. فتحسين الزراعة مثلاً له علاقة وثيقة بالسياسة الاقتصادية العامة وبمسائل السياسة القومية العامة وغبطته لا يبدي ما يدل على الشعور بوجود هذه العلاقة. وفتح

مدارس زراعية يتعلق بموازنة الدولة ونظام الجباية وتعيين الموارد والنفقات. فإرشادات غبطته في صدد الأمور الاقتصادية هي من باب الكلام الجميل السهل، الذي لا ينطوي على درس عميق لأية معضلة اقتصادية وعلى كيفية حلها.

ثم ينتقل غبطته إلى موضوع الأمن العام الذي هو من مواضيع الإدارة، فيشير إلى أن من واجبات الحكومة الأولية المحافظة على أرواح الشعب وأمواله من الاعتداءات الداخلية والخارجية «والضرب على أيدي الأشرار والمقلقين».

وينتهز غبطته هذه الفرصة أيضاً لرمي الحزب السوري القومي بأشياء كانت يجب أن تترك لأعمال المفترين. فإننا نفهم أن غبطته يريد تأييد التقاليد الكنسية وتقاليد المقام البطريركي الماروني بالمحافظة على السلطة الزمنية أو على النفوذ الزمني، وإنه يريد اتباع سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي كان للمقام البطريركي الماروني شأن كبير في إقرارها ونفي كل عقيدة وكل أمر يتضارب مع هذه السياسة ومع وجهة نظر المقام البطريركي في معالجة القضية القومية.

وكان الأفضل أن يشير غبطته إلى هذا الأمر الواقع ويتناول مسائل الخلاف بين وجهة نظر المقام البطريركي الماروني المستمدة من تقاليده القديمة والمبنية على أساس مصلحة هذا المقام ومصلحة الجماعة الدينية السياسية، ووجهة ننظر الحزب القومي المستمدة من المبادىء القومية والمبنية على أساس وحدة الأمة وعدم ترجيح وجهة نظر دينية في المسائل السياسية على أخرى. ولو أن غبطته فعل ذلك لكان أليق به وبالمقام البطريركي من رمي الحزب بما هو براء منه.

لا يطيل غبطة البطريرك الكلام على الأمن العام فما هي إلا لمحة سريعة حتى ينتقل إلى دائرة القضاء فيتناول المحاكم ومدة بقاء بعض الدعاوى نحو ثلاثين أو أربعين سنة قبل البت فيها. ويشير على الحكومة أن تحتذي في هذا الصدد حذو الكنيسة الكاثوليكية فلا تتجاوز الدعوى الواحدة حد السنتين.

ولا يصعب علينا فهم معالجة غبطته مسألة المحاكم القضائية وإغفال مسألة المحاكم الشرعية أو المذهبية وما فيها من غبن وتسويف وهدر منافع وإساءة حكم لأنه أيسر جداً أن ينتقد الإنسان أعمال غيره قبل انتقاد نفسه. ولأنه أسهل على الإنسان غير الآخذ بالحزم أن يعالج القذى في عين أخيه من أن يعالج الخشبة في عينه.

ثم لا يلبث غبطته أن يعود إلى الإدارة تحت موضع «توزيع الوظائف والمنافع العامة» فيتكلم في هذا الباب كلاماً عادياً لا يتناول سوى الطلب من «أرباب السلطة» الذين هم من نتاج المدرسة السياسية العتيقة التي لا يرى غبطته وجوب تغييرها ومن النفسية والعقلية القديمتين اللتين يؤيد غبطته بقاءهما بمحاربته الحزب القومي وتعاليمه، أن يعدلوا في «توزيع الوظائف والمنافع العامة» دون مراعاة الحزبية والطائفية أي دون تحيز كل واحد منهم لحزبيته أو طائفيته وهو ما لا يتم إلا بنفي الحزبية الشخصية والطائفية السياسية ونفيهما لا يتم إلا بواسطة التعاليم القومية التي جاء بها الحزب السوري القومي.

أما قول غبطته «نظراً للتعصب الديني والطائفي عند أغلب الناس لا يرتاح لبنان إلا إذا أعطيت كل طائفة حقها من الوظائف

والمنافع العامة بموجب نظام مفصل» فإرضاء التعصب الديني والطائفي لا يؤمن الإدارة ولا يفيد الشعب.

وتحت باب «توزيع الوظائف والمنافع العامة» يعرض غبطته لشيء من نظام الدولة المالي والضرائب وجبايتها فيقول بتعديل فيه لمصلحة الفقراء والإيرادات التي لا تتجاوز القيام بأود العائلة. ومحصل هذا الكلام قليل غير واف.

الحقوق المدنية والسياسية:

ينتقل بنا غبطة البطريرك من المسائل الإدارية والمالية الواردة في باب الوظائف والمنافع إلى باب «الحرية» الذي يتناول فيه الحقوق المدنية والسياسية وشيئاً من النظام الاقتصادي.

يبتدىء غبطته الكلام في هذا الباب بالخروج عن دائرة الدولة إلى فضاء المطلقات فيقول: «الحرية هي حق طبيعي للإنسان» وبعد كلام قليل على هذا الحق المطلق، الذي يتخذ الفرد أساسا له، يعود إلى دائرة الاجتماع والاقتصاد فيقول: «فلكل إنسان أن يختص بثمرة أتعابه وجهوده ويستفيد منها وله حق الاستملاك بما جنت يداه وأيدي والديه وذوي أقربائه. فعلى الحكومة أن تمنع العبودية وتصون الأملاك الخاصة».

ولسنا ندري تماماً ما يقصد غبطته بقوله «الأملاك الخاصة» وهل يدخل في بابها الإقطاع المدني كقرى الأمراء والشيوخ والبكوات والإقطاع الديني كالأوقاف المترامية الأطراف.

إن نظرية أن الفرد أساس في المجتمع وأن النظام الاجتماعي

السياسي هو عبارة عن مقاولة أو اتفاقية اجتماعية نظرية عتيقة من التفكير الأولي. ولسنا نريد هنا أن ندخل في موضوع علم اجتماع بحت أو فلسفة اجتماعية عامة فنقتصر على هذه اللمحة لنتناول المسائل القريبة التي عرض لها غبطته في باب الحرية ولها مساس عظيم بالمجاري الفكرية السياسية والوضع الراهن الذي يتصدى غبطته لمعالجته وبالقضية القومية عامة التي نعمل لها.

نبتدىء بقول غبطته: «والإنسان حر ان يعتقد بما يشاء، ولكن ليس له أن يرغم غيره على اعتناق ما يعتقد به هو ولا أن ينشر مبادىء فاسدة تعود بالضرر على الآخرين» ونريد أن نأخذ أولاً الجزء الأول من هذه العبارة المتعلق بحرية الاعتقاد وعدم إرغام الغير على اعتناق المعتقدات.

بهذا الاعتقاد وهذا القول ينقض غبطته القول بمحاربة الحزب القومي من أجل عقيدته خصوصاً وأن مبادىء الحزب القومي انتشرت بواسطة الاقتناع الفكري الوجداني، لا بواسطة الإرغام، أما الإرغام فيكون بمحاربة الاعتقادات الفكرية والوجدانية وإرغام أصحابها على تركها واعتناق عقائد أخرى يقول بها الغير، كما جرى في اضطهاد غليليو حين أعلن اقتناعه بكروية الأرض وأنها تدور حول الشمس، لا أن الشمس تدور حول الأرض. فإن هذه الحقيقة التي أصبحت مسلماً بها تسليماً عاماً كانت تخالف في ذلك العصر المظلم الاعتقاد بدوران الشمس حول الأرض وتخالف قصة إيقاف يشوع بن نون الشمس عن دورانها ليتم انتصار بني إسرائيل. وعلى أساس هذه القضية وغيرها قام الاعتقاد الديني التقليدي القديم يرغم

صاحب الاعتقاد الجديد على ترك اعتقاده الصحيح والعودة إلى اعتناق الاعتقاد القديم الفاسد.

وبعد فالمسألة ليست بهذه البساطة العامة، لأنها، في موضوعنا الحاضر، تتعلق بالنظام السياسي التي نحيا فيه. فيجب أن نجلبها من هذه البساطة المطلقة إلى نطاق المجتمع المعين والحقوق الأساسية التي تحفظ نظامه وهي الحقوق المدنية التي يتمتع بها الفرد بصفة كونه **عضواً عاملاً في النظام السياسي الاجتماعي الذي يعيش فيه.** ففي نظام ديموقراطي كالنظام الذي يقال أنه سائد في هذه البقعة أو المنطقة الصغيرة هنالك حقوق مقدسة هي حقوق العضوية التي تبيح لكل عضو من أعضاء هذه الجمعية التي هي الدولة اللبنانية حق التفكير وحق الاعتقاد وحق نقل الاعتقاد إلى رفيقه وحق التصريح باعتقاده وآرائه وحق الاجتماع للمداولة في العقائد والأراء وحق تكوين رأي في الحكومة وفي أشكالها. ونقل هذا الرأي إلى عضو أو أعضاء آخرين فيفسح المجال أمام الشعب للتطور نحو أفضل النظم وأقوم المبادىء وأصلح الحالات. فإذا جرى تدخل من قبل فرد أو أفراد بلغوا إلى الحكم بواسطة أعضاء الدولة الذين انتخبوا هؤلاء الأفراد هيئة إدارية عليا بقصد تعطيل هذه الحقوق المقدسة، كانوا طغاة ظالمين يدوسون الحقوق عينها التي أوصلتهم إلى الحكم. وهو ما يريده ويؤيده غبطته حين يقول بعد ما تقدم في الباب نفسه: «لكنها (الحكومة) حرة أن تقاوم المذاهب السياسية... وكل ما ترى منه ضرراً للشعب».

وهذه العبارة خطرة جداً، لأنها تقول بإطلاق يد الحكام في

مقاومة المذاهب السياسية الضرورية لارتقاء المجتمع، خصوصاً هذه العبارة الخطيرة: «وكل ما ترى منه ضرراً للشعب». فمن أين تجيء حكومة عادية انتخبت لتسيير النظام الموضوع ومعالجة الشؤون العارضة بالحكمة الإلهية لمعرفة ما هي المذاهب السياسية التي يجب أن تقاومها وترغمها وما هي المذاهب السياسية التي يجب عليها أن تشجعها؟ وما هي السلطة العليا التي تمنح الحكومة حق رؤية ما فيه ضرر للشعب وما ليس فيه ضرر وهي لم تنتخب من الشعب لتكون حكومة مطلقة تتخذ التدابير التي تراها هي موافقة فإذا سئلت عما تفعل أجابت بعبارة غبطته الكبيرة: «رأيت في هذا ضرراً للشعب، ورأيت في ذاك خيراً له»، وكيف يجوز لغبطة البطريرك بعد إقرار هذا المبدأ الخطير أن يطلب محاسبة الحكومة أو مؤاخذتها لأنها فعلت حسبما رأت!.

قد يعطي الشعب حكومة واحدة معينة انتدابا مطلقا يسلم فيه إليها حق فعل ما تراه مناسبا لخير الأمة وارتقائها، لأنه يثق بها ثقة مطلقة. إذ لا يجوز أن يقوم الحكم المطلق إلا على أساس الثقة المطلقة. أما ان تطلق حكومة مقيدة يدها في تدابيرها فمبدأ يعود بنا إلى عبودية العصور المظلمة.

هل يريد غبطة البطريرك أن يجرم القوميون اللبنانيون الذين يعملون بعقيدة يقتنعون اقتناعا تاماً بأنها تؤدي إلى خير اللبنانيين وارتقائهم ظلماً وعدوانا من أجل عقيدتهم ومن أجل أنهم استعملوا حقهم في حرية الاعتقاد؟

أيريد غبطته من حكومة قائمة على دورة انتخابية لامد قصير

أن تحتكر الفكرة في الدولة فتمنع أعضاء الدولة من توليد أفكار تعجز الحكومة عن توليدها وتمنع الحيوية الفكرية ضمن نطاق الدولة؟ وما هو مصير الدولة التي تمنع فيها حيوية الفكر؟ أفكر غبطته في هذه المسائل حين القى هذه العبارات الخطيرة؟

أما قوله: «وليس للإنسان أن ينشر مبادىء فاسدة تعود بالضرر على الآخرين» فكلام يخرجنا من دائرة النظام السياسي ويعود بنا إلى العالم الواسع، لأنه في الدولة لا يوجد آخرون إلا في الحقوق والأحوال الشخصية. أما في الحقوق المدنية والسياسية فهناك المجموع فقط، الأمة التي يجب النظر في سلامتها وفلاحها قبل النظر في سلامة «الاخرين وفلاحهم».

وأما قوله: «مبادىء فاسدة» فالفاسد من الصالح يتعين بالحرية، لا بالعبودية.

وفي هذا المقدار كفاية في هذا الباب فلا نحتاج إلى دخول نطاق الفلسفة الحقوقية وتاريخ نشوء الحقوق وتطورها، وقد كدنا نحتاج لذلك بفضل المتناقضات الأساسية في خطاب غبطته.

الاجتماع:

يتقدم بنا غبطة البطريرك من باب الحقوق المدنية والسياسية إلى باب الاجتماع فيطرقه بعنوان «البغاء».

في هذا الباب يبني لنا غبطته الاجتماع على الدين فيقول: «الزواج هو ترتيب الهي غايته إيجاد ألفة بشرية وحفظ النسل البشري».

ثم يورد غبطته هذه العبارة المطلقة: «والإحصاء يثبت لنا أن بين الذكور والإناث نسبة تكاد تكون متساوية، لأن الذكور هم أكثر من الإناث بنحو العشر. فيتلخص من ذلك أن الذكر من الإنسان لا يكون له إلا امرأة واحدة والأنثى لا يكون لها إلا ذكر واحد» بصرف النظر عن زيادة العشر من الذكور.

في المطلقات والعموميات يصبح الكلام سهلاً جداً ويهون إيجاد الحلول الكلامية وتنعكس الآية متى بدأ المرء ينزل من جو المطلقات إلى أرض الحقيقة الواقعة.

فإذا سلمنا بأن الثابت من الإحصاء هو ما ذكره غبطته وصرفنا النظر عن الإحصاءات الموضوعة لكل بلاد على حدة في مختلف الظروف وأخذنا مئة وعشرة رجال لمئة امرأة وتزوج مئة رجل المئة من النساء فكيف تنحل معضلة العشرة من الرجال الذين لا نساء لهم؟

ومع أن مسألة الزواج لم تعد في عصرنا هذا مسألة مجرد ذكورة وأنوثة، بل مسألة معقدة تدخل فيها عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية عديدة، فإننا نريد جدلا أن نقتصر على الوجهة العددية من الموضوع، فالاحصاءات بعد الحرب تسجل اختلالا كبيراً في الموازنات العددية بين الذكور والإناث فلا يكون لكل رجل امرأة ولا يكون لكل امرأة ارجل فيختل الترتيب الالهي وتضطرب الألفة البشرية.

وما كان اغنى غبطته عن الدخول في باب الاحصاءات لتشجيع الزواج ومقاومة البغاء. فلو اقتصر على بيان مضار البغاء

الأخلاقية والنفسية، فضلاً عن المضار الجسدية والمادية، مع بيان فضائل الزواج والعائلة لوفى الموضوع حقه في هذا الباب ولم يفتح قضية الأحوال الشخصية من أساسها ومعضلة الاجتماع الكبرى التي نواجهها في بلادنا وعندنا من أسبابها الشيء الكثير المستمد من تقاليدنا الاجتماعية وجمودنا السياسي والاجتماعي وظروفنا الاقتصادية وما ينطوي تحت ذلك من أسباب فرعية كالمهاجرة وتقييد الحريات الاجتماعية وتقاليد الزواج من صدقة ومهر وما إلى ذلك.

إننا نرى رأي غبطته في فساد البغاء ولكننا لا نرى العلاج الذي يصفه كافيا لاستئصال الفساد. فالتطهر من البغاء لا يتم «بالمنع» بل باعادة النظر في الشيء الكثير من أحوالنا الاجتماعية وتعديل شؤوننا الاقتصادية وإيجاد التربية الصحيحة، خصوصا التربية القومية التي تغرس الفضائل القومية في النفوس وتهيء الأسباب الكافية لرفع المجتمع إلى مستوى أفضل من مستواه الحالي من الوجهة الاجتماعية والمناقبية. وهذا من جملة الشؤون الهامة التي تعنى بمعالجتها الثقافة القومية، التي جاء بها الحزب السوري القومي..

التربية القوميّة:

يقول غبطة البطريرك بوجوب العناية بالتربية التي يجعلها موضوعه الثامن بعنوان: «التربية الوطنية». وفي هذا الباب يبتدىء غبطته بقاعدة مطلقة كقوله: «إن الطفل يخلق خالي المعرفة من كل شيء».

ويأخذ عن مار أفرام السوري شكره لله على ولادته في بيت

أهله مسيحيون ليخرج مسيحيا، ليدل على مبلغ تأثير التربية ونتائجها. وقول غبطته أن من تربى في وسط مسيحي ينشأ ويبقى مسيحيا ومن تربى في وسط إسلامي ينشأ ويبقى مسلماً يوافق قول الشاعر السوري الخالد المعري القائل:

وينشأ ناشيء الفتيان منا
على ما كان عوده أبوه
وطفل الفارسي له ولاة
بأفعال التمجس دربوه

وغبطته يريد أن تبقى التربية القومية مقسمة بين الأديان المتعددة. ويقول أنه لا يجوز للحكومة تؤسس أو تشجع تأسيس مدارس لا دينية، أي علمانية. وإنه يجب على الحكومة أن تكل لرجال الدين التعليم المدني أيضا. فنخرج من نصائح غبطته بتربية دينية، مذهبية، طائفية، لا قومية تزيد مصائب الميعان القومي النازلة بنا فلا نكون أمة واحدة مطلقاً ويظل مصيرنا مربوطا باستفادة الأجنبي من انقساماتنا الدينية.

ثم ينتقل غبطته في الباب نفسه إلى معالجة مسألة التعليم من وجهة دينية بحت فيسمح لنفسه أن «يضحك من اعتراض بعضهم على المنح المدرسية» ويختم باب «التربية الوطنية» بهذه الصورة الدينية الرائعة: «فالمسيحيون يجوزون عن المنح المدرسية إذا كانو ينصفونهم في غيرها وهم لا يرومون إلا عدلا في توزيع المنافع العامة.

وإذا سكتوا وغيرهم ضج فسكوتهم لا يعد رضى واكتفاء بما

لهم. وضجيج الغير لا يعبر عن حقوق مبخوسة. بل عن زيادة في الطمع وعن قحة لا تعرف الخجل».

الختام:

ويختم البطريرك خطابه بتلخيص المطالب التي عرض لها في خطابه وما يعده واجبات الحكومة التي يقتصر على ما ذكره منها ويهمل «واجبات أخرى» لا لسبب جوهري في مثل هذا الموقف، بل «حذر من ملل السامعين» ثم يبدي خشية من ذهاب نصائح غبطته في سبيل النصائح السابقة ورجاء أن تكون نصائحه هذه المرة ذات فاعلية لدى أرباب الأمر «إذا كانوا يريدون نجاحهم المستمر وخير الشعب».

يا صاحب الغبطة!

ترون من تشريحنا خطابكم مبلغ الفرق العظيم بين معالجة الشؤون الروحية، التي انحطت كثيرا هذه الأيام من إهمال رجال الدين العمل ضمن نطاق اختصاصهم واهتمامهم بأمور الدولة، ومعالجة الشؤون الزمنية التي تتطلب اختصاصا غير اختصاص رجال الدين.

وقد رأينا، يا صاحب الغبطة، انكم دافعتم عن أحزاب ولدت عند رتاج المقام البطريركي[1] مستعدة لتكون دائماً صنيعة المشيئة الدينية في أمور الدولة. فهي لا تترك فرصة تمر إلا وأظهرت تمسكها بمقامكم. إننا نترك لغبطتكم تقدير مبلغ الرجاء بهذه الأحزاب.

ثم إنكم، يا صاحب الغبطة، هاجمتم، في خطابكم، حزبين:

الواحد منهما حر منذ ولادته لا يخضع ولا يخنع، لأن رسالته هي رسالة القوة والنصر، هو الحزب السوري القومي، الذي لم تكن حملتكم هذه عليه أول حملة مقدسة تسوقونها ضده وتشرف بمواجهة الاضطهادات من كل لون وصنف في سبيل قضية الأمة وتغلب عليها. والثاني عبد منذ ولادته، لأن رسالته هي رسالة الضعف والاستسلام والانقياد للارادات الأجنبية.

إن الحزب العبد قد أعلن خضوعه بعد حملة غبطتكم عليه[1]، لأنه لا ثقة له بنفسه فإذا شئتم أن تضعوا بين طيات أثوابكم أفاعي سامة لا تدرون متى تنفث سمومها بكم فضموا الشيوعيين إليكم وأقبلوا خضوعهم واشملوهم برعايتكم.

أما الحزب الحر فيظل يناضل في سبيل الحق حتى يتم له النصر. وبانتصار الحزب الحر لا خوف على الذين يعملون الصلاح ولا هم يحزنون.

الهوامش

(1) يعني حزب «الوحدة اللبنانية» وحزب «الكتائب اللبنانية».

(1) إشارة إلى الجواب الذي وضعه سكرتير الحزب الشيوعي في لبنان وأعلن فيه أن الشيوعيين أبناء بررة للبطريرك والمقام البطريركي. وهو تدجيل لا يتفق مع مبادىء الشيوعية وتقاليدها.

أنطون سعاده والاكليروس الماروني

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب بحث العلاقة بين انطوان سعادة والأكليروس الماروني ويظهر كيف إن أنطوان سعادة يقدم في كتابه، وفي موقف حركته القومية العلمانية عامة، أساساً فكرياً مقنعاً بذاته لدخول الموارنة المتحررين من التأثير الأكليريكي في صفوف الحركة القومية العلمانية. وبدل الموقف السلبي من الوحدة السورية والعلمانية الشاملة الذي تقدمه الأحزاب الطائفية، يظهر أنطوان سعادة الموقف الإيجابي الذي يجب على الموارنة اتخاذه على أساس تاريخهم الثقافي الحقيقي لا التاريخ السياسي الذي تقدمه المراجع الأكليريكية والأحزاب الطائفية. فبدل صورة الموارنة اللاجئين إلى الجبل، المنفصلين عن بقية سورية، الشاخصين إلى فرنسا لحمايتهم، يضع أنطوان سعادة صورة الموارنة الذين هم من صلب الشعب السوري ويحملون تراثاً ثقافياً سورياً هاماً ومنهم ينبثق رواد تحرير سورية من مثل جبران خليل جبران.